الاستدراكات

١ - آخر الحديث (٣٢) ، وآخر الفائدة الثانية :

ثمَّ رأيتُ بحثًا جيدًا لأَحدِ إِخواننا في مكّة المكرمة - بارك الله فيه - انتصرَ فيه لهذه السنة الظاهرة في رسالتِه التي أَهداها إِلي : « التتمات لبعض مسائل الصلاة » (ص ٤١ - ٤٢) ، فراجعه تزدد به علمًا وفائدةً إِن شاءَ الله تعالى .

٢- آخر الحديث (٣٦) :

ثمَّ تبيّن لي أنَّ تصحيح ابن القطان للحديث من الطريق الأُولى عن ابن عباس معلولٌ بالشذوذ ، ومثلها الطريقُ الثالثة عنه ؛ فإِنّ ذكرَ جملة الأُذنين فيه شاذّة أَيضًا ، وقد استفدتُ هذا كلّه من تحقيقٍ قام به الأَخ الفاضل مشهور حسن في تعليقه على كتاب « الخلافيات » للبيهقي (١ / ٣٦٦ - ٣٩٣) ، يسّرَ الله له تمامَ إِخراجِه ، ونفعَ اللهُ به قرّاءه بمنّه وكرمِه .

لكنّي كنتُ أَودُّ من الأَخِ الفاضلِ أن يزوِّدَ قرّاءَه بخلاصةٍ نافعةٍ بعد ذلك الجهد الجهيد ، والتعبِ الشديدِ في تتبعِ طرقِ الحديث ، وهي بيان مرتبةِ الحديث ؛ لأنّها بيتُ القصيدِ من التخريجِ ، فإِنّ من المقررِ في علمِ المصطلحِ أنَّ الحديثَ الضعيفَ يتقوى بكثرةِ الطرقِ بالشرطِ المعروفِ هناك ، فالسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه الآن - كما يقالُ في هذا الزمانِ - : هل يبقى الحديثُ على ضعفِه كما تَدلُّ عليه مفرداتُ طرقه ، ويشيرُ إِليه صنيعُ الإِمامِ الدارقطنيّ والبيهقيّ ، أَم إِنَّ مجموعَ طرقه يخرجه من الضعفِ ، ويرقى به إِلى مرتبةِ الاحتجاجِ به ، ولو في رتبةِ الحديثِ الحسن لغيره على الأَقلّ ؟

وجوابًا عليه أَقولُ : إِنَّ هذا الحديثَ مثالٌ صالحٌ للحديثِ الضعيفِ الّذي يتقوّى بكثرةِ الطرقِ وبغيرِها ؛ وهاكَ البيان :

أَوّلًا - إِنَّ كثيرًا من طرقِه ليسَ شديدَ الضعفِ ، إِنّما ضعفها سوءُ حفظٍ في بعضِ رواتِها ، كما هو حالُ الطريقِ الأُولى في الحديثِ رقم (١) ، ولذلك حسّنه جمعٌ من الحفّاظِ - كما تقدّمَ منّي هناك - وفيهم المنذري ، وابن دقيق العيد - وهما من الشافعيّةِ - وأَخذَ به الإِمامُ أَحمدُ .

ومثلُ طريق إِسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد في الحديثِ الثالثِ عن ابن عمر ، فإِنَ إِسماعيلَ ثقةٌ ضُعِّفَ في غيرِ الشاميين ، وقد قال الحاكمُ فيه :

« إِسماعيلُ بن عياش - على جلالتِه - إِذا انفردَ بحديثٍ ، لم يقبل منه ؛ لسوء حفظِه » .

قلت : فهو حجّة مقبول الحديث هنا ؛ لأنّه قد توبعَ - كما ترى - .

ومثلُ طريقِ سويد بن سعيد في الحديث (٩) ؛ فإِنّه ثقة من شيوخِ مسلمٍ ولكنّه كانَ اختلطَ .

فهذه الطرقُ الثلاثُ ممّا يتقوى الحديثُ بها لانتفاءِ شدّةِ الضعف عنها ، والطرقُ الأُخرى إِن لم تزدها قوّةً فلا تضرها كما لا يخفى .

ثانيًا - لقد صوّبَ الدارقطنيُّ - كما تقدّم - مرسلَ سليمان بن موسى عن النبيِّ ﷺ ، وهو تابعيٌّ حسنُ الحديثِ ، والسندُ إِليه صحيح ، فهو مرسلٌ قويٌّ ، يحتجُّ به مطلقًا عند كثيرٍ من الفقهاءِ ، وعند المحدثين - ومنهم الإِمامُ الشافعيُّ - إِذا جاءَ موصولًا من طريقٍ أُخرى ، فكيفَ وقد جاءَ كذلك من طرقٍ كما تقدّمَ ؟

ثالثًا - قد قال به بعضُ رواتِه من الصحابةِ ؛ كابن عمر رضي الله عنه ، فقد

صحَّ عنه أنّه قال : « الأُذنانِ من الرأس » . أَخرجه الدارقطنيُّ (١ / ٩٨ / ٥) ، وكذا عبدالرزاق (١ / ١١) .

رابعًا – قد قال به أَكثرُ العلماءِ ، كما في « المجموعِ » للنووي (١ / ٤١٣) ، وذلك مما يتقوى به الحديثُ الضعيفُ عند الإِمامِ الشافعيّ وغيره . انظر « جلباب المرأةِ المسلمة » (ص ١٣ ، ٥٩ – ٦٠) .

خامسًا – قد صحَّ عملُ النبيِّ ﷺ به من حديث المقدامِ بن معديكرب ، وابن عباس ؛ أنّه مسحَ رأسَه وأُذنيه ، ظاهرهما وباطنهما ، رواهما أَبو داود وغيره ، وهما مخرّجانِ في « صحيح أَبي داود » (١١٢ – ١١٤ و ١٢٦) ، فلم يأَخذ لهما ماءً جديدًا ، وأَمّا حديثُ عبدالله بن زيد المازنيّ ؛ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَخذَ لأُذنيه ماءً خلافَ الماءِ الّذي أَخذَ لرأسِه ، فهو حديثٌ شاذٌّ لا يصحُّ ، والمحفوظُ – كما قالَ الحافظُ – بلفظ : « مسح برأسِه بماءٍ غير فضل يديه » . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرّجٌ في « صحيح أَبي داود » برقم (١١١) ، وقد فصلتُ القولَ في الشذوذِ المذكورِ في المجلدِ الثاني من « الضعيفة » تحت الحديث (٩٩٥) .

فأَقولُ : بعضُ هذه الوجوهِ لو توفرت في الحديثِ المرسلِ ، لكانت كافيةً لتقويته ، ورفعه إِلى مرتبةِ الاحتجاجِ به ، فكيفَ بها مجتمعةً ؟ وهو اختيارُ الصنعانيّ .

وثمّةَ وجهٌ آخر يمكنُ به تقويتُه من طريقِ النظر ، وهو ما أَفادَه الإِمامُ أَبو جعفر الطحاويُّ في « شرح المعاني » (١ / ٢٠) ، وهو : أَنّهم أَجمعوا على أَنَّ المرأةَ المحرمةَ لا يجبُ عليها أَن تغطيَ وجهها ، وعليها أن تغطيَ رأسها وأُذنيها ظاهرهما وباطنهما ، فدلّ ذلك على أنّ حكمَهما حكمُ الرأسِ في المسحِ ، لا حكم الوجه ، والله أَعلم .

وبعد كتابةِ ما تقدّمَ ، رأيتُ الحافظَ ابن حجرٍ في « النكت على كتابِ ابن

الصلاحِ » قد تكلمَ على بعض هذه الطرق وبيّن عللها ، ولكنّه ختمَ ذلك بخلاصةٍ جيدة وفقَ ما انتهيتُ إليه - والحمدُ للهِ - فقال :

« وإذا نظرَ المنصفُ إلى مجموعِ هذه الطرقِ ، علمَ أنَّ للحديثِ أَصلًا ، وأنّه ليسَ مما يطرحُ ، وقد حسّنوا أَحاديث كثيرةً باعتبارِ طرقٍ لها دون هذه ، والله أَعلمُ » . « النكت » (١ / ٤١٥) .

٣ - آخر الحديث (٩١) وهو في تحريم (المعازف) وآلات الطرب :

ثمَّ وقفتُ على مقالٍ في جريدةٍ (الرباط) الأُردنيّة الأُسبوعيّة بقلم المدعو (حسان عبدالمنان) ، ذهب فيه إلى تضعيفِ هذا الحديثِ المتفق على صحتِه عند الأَئمةِ ، والحفّاظِ المشهودِ لهم بالعلمِ والمعرفةِ لدى علماءِ الأُمّةِ كافّة ، الذين لا يتفقونَ على ضلالةٍ ، فجاءَ هذا (!) ليشذَّ عنهم ويخالفَ سبيلَهم ، وقد كنتُ سميتُ منهم جماعةً في مقدمةِ كتابي الجديدِ « ضعيف الأَدبِ المفرد » (ص ١٤ - ١٥) في كلمةٍ قصيرةٍ كنتُ رددتُ بها عليه ، وهم - بعد البخاريّ وابن حبان - :

١ - ابن الصلاح ٢ - النووي ٣ - ابن تيميّة

٤ - ابن قيم الجوزيّة ٥ - ابن كثير الدمشقيّ ٦ - ابن حجر العسقلانيّ

٧ - السخاويّ ٨ - ابن الوزير اليماني ٩ - محمد بن إِسماعيل الصنعانيّ .

ونقلتُ هناك عبارةَ النوويّ والعسقلانيّ في الرّدِّ على ابن حزمٍ تضعيفَه إِيّاه ، وغير هؤلاءِ كثيرٌ ممّن سلكوا سبيلَهم - لم أُذكرهم هناك - ممّن لا يصحُّ في عقل عاقلٍ أن يُقرنَ مع أَحدِهم هذا الشاذُّ عنهم ، فكيفَ يُقرن معهم جميعهم ، ومنهم الشوكانيُّ ، وأَخيرًا أُستاذه وشيخه - كما يزعمُ - الشيخ شعيب الأَرناؤوط ؟!

لقد ذكَّرته هناك بهذه المخالفةِ الجسيمة الّتي لا أَظنُّ أَنَّ مسلمًا يعترفُ بعلمِ هؤلاءِ الأَئمةِ وفضلهم يتجرّأُ على مخالفتهم ، وإضافةً إِلى ذلك بيّنتُ له وهاءَ ما تشبَّثَ به في تضعيفِ الحديث ، فلمّا اطلعَ على ذلك عاند ، واستكبرَ -كعادته- وركبَ رأسَه ، فكتبَ ردًّا طويلًا مجموعًا في خمسِ صفحات ، ليس فيها شيءٌ من العلمِ ، سوىٰ آرائه الشخصيّة التي هي ﴿ كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الظمآنُ ماءً ﴾ ، فهو بحقٍّ رجلٌ (مَلِصٌ) ، كلما جوبه بدليلٍ لا مردَّ له تملّصَ بتأويلٍ له من عنده .

خذ مثلًا (عطية بن قيس) التابعيّ الإِمام - كما وصفه الذهبيّ - لمّا رددنا عليه قولَه فيه : « مجهول الحال » بأنَّ مسلمًا وثَّقه واحتجَّ به في « صحيحه » ، وبتوثيقِ الحافظ إِياه ، تحذلقَ فقال : « لم يوثِّقه مسلم ، وإِنّما ذكره في الشواهدِ » ، ثمَّ أَشارَ إِلى الحديثِ الذي يعْنيه أنّه في « مسلم » برقم (٤٧٧) .

وهذا ممّا لم يقله قبله أَحد ، وهو خلافُ ما عليه الحفاظُ الّذينَ ترجموا للرَّجلِ كالمزيِّ والذهبيِّ والعسقلانيِّ وغيرِهم ؛ أَطلقوا عزوَه لمسلمٍ ، ولم يقولوا : « في الشواهدِ » ! بينما لمّا عزوه إِلى « البخاريِّ » ، قيدوه فقالوا بالرمزِ : « تعليقًا » ، وهذا من دقّتهم - رضي الله عنهم - الّتي يغفلُ عنها المذكورُ ، أَو يتغافلُ عنها ؛ لأَنّه لا يثقُ بعلمِهم ! بل صرّحَ بذلك المزيُّ فقال في آخرِ ترجمتِه :

« استشهدَ له البخاريُّ (يعني تعليقًا) بحديثٍ واحدٍ (يعني هذا) ، وروى له الباقون » .

وإِنَّ ممّا يؤكّدُ هذا الحديثَ الذي أَشارَ إِليه ؛ فإِنّه عند مسلمٍ حديثٌ بين حديثين فيما يقولُه المصلي إِذا رفعَ رأسَه من الرُّكوعِ ، وثلاثتها أَحاديث صحيحة ، ليس في واحدٍ منها من لم يحتجَّ به مسلم .

وما مثله فيما ادعاه إِلّا كمثلِ من لو عارضَه معارضٌ فقال في راوي الحديث

الثالثِ - واسمه (قيس بن سعد ، وليس من رجال البخاري) :

لم يوثقه مسلم ، وإنّما ذكره في الشواهدِ !! هكذا فليكن الاجتهادُ والتحقيقُ يا محققَ « الرباط » !

وأمّا تحذلقه في موقفِه من توثيقِ الحافظ فهو أَعجبُ ، فقد قال :

« لا قيمةَ لأَحكامِ ابن حجر إِن لم تستند إِلى دليلٍ واضحٍ .. » يعني عند غير العالم ! وأَما هو فلحكمِه بالجهالةِ قيمةٌ - وأَية قيمة - ولو لم يستند إِلى دليلٍ ! نعوذُ بالله من زمان يتكلمُ فيه (الرويبضةُ) !

ونحوُ ذلك سائرُ أَجوبتِه وردودِه (عظمٌ بدونِ لحمٍ) ! والكلامُ في ذلك يطولُ ، والمجالُ والوقتُ أَضيقُ وأَعزُّ من تتبعها ، فأختمها بموقفِه تجاه قول ابن سعدٍ في (عطية) : « كانَ معروفًا » ، فإِنّه قال :

« ليس هذا بتوثيقٍ ، وإِنّما هو ضد مجهولٍ ، ولا علاقةَ له بمجهولِ الحالِ الّتي ذكرتها فيه » !

نقول له : أَينَ الدليلُ ؟! هو يطالبُ أَميرَ المؤمنين في الحديثِ بالدليلِ على التوثيقِ ، أَفلا يحقُّ لنا أَن نطالبَه بالدليلِ على ما يقولُ ، وهو نفسُه في هذا العلمِ مجهول ؟!

إِلّا أَنني أَرى أَنَّ قولَه : « كانَ معروفًا » مطلقٌ ، والمطلقُ ينصرفُ إِلى الكمالِ كما يقولُ العلماءُ ، فهو كما قالَ : « ضد مجهول » ، ولكن خفيَ عليه أنّه حجّةٌ عليه ، لأنّه كما يفهمُ من هذا اللفظِ « مجهول » الإِطلاق والشمول ، فهو يشملُ مجهولَ العينِ ومجهولَ الحالِ ، فكذلك ضده « معروف » ؛ يشملُ معروفَ العين ومعروفَ الحالِ ، فسقطَ ما زعم وقال !

ثمَّ وجدتُ للحافظِ كلامًا يؤيّدُ ما ذكرتُ ، فانظر « مقدمة الفتح » (٣٨٤) .

وختامًا أقولُ : قد تبيّنَ تكلّفُه الإجابةَ عن ردّي على ما كانَ تشبَّثَ به في تضعيفِ هذا الحديثِ الصحيح ، بما كشفَ للقرّاءِ أنّه مبتدعٌ غيرُ متبعٍ ، وإنّ ممّا يؤكدُ ذلك صمتَه تجاه ما كنت أدنته به من مخالفتِه لإجماعِ الأئمةِ المُصحّحين للحديثِ ، فإنّه لم يُجب عن ذلك ولو بحرفٍ واحدٍ ، فحسبُه هذا إدانةً له ، واللهُ حسيبُه .

وبقي هناك أشياءُ كثيرةٌ في ردِّه ، مجالُ ردي عليها واسعٌ جدًّا ، ولكنَّ الوقتَ أضيقُ وأعزُّ من إضاعتِه بالرّدِّ عليه ، فإنَّ الرَّجلَ كثيرُ الكلامِ ، ومن كثر كلامُه كثر سقطُه .. إلّا أنّه لا بدَّ من بيان بعض النقاط الهامة منه :

أولًا - إنّه يصورُ للناسِ أنَّ الخلافَ بيني وبينه خلافٌ شخصيٌّ لمجرّدِ اختلافِ في الرأي ، وهذا خلافُ الواقعِ ، وإنّما هو خلافٌ منهجيٌّ ؛ هو يهاجمُ السنّةَ الصحيحةَ ، وأنا أدافعُ عنها ؛ هو يضعّفُ الأحاديثَ الصحيحة بناءً على آراءٍ وأفكارٍ له خاصّة ، وأنا أُدافعُ عنها ، وأردُّ عليه متّبعًا في ذلك قواعدَ العلماءِ وأحكامَهم ، وهذا هو المثالُ بين يديك ، وتأتي أمثلةٌ أُخرى إن شاءَ اللهُ تعالى ، فانظر الاستدراك رقم : ١٣

ثانيًا - يطلبُ منّي الرفقَ واللينَ في الرَّدِّ عليه ، وأنْ لا أجرحَه - جاءَ ذلك في كلامٍ طويلٍ له - فأقولُ :

أبشِرْ بكلِّ خيرٍ ، ورفقٍ ، ولينٍ يومَ تترفّقُ أنتَ بسنّةِ رسولِ الله ﷺ ، وأحاديثه الصحيحةِ ، ولا تنتهك حرمتها ، وترفعُ معولَ الهدمِ عليها ، وتتبعُ سبيلَ علماءِ المسلمين ، وتخالفُ طريق الجهلةِ المُفسدين ، وباركَ اللهُ لك في خلافٍ تخالفني فيه في رأيٍ يحتملُ الخطأَ والصوابَ .

وأَظنُّك تعلمُ موقفَ النبيِّ ﷺ الصارمَ إِذا انتُهكت محارمُ اللهِ ، وأنَّ اللينَ والشدّةَ لكلٍّ منهما مكانُه اللائقُ به ، بنصِّ الكتابِ والسنّةِ ، وتعلم يقينًا قول الشاعر :

ووضعُ الندى في موضعِ السيف بالعُلى

مُضرٌّ كوضعِ السيفِ في موضعِ الندى !

ولكن أَينَ كنتَ من هذا المطلبِ حين أَلّفتَ رسالةً خاصةً في الرَّدِّ على المتمسكينَ بالسنّةِ سميتها « مناقشة الأَلبانيّين .. » ؛ فلقَّبتهم بغيرِ لقبِهم ؟! وإِذا كانَ هذا هو العنوان ، فكيفَ يكونُ حالُ المُعَنْوَن ؟! لقد حشوتَه غمزًا ولمزًا ، وظهرَ فيه ما تُكنّهُ في نفسِكَ من الأَدبِ واللينِ الجمّ ! ومع هذا ، فكلُّ ذلك يهونُ تجاه محاربتِك لسنّةِ التراصِّ بالأَقدامِ والمناكبِ في الصفّ ، وتجويزِكَ فيها الصلاةَ بين السواري لغير حاجة ، وتضعيفِك لثلاثةِ أَحاديث صحيحة بأَساليبِك الخاصةِ الملتوية كما يأتي بيانُه إِن شاءَ اللهُ في الاستدراك رقم : ١٣ .

ثالثًا - إِنَّه أَخذَ عليَّ ثلاثةَ أُمورٍ ، أَوهمَ القرّاءَ أَنّي اعتديتُ عليه فيها ، ولا شيءَ من ذلك والحمدُ للهِ :

١ - نفى ما كنتُ نسبتُه إِليه من أَنّه تشبثَ بعلّةِ الانقطاعِ تقليدًا لابن حزمٍ فقال :

« لم أَتعرّضْ لحجّةِ ابن حزمٍ ، ولا ذكرتُ ابن حزم .. » .

فأَقولُ : هذا من تملُّصِه الّذي وصفتُه به فيما سبقَ ؛ لأَنَّ الذي نَسبتُه إِليه هو الانقطاعُ وليسَ الحجّة ؛ لأَنَّ حجّةَ ابنِ حزمٍ من مجموعِ أَمرين : الانقطاعُ ، وترددُ الراوي في اسمِ صحابيِّ الحديثِ ؛ هل هو (أَبو عامر ، أَم أَبو مالك الأَشعريّ) ؟ فهو لم يتعرض لهذه الحجّةِ ، ولكنّه تعرّضَ للانقطاعِ في أَوّلِ كلامِه على الحديثِ في

جريدةِ (الرباط) بقولِه : « فهذا الحديثِ معلقٌ » أَي : منقطع ؛ كما شرحه هو بعد .

فليتأمّل القارئُ كيفَ نفى ما لم أَنسب إِليه ، وهي الحجّة ، ولم ينفِ ما نسبتُه إِليه وهو الانقطاعُ ، موهمًا القرّاءَ أَنّني قلتُ عليه ما لم يقل ! فماذا يسمِّي القرّاءُ هذا الفعلَ منه ؟! إِنّه - بلا شكٍّ - نوعٌ من التدليسِ ؛ شاءَ أَم أَبى ، إِلّا أَن يكونَ عييًّا عاجزًا عن بيانِ مرادِه !

٢ - نفى قولي فيه : إِنّه « زادَ على ابن حزمٍ أَنّه لا مصححَ له غيرُ البخاريِّ وابن حبّانَ » فقال مستنكرًا: « أَينَ قلتُ أَنا ذلك في مقالي ، بل أَينَ ما يفهمُ منه هذا ؟! » .

فأَقولُ : لم أَقل عنك أَنّك قلتَ ذلك ، وإِنّما قلتُ : « زاد .. » إلخ العبارةِ المذكورةِ ، فلا يجوزُ لكَ أن تنسبَ إِليَّ القولَ بذلك ، ويبدو لي أَنّك شعرتَ في قرارةِ نفسِك بخطئكَ فيما نسبت ؛ ولذلك أَضربتَ عنها بقولِك : « بل أَين ما يفهمُ منه هذا في ذلك المقال ؟!! » .

والجوابُ فهمتُه من لسانِ حالِك ، وأُسلوبِك في مقالِك ، والعلماءُ يقولون : « لسانُ الحالِ أَنطقُ من لسانِ المقالِ » ، فأَنا على يقينٍ أَنّك تعلمُ أَنَّ كثيرًا من الأَئمةِ - غير البخاريِّ وابن حبّانَ - قد صححوا الحديثَ ، ومع ذلك ؛ فإِنّك لم تذكر غيرَهما ، فمن مجموعِ ما ذكرتَ ، وما لم تذكر قلتُ ما ذكرتُه آنفًا ، ولا سيّما وأَنتَ معروف بكتمانِ ما هو عليكَ من أَقوالِ العلماءِ ، وسيأتي بعضُ الأَمثلةِ على ذلك إِن شاءَ اللهُ تعالى .

ثم ليتَ شعري ، لماذا اهتممتَ بما ظننتَه خطأً أَنّي نسبتُ إِليك ما لم تقل ، - وظنّكَ لو كانَ ظنَّ المؤمنين ، يضرّني ولا يضرُّك - ولم تهتم بما نسبتُ إِليكَ يقينًا ، وهو مخالفتُك لإِجماعِ الأَئمةِ في تصحيحهم لهذا الحديثِ ، وقد نقلتَه عنّي في ردّك ، ولم تتعرّض للجوابِ عنه أَلبتّة ، مع أَنَّ هذه النسبةَ اليقينيّةَ تضرُّك ولا

تضرّني ، أَليس هذا يعني أنَّ همَّكَ أَن تتبعَ عثراتِ غيرِك ، وتنسى نفسَك ، غير آبهٍ بالحكمةِ القائلةِ : « يبصرُ أَحدُكم القذاةَ في عينِ أَخيه ، ولا يرى الجذعَ في عينه » ؟!

٣ - قال : « ادعيتَ عليَّ بالكذبِ لمسألةٍ ، مع أنَّ الكذبَ المعروفَ لا يدخلُ في نحوِ هذه المسائلِ ، فلو كانَ كلُّ مخطئٍ في مسألةٍ كاذبًا ، لما سلم أَحدٌ ، ولا أَنتَ ؛ لأَنَّ مدارَ هذه المسائلِ العلم » .

فأَقولُ : نعم ، الكليّة لا يقولُ بها أَحدٌ ، حتّى ولا أَنتَ ، ولكن لماذا المغالطةُ والتملصُ والتعمية ، لماذا قلت : « لمسألةٍ » نكّرتها ولم تبيّنها ، وذهبتَ تسوّدُ ما لا علاقةَ له بالمسألةِ ! لقد قلتَ في مقالِك : « فيه عطية بن قيس الحمصيّ ؛ فإِنّه ليس معروفًا بالضبطِ والإِتقانِ ، لم يوثقه غير ابن حبان » ، فهنا قلتُ لك : « وهذا كذبٌ ، فقد وثقه الإِمامُ مسلمٌ .. » إِلخ .

وأَنا في هذا القولِ لم أُخالف شرعًا ولا لغةً ، بل اتبعتُ فيه أَفصحَ من نطقَ بالضاد ، في قولِه ﷺ لمن خطؤه أَيسرُ من خطئِك بكثيرٍ ؛ لأَنّه اعتمدَ على نصٍّ عامٍّ من القرآنِ ، لم يبلغْه تخصيصُه من السنّةِ : « كذبَ أَبو السنابل » [1] ، فأَينَ خطؤكَ منه ، ولم تستند فيه ولا إِلى قولِ عالمٍ يجبُ عليك اتباعُه ؟! بل خالفتَ فيه كلَّ العلماءِ ، واتبعتَ غيرَ سبيلِهم ! واللهُ المُستعانُ .

٤ - ولعلّه ختامًا ، أَخذَ عليّ شيئًا آخر ، فقال :

« ٤ - ثمّ قلت : « إِلى غيرِ ذلك من التلبيساتِ والخطيئات (لا الأَخطاء) .. » أَقول : لماذا هذا الإِجمالُ أَيّها الشيخُ ، هلّا ذكرتَ لي شيئًا منها » .

هذا كلامُه ، وفي الرَّدِّ عليه أَقول :

أَمّا الإِجمالُ ، فأَنتَ تعرفُ سببَه ، ولكنّك تتجاهله ، فإِنَّ ردي عليك في

---

(١) وهو مخرّجٌ في « الصحيحة » (٣٢٧٤) ، وانظر تعليق الحافظ عليه في « الفتح » (٩ / ٤٧٥) ، ولا أَستبعدُ من الموماَ إِليه أَن يختلقَ له علّة من علله الكثيرة ؛ فيضعفه ليبطلَ حجته عليه !

مقدمةِ « ضعيف الأَدب » لم يكن وحيدًا ، بل كانَ فيها ردودٌ أُخرى على أَمثالِك ممن يضعّفونَ الأَحاديثَ الصحيحةَ ، وغيرِهم من يصحّحونَ الأَحاديثَ الضعيفة بغيرِ علمٍ ، وفيهم من هو كثيرُ النقلِ عنّي والاستفادة من كتبي ، والإِشادة بها والإِحالة عليها ، فيما يشعرُ أنّه من المقدّرين والمحبين ، ومع ذلك فقد شملتُه معك في الرَّدِّ ؛ لتعلمَ أنّي أَردُّ للعلمِ والانتصارِ للسنّةِ المظلومةِ من مدعي العلمِ ، لا بخصومةٍ شخصيّةٍ كما تحاولُ أنْ تتأوّلَه بغيًا وعدوانًا ، والمقصودُ أنَّ الرَّدَّ عليك كانَ في جملةِ ردودٍ أُخرى ، وباختصارٍ شديدٍ في أَقلَّ من (١٦) صفحة ، فلو أنّني أَفردتُ في الرَّدِّ عليك وحدَك مفصلًا لكانَ منه كتابٌ آخرُ أَكبرُ من الذي أُقدّمُ له : « ضعيف الأَدب المفرد » ، وهذا غير مناسبٍ كما لا يخفى عليك .

وما دمتَ تحضُّني على أَن أَذكرَ لكَ شيئًا من تلك « التلبيسات والخطيئات » نعم « الخطيئات » (لا الأَخطاء) ، فها أَنا فاعلٌ ذلك إِن شاءَ اللهُ ، لا من أَجلِك ، فأَنتَ على علمٍ بما صدرَ منك ! ولكن من أَجلِ بعض القرّاءِ الّذين لا ينتبهونَ لها ، ولا يزالونَ يحسنونَ الظنَّ بقائلِها :

أَوّلًا - قلت - بعد أنْ ذكرتَ أَنَّ الحديثَ معلقٌ عند البخاريّ ، لم يصرّح بالسماعِ فهو منقطعٌ - :

« واختلف في « قال لي » ، والأَرجحُ أنّه تعليقٌ أَيضًا ؛ لأَسبابٍ لا يتسعُ المقامُ لذكرِها » !

فأَقولُ : فيه ما يأتي من التلبيسِ وغيرِه :

١ - ليس هناك أَيُّ اختلافٍ في اتصالِ إِسنادٍ قال فيه البخاريُّ : « قال لي فلان » ، وإِنّما هناك مغربيٌّ غيرُ معروفٍ قال : « إِنّه إِسنادٌ لا يذكرُه البخاريُّ للاحتجاجِ

به، وإنّما للاستشهادِ »، حكاه ابن الصّلاحِ في « المقدمة » (ص ٧٥ - ٧٦ - الحلبيّة) ثمَّ ردّه ، وبيّن ذلك الحافظُ ابن حجر في « نكته عليه » فقال (٢ / ٦٠١) :

« قلت : لم يصب هذا المغربيُّ في التسويةِ بين قولِه : « قال فلان » وبين قولِه : « قال لي فلان » ، فإنَّ الفرقَ بينهما ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى دليلٍ ؛ فإنَّ « قال لي » مثلُ التصريحِ في السماعِ ، و « قال » المجرّدة ليست صريحةً أَصلًا » .

ثمَّ أَفادَ - رحمه الله - فائدةً تقصمُ ظهرَ هذا الملبّسِ فقال :

« فقد رأيتُ في « الصحيح » عدّةَ أَحاديث قال فيها : « قال لنا فلان » ، وأَوردها في تصانيفِه خارج « الجامع » بلفظ « حدّثنا » ، ووجدتُ في « الصحيح » عكسَ ذلك ، وفيه دليلٌ على أنّهما مترادفان » .

٢ - قوله : « والأَرجحُ أنّه تعليقٌ أَيضًا » .

فأقولُ : فيه تلبيسٌ ظاهرٌ ، فقد عرفتَ أنّه لا خلافَ هناك ، وبالتالي فليس ثمّةَ راجحٌ ومرجوحٌ ، وعلى افتراضِ وجودِه ، فيكونُ الأَرجحَ لديه ، فكانَ عليه أَن يقيّدَه فيقول : والأَرجحُ عندي ، وهو لو قالَ ذلك يكون مبطلًا مسيئًا إلى الإمامِ البخاريِّ ؛ لأنّه يكونُ قد نسبَ إليه ما لا يجوزُ من القولِ ، كما هو ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى دليلٍ ، فإن أَبيتَ ، نسبتُها إليك أَنّك تجوّزُ لنفسِك أَن تقولَ : « قال لي فلان » وأَنتَ تعني أنّه ما قالَ لك ؟!

وقد يكونُ في قوله المتقدّمِ : « والأَرجح أنّه تعليقٌ أَيضًا » تلبيسٌ آخرُ ، وهو أنّه لا يعني ظاهرَه ! وإنّما بتقديرِ مضافٍ محذوفٍ ، أَي : في حكمِ التعليق ، أَي : كما قال ذاك المغربيُّ ، فإن كانَ هذا مرادَه ، فلم التلبيسُ ؟ إلّا أنَّ مرادَه باطلٌ أَيضًا كما تقدّمَ .

٣ - قوله : « لا يتسعُ المقامُ لذكرِها » !

فأَقولُ : وهذه خطيئةٌ أُخرى ؛ لأَنّه لا يُتصورُ أنّه يوجدُ سببٌ واحدٌ - بَلْهَ أَسباب - تثبتُ أنَّ البخاريَّ يقول فيما لم يسمعْه من فلان : « قال لي فلان » ؛ لأنّه الكذبُ بعينِه .

ثانيًا - قلتَ في هشام بن عمّار : « لم يحتجَّ به البخاريُّ في صحيحه » .

قلتُ : هذا تلبيسٌ على القرّاءِ ، وقلبٌ للحقائقِ العلميّةِ ، فالرَّجلُ كلُّ من ترجمَ له كالحافظِ المزيِّ وغيرِه رمزوا له بحرف (خ) إِشارةً إِلى أنّه محتجٌّ به عند البخاريِّ ، ولم يذكروا أنّه لم يروِ عنه احتجاجًا ، وإِنَّما متابعةً ، بل صرّح بما رمزوا أَعرفُ الناسِ به ، أَلا وهو الحافظُ ابن حجر العسقلانيّ ، فقد ذكرَ في « مقدمةِ الفتح » (ص ٤٤٨ - ٤٤٩) ثلاثةَ أَحاديث لهشام : الأَوّل والثاني منها موصولان ، والثالث حديث المعازفِ هذا المعلّق ، ثمّ قال عقبَ ذلك :

« وهذا جميعُ ما له في كتابِه ممّا تبيّن لي أنّه احتجَّ به » .

والحديثُ الثاني الموصولُ هو في مناقبِ أَبي بكر رضي اللهُ عنه ، ورقمه (٣٦٦١) ، فخالفتَ قولَ الحافظِ أنّه ممّا احتجَّ به ؛ بادعائك أَنّه توبعَ عند البخاري برقم (٤٦٤٠) ، ففيه تلبيسٌ شديدٌ ، إِذ إِنَّ هناك فرقًا بيّنًا بين أَن يتابَعَ الثقة من غيرِه - وهذا يقعُ كثيرًا جدًّا - وبين أَن يسوقَ البخاريُّ حديثَ مَنْ فيه ضعفٌ ، ثمَّ يتبعُه بِإسنادٍ آخرَ فيه متابعٌ تقويةً له ، ففي مثل هذا ونحوه يقال : روى له البخاريُّ متابعةً ، أمّا والحديثُ في موضعين متباعدين في البخاريِّ عن شيخين له فتدّعي أَنَّ أَحدَهما لم يحتجَّ به البخاريُّ ؛ لأَنّه روى له متابعًا في الموضعِ الآخرِ ، فهذا في غايةِ التلبيسِ مع ما في ذلك من المخالفةِ للحفاظِ كما تقدّمَ ، نعوذُ باللهِ من الخذلان .

ومن الفائدةِ أَن أَستدرك عليك حديثًا آخرَ لهشامٍ معلقًا عند البخاريّ ، في

مبايعةِ النبيِّ ﷺ يومَ الحديبية برقم (٤١٨٧) ، وصله الحافظُ (٧ / ٤٥٦) ، وذكرَ أنّه وقعَ في بعضِ النسخِ : « وقال لي » فهو بهذا الاعتبارِ موصولٌ ، فكأنّه لذلك صححه الحافظُ .

لم ينتهِ - مع الأَسف - تلبيسُك على القرّاء بما تقدّمَ ، فقد أَتبعتَ الأَحاديثَ الّتي ذكرتها ، وزعمتَ أنَّ البخاريَّ لم يحتجّ بها - إِذ قلتَ :

« ليس في أَحاديثِه الأَربعةِ حديثٌ واحدٌ احتجَّ به البخاريُّ في « صحيحه » ، وإِنّما ذكرها متابعةً وتعليقًا وفي الشواهدِ ، ومثل هذا معروف عند عارفي « صحيح البخاريّ » أنّه ليسَ على شرطِه » .

فأَقولُ - والله المُستعانُ - : لو أنّه وقفَ عندَ قولِه : « وفي الشواهدِ » ، لقلنا : هذا رأيه ، إِلّا أَنّه باطلٌ كما سبقَ بيانُه ، وأَمّا أَن يتابعَ كلامَه فينسبَ ذلك إِلى عارفي « صحيح البخاريّ » ، فهو أَبطلُ وأَبطلُ ، وتلبيسٌ على القرّاءِ يصعبُ على عامتِهم اكتشافُه إِلّا بالرّجوعِ إِلى ما نقلتُه آنفًا عن الحفّاظِ ، وبخاصةٍ منهم الحافظَ ابن حجرِ الّذي هو ليس فقط من « عارفي « صحيح البخاري » » ، بل هو أَعرفُهم به ، وقد رأيت تصريحَه بخلافِ ما نسبَ إِليه هذا ، فماذا أَقولُ ؟ عاملَه اللهُ بما يستحقُّ .

ثالثًا - بعدَ أَن سوّدَ من الجريدةِ عمودًا ونصفًا ، وعرفتَ ما فيه ، جاء بباقعةٍ أُخرى (ضِغثًا على إِبّالة) ، فأَخرجَ من روايةِ البيهقيِّ وابن حجر في « التغليق » متابعةَ بشر بن بكر لهشام بن عمّار ، ولم يعزُها لابن عساكر - وهو أَقدمُ بقرونٍ من ابن حجر كما هو معلوم - تدليسًا وتلبيسًا من تلك التلبيساتِ الّتي حضّني على أَن أَذكرَ له شيئًا منها ! فقال عقب المتابعة المذكورة :

« وهذه على أَنّا سلّمنا أنّها متابعةٌ قويّةٌ لحديث هشام ، ليس فيها نصٌّ صريحٌ على (المعازفِ) ؛ لأَنّها رويت عند البيهقيّ وابن حجر ضمنَ روايةِ هشام بن عمّارِ

المتقدمة ، فذِكرُ (المعازفِ) معروفٌ في روايةِ هشام ، **ولم يصرِّح بها في روايةِ (بشر بن بكر)** ، فلمّا امتزجت الروايتان ذكرت (المعازف) وكأنّها لهما » . كذا قال – هداه الله – وفيه ما يأتي : لكنّي قبل ذلك أُريدُ أن أَلفتَ النَّظرَ إِلى أنَّ قولَه : « وهذه على أَنّا سلّمنا أنّها متابعةٌ قويّةٌ لحديث هشام ... » فيه ركّة وغمغمةٌ ، وعدمُ الإِفصاحِ عن مرادِه ؛ فإنّها تحتملُ التسليمَ بقوّةِ هذه المتابعةِ حقًّا ، كما تحتملُ التسليمَ بها افتراضًا ، ولستُ أدري هل كانَ هذا التعبيرُ المغمغمُ مقصودًا ، أَم هو خطأٌ قلميٌّ أو طبعيٌّ ؟! وسواءٌ كانَ هذا أَم ذاك ، فالمهمُّ الآن ما في تمامِ كلامِه من التلبيسِ والمكابرةِ ، والإِنكارِ للحقائقِ العلميّةِ ، وذلك قولُه : « لم يصرِّح بـ (المعازف) في روايةِ (بشر بن بكر) » .

فأَقولُ : هذا كذبٌ – شئتَ أَم أَبيتَ – بل هو كذبٌ له قرونٌ ، وبيانُه من وجوه :

الأَوّلُ – أنَّ لفظه ثابتٌ صراحةً في روايةِ البيهقيِّ في الجزءِ والصفحة الّتي ذكرتَ أَنتَ (٣ / ٢٧٢) ! أَخرجه من طريق أَبي بكر الإِسماعيليِّ : أَخبرني الحسنُ ابن سفيانَ : ثنا هشامُ بن عمّارٍ.. (قلت : فساقَ إِسنادَه ومتنَه كما تقدّمَ ، ثمَّ قال :) قال (يعني أَبا بكر الإِسماعيليَّ) : وأَخبرني الحسن أَيضًا : ثنا عبدالرحمن بن إِبراهيمَ : ثنا بشر – يعني ابن بكر – : ثنا ابن جابر عن عطية بن قيس قال :

قام ربيعةُ الجرشيُّ في الناسِ – فذكرَ حديثًا فيه طول ، قال : – فإِذا عبدالرحمن ابن غنم الأَشعريّ ، قلت : يمينٌ حلفتُ عليها ؟ قال : حدثني أَبو عامر أَو أَبو مالكٍ .. أَنّه سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ :

« ليكوننَّ في أُمتي أَقوامٌ يستحلّونَ – قال في حديث هشام : الخمر والحرير ، وفي **حديث (دحيم)** : الخزَّ والحريرَ والخمرَ والمعازف ، ولينزلنَّ

أَقوامٌ ... » الحديث .

قلتُ : فأَنتَ ترى في هذه الروايةِ تكذيبَ الرَّجلِ في قولِه : إِنَّ رواية (بشر) رويت عند البيهقيّ ضمنَ روايةِ هشام ، والواقعُ عكسُه تمامًا ، فالسياقُ لروايةِ عبدالرحمن بن إِبراهيم - وهو (دحيم) ، وفي ضمنها وقعت روايةُ هشام ، إِلّا أَنَّ الخطبَ في هذا سهلٌ ، والمهمُّ أَنَّ فيه التصريح بأَنَّ في روايةِ (دحيم) ذكرَ المعازفِ ، ولا ضرورةَ للتذكيرِ بأَنَّ روايةَ (دحيم) هي عن بشر ، وهذا هي الكذبةُ الكُبرى ! واللهُ المُستعانُ .

الوجهُ الثاني - أَنَّ ذلكَ كلَّه ثابتٌ أَيضًا في روايةِ ابن حجرٍ في « تغليق التعليق » بنفس المكان الّذي عزاه إِليه جزءًا وصفحةً (٥ / ١٩) ! أَخرجه من طريقٍ أُخرى عن الإِسماعيليّ ، عن شيخِه الحسن بن سفيان ، عن شيخِه هشامِ بن عمّارٍ وبشرِ بن بكرٍ كما تقدّمَ عندَ البيهقيّ ، إِلّا أَنَّ الحافظَ قال عقبَه :

« لفظ الحسنِ بن سفيان عن هشام بن عمّار ، ولفظُ (دحيم) مثلُه » .

فإِذن ؛ لا فرقَ بين روايةِ هشامٍ وبشرٍ ، ففي كليهما لفظُ (المعازفِ) ، فبطل كلامُ المنكِرِ !

وقد يقولُ من لم يتتبع تلبيساتِ الرَّجل : لعلّه لم يتنبّه لهذا الّذي بيَّنته ، وهو واضحٌ جدًّا .

فأَقولُ : ذلكَ ممكنٌ بالنسبةِ لغيرِه من أَمثالِه المبتدئين في هذا العلمِ ، أَمّا هو فلا !

فإِن قيل : لم ؟ قلت : لكثرةِ ما أَخذنا عليه من التلبيساتِ ، وتجاهلِه للنصوصِ الّتي تخالفُ هواه ، وفيما سبقَ كفايةٌ لكلِّ ناشدٍ للحقِّ منصفٍ ، والحبلُ جرّارٌ ، كما سترى في بعضِ الاستدراكاتِ الأُخرى .

هذا أَوّلًا .

وثانيًا - لأنّه رأى في « فتح الباري » (١٠ / ٥٤) رواية دحيم هذه بارزةً شاخصةً مختصرةً ليس فيها القصّة ، وإِنّ جملةَ (المعازفِ) - الّتي لا يمكنُ أَن تخفى على أَحدٍ - ساقها الحافظُ ليبيّنَ ما سقطَ من روايةِ أَبي داود المختصرة ، وقد ذكرها الرَّجلُ في العمود الثاني من مقالِه محتجًّا بها أنّه ليسَ فيها ذكرُ (المعازفِ) ، أَخذها من « الفتح » معرضًا عن قولِ الحافظِ عقبها :

« نعم ، ساقَ الإِسماعيليُّ الحديثَ من هذا الوجه من روايةِ (دُحيم) عن بشرِ ابن بكر بهذا الإِسنادِ فقال : « يستحلُّونَ الحرَ والحريرَ والخمرَ **والمعازفَ** » الحديث » .

فإِن قيلَ : من أَينَ لك أنّه رآها ؟

قلت : من علمي اليقيني أنّه قرأَ شرحَ الحافظِ للحديثِ ، وردّه على ابن حزمٍ تضعيفَه إِيّاه ، ومن ردّه هو على ابن حجرٍ في العمودِ الثالثِ دفاعًا عن تضعيفِه لعطية ابن قيس فقال :

« لذا فقولُ ابن حجر في « الفتح » (١٠ / ٥٤) : قوّاه أَبو حاتمٍ - ليس بدقيقٍ » ! [١]

فأَنتَ ترى أنّه نقلَه من نفسِ الصفحةِ الّتي نقلتُ منها آنفًا قولَ الحافظِ في روايةِ الإِسماعيليّ ، فهل بعد هذا كلِّه ترك مجالًا لأَحدٍ أن يحسنَ الظنَّ به ؟!

وليس هذا فقط ، فانظر التالي :

---

(١) كذا قالَ ، ثمَ ردّ على الحافظِ لأَنّه فهمَ من قولِ الحافظِ في (عطية) : « صالح الحديث » تقويته ، ويرى (المضعّفُ) أنّه جرحٌ ، مخالفًا في ذلك الذهبيّ أَيضًا فإِنّه صرّح بأَنّه تعديلٌ ، كما سيأتي نقلُه عنه في الاستدراك (١٤) ، فالرَّجلُ ديدنه المخالفة ! ولم لا ؟ (خالِفْ تُعرف) ، وفعلًا قد عُرف !! ولكن بماذا ؟!

الوجه الثالث - أَخرجه الحافظُ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٩ / ١٥٥) من طريق الهيثم بن كليب الشاشي : نا عيسى بن أَحمدَ العسقلانيُّ : نا بشرُ بن بكر به مطولًا أَتم من روايةِ (دحيم) ، ومن نافلةِ القولِ أَن أَذكر أَنَّ فيه لفظَ (المعازفِ) .

وما قلتُه في موقفِ الرَّجلِ من روايةِ الإِسماعيليّ وتجاهلِه إِيّاها ، بل نفيه ما فيها : يمكنُ أَن أَقولَه في موقفِه من هذه من حيثُ علمُه بها وكتمانُه إِيّاها ، كما أَشرتُ إِلىٰ ذلك فيما تقدّمَ .

نعم ؛ يمكنُ أَن يقالَ : يحتملُ أَنّه لم يتيسر له الرُّجوعُ إِليها ؛ لأَنّها في مصدرٍ غيرِ مطبوعٍ .

فأَقولُ : هذا محتملٌ ، وإِن كنتُ أَستبعدُه ، ومع التسليمِ به فذلك ممّا لا يجوِّزُ له أَن ينكرَ ما لم يحط به علمُه .

لقد طالُ الكلامُ جدًّا في هذا الاستدراك فوقَ ما كنتُ أَردتُ وأَتصوّرُ ، وأَخذَ من وقتي الشيءَ الكثير ، وذلك من شؤمِ هؤلاءِ الّذين (تزببوا قبل أَن يتحصرموا) ، وبخاصةٍ منهم هذا الّذي تميّزَ من بينهم بتضعيفِ الأَحاديثِ الصحيحةِ والطعن في رواتِها ، واختلاقِ العللِ لها ، مع المُخالفةِ لأَئمةِ الحديثِ وحفّاظِها ، لا يَرقبُ فيهم إِلًّا ولا ذمّة ، ولكنّي أَتذكّرُ قولَ اللهِ تبارك وتعالى : ﴿ وعسى أَن تكرهوا شيئًا وهو خيرٌ لكم ﴾ ، محتسبًا في ذلك الأَجرَ عندَ اللهِ تبارك وتعالى .

ولعلَّ من الفائدةِ أَن أُلخِّصَ للقرّاءِ الكرامِ المخالفاتِ التي وقع فيها ؛ تذكرةً له ، وعبرةً لكلِّ من يريدُ أَن يعتبرَ :

١ - خالفَ في تضعيفه لهذا الحديث الصحيح أَكثرَ من عشرة من حفّاظِ

الحديثِ ونقّادِه ، على مرِّ العصورِ والسنينِ إِلى يومنا هذا ، كالبخاريِّ وابن الصلاح وابن تيميّة ... وهلمّ جرًّا .

٢ – ضعّفَ راويةَ عطية بن قيسٍ الّذي لم يضعفه أَحدٌ – حتّى ابن حزم ! – وشكك في توثيقِ مسلم إِيّاه ، وابن حبّان ، ورفض توثيقَ ابن حجرٍ له ، مع توثيق الذين صححوا حديثَه !

٣ – زعمه أَنَّ مسلمًا أَخرجَ له حديثًا في الشواهدِ ، وهذا خلاف قول الّذين ترجموا له .

٤ – قوله : لا قيمةَ لأَحكامِ ابن حجر .. إِلخ .

٥ – زعمُه أَنَّ قولَ ابن سعدٍ في الرّاوي : « كانَ معروفًا » ليس توثيقًا !

٦ – تضعيفُه لثلاثةِ أَحاديثَ صحيحةٍ في النهي عن الصلاةِ بين السواري ، وقطعِ الصفِّ ، ويأتي الرَّدُّ عليه مفصّلًا في الاستدراك رقم (١٣) .

٧ – تحريفه لكلامي ؛ فيضعُ هو لفظ « الحجّة » مكان « الانقطاع » ، لينسبَ لي ما لم أَقل ، وما نسبتُه أَنا إِليه – بحقٍّ – لا ينفيه !!

٨ – حكى الخلافَ في قولِ البخاريِّ : « قال لي » هل هو تعليقٌ كقولِه : « قال » دون زيادة (لي) ولا خلافَ ! والأَنكى أَنّه قال من عنده : إِنَّ الأَرجحَ سواء !!

٩ – زعم أَنَّ البخاريَّ لم يحتجَّ بهشامِ بن عمّارٍ ! خلافًا لجميعِ الحفّاظِ المترجمين له ، وخلافًا لتصريح الحافظِ .

١٠ – زعمَ أَنَّ ما أَسندَه له البخاريُّ من الحديث هو عنده متابعة !

١١ – نسبَ إِلى عارفي « صحيح البخاري » – ومنهم ابن حجر – زعمَه

المذكور .

١٢ - أَنكرَ وجودَ لفظ (المعازف) في روايةِ البيهقيّ ، وابن حجر ، مع أَنّه موجودٌ فيها ، وفي غيرِها أَيضًا !

ولتمامِ الفائدةِ أُلخّصُ أَيضًا ردِّي عليه في بعضِ الاستدراكاتِ الآتية فأَقولُ :

١٣ - في الاستدراك (٨) سرقَ تخريجي للحديث (٢٦٦) وذكرتُ الدليلَ القاطعَ ، وكتمَ حقيقةَ راويهِ (عبدالرحمن بن إِسحاق القرشيّ) ، فحذفَ نسبة (القرشيّ) من السندِ ؛ لأَنّه ثقة ، ليلبسَ على القرّاءِ أَنّه (عبدالرحمن بن إِسحاق الواسطي) المجمعُ على ضعفِه ! كما كتمَ عنهم تقوية ثمانية من الحفّاظِ للحديثِ ؛ منهم الذهبيّ والعسقلانيّ !!

١٤ - ضعّفَ ثلاثةَ أَحاديث صحيحة عند جمعٍ من الحفّاظِ في تسويةِ الصفوف ، كما سيأتي في الاستدراك (١٣) مفصّلًا ، وسبقت الإِشارةُ إِلى ذلك .

١٥ - نسبني - كما سترى هناك - مع غيري إِلى تقليدِ المُناويّ في قولِنا في حديثٍ من تلك الأَحاديث الثلاثة صححه الحاكمُ : « ووافقه الذهبيُّ » ، وهو في ذلك مفترٍ ، وسترى هناك صورةَ الموافقةِ مصورةً عن « مستدركِ الحاكم » و « تلخيص الذهبي » .

١٦ - أَمثلةٌ أُخرى من تملصِه ، بالمكابرةِ والمجادلةِ بالباطلِ من أَقوالِ الحفّاظِ الموثّقين للراوي الذي ضعفه هو بالجهالةِ ، فقال عن ابن حبّان : متساهلٌ ، وعن النسائي : إِنّه أَحيانًا يوثِّقُ المجاهيل ! وأَمّا الإِمام الدارقطنيّ فقال في توثيقه : « موضع نظر » !!

١٧ - كتمَ هناكَ توثيقَ الذهبيّ والعسقلانيّ ! ولو ذكره ، فلا نستبعدُ منه أَنْ

يقول : « إِنَّهما مقلدان » ! فكم من مرّة خالفهما ! وما العهدُ عنك ببعيدٍ ، ويأتي .

١٨ - خالفَ ستةً من الحفّاظِ أَجمعوا على تصحيحِ حديث : « من قطعَ صفًّا قطعَه الله » ، أَعلّه بالإِرسالِ وقد صحَّ مسندًا ، ثمَّ حاولَ تضعيفَ المرسلِ أَيضًا براوي المُسنَد والمرسل (معاوية بن صالح) - وقد احتجَّ به مسلمٌ - فقال فيه : « وسط ، أَو أَقلُّ من الوسطِ » .

١٩ - نقلَ عن الحافظِ قولَ الإِشبيلي في (عبدالحميد) : « لا يحتجُّ به » ، ولم ينقل ردَّ الحافظِ إِيّاه بما تعقبَه به ابن القطّان !

٢٠ - نقلَ عن « الفتح » قولَ القرطبيّ في سببِ كراهيةِ الصلاةِ بين السواري : إِنَّه مصلّى الجنِّ ! ولا أَصل له في السنّة ، فسارعَ إِلى ردّه ، ولكنّه لم ينقل عن « الفتح » السببَ الثابتَ في السنّةِ؛ ليوهمَ القرّاءَ أَنّه ليسَ هناك سببٌ مشروعٌ ومنقولٌ، فقال الحافظُ : « ورد النهيُ الخاص عن الصلاةِ بين السواري بإِسنادٍ صحيح » .

٢١ - نسبَ إِلى ابن قدامة : « لم يصحَّ عند المجوّزِين دليلُ المانعين » ، وهذا افتراءٌ عليه نشأَ من تحريفِه إِيّاه في النقل ، وبيانه هناك .

٢٢ - كان قد أَبقى على الحديثِ المشارِ إِليه آنفًا : « من قطعَ صفًّا .. » في طبعته لـ : « رياض الصالحين » مشيرًا بذلك إِلى صحتِه ، ثمَّ ضعفَه مخالفًا ستةً من الحفّاظِ كما تقدّمَ - نكايةً بمن سمّاهم - زورًا - بـ (الأَلبانيّين) !

٢٣ - حذفَ من طبعتِه المذكورةِ حديثَ البخاريِّ المسند غير المعلق (!) في لصق المصلي قدمه بقدمِ المصلي بجانبِه ، حذفه دون أَن يُشعرَ القرّاء به في التعليق ! ولا أَورده - والحمد لله - في « ضعيفتِه » ، وما أَظنُّ أَنّه يعملُ به إِذا وقفَ في الصفِّ ؛ لإِنّه يراه تنطُّعًا في الدينِ ، ولو كانَ من عمل السلف ! وإِلّا لما ضعفه !

٢٤ - ينبز السلفيّين بالتقليدِ ، جاهلًا الفرقَ بين الاتباعِ والتقليدِ !

وختامًا أَقولُ :

مع كلِّ هذه المُشاكساتِ ، والمعانداتِ ، والمُكابراتِ للحقائقِ العلميّةِ ، والمخالفاتِ لحفّاظِ السنّةِ المحمديّةِ ، وغيرها ممّا سيأتي بيانُه في المجلدِ الثاني وغيرِه إِن شاءَ اللهُ تعالى ، مع ذلك كلِّه يتظاهرُ الرّجلُ في رَدِّه عليّ بأَنَّ الخلافَ بيني وبينه شخصيٌّ فقط ، فيقول فيه :

« لماذا لا تحتملُ خلافي ، وأَنا عليَّ أَن أَحتملَ خلافَك ؟! » !

ثمَّ يتباكى فيسأَلُ مستنكرًا :

« كيفَ علمتَ أَنّي **وغيري** نكتبُ لأَهوائِنا ، أَطّلعتَ على قلوبِنا .. ؟ »!

أَقولُ : قبلَ الجوابِ أَتساءلُ : من تعني بقولِك : « وغيري » ؟ (آلسقاف) عدوُّ السلفِ ، والسنّةِ ، وحفّاظِ الأُمّةِ ، أَم غيره من المعتزلةِ والجهلةِ ، وما أَكثرَهم في هذا الزمانِ الّذي يتكلّمُ فيه (الرويبضةُ) ! فإِنَّ قولَك هذا يشعرني بصفة أُخرى فيك ما كنّا نعلمها ، وهي أَنّك لا تحكمُ على أَحدٍ بأَنّه من (أَهلِ الأَهواءِ) مهما كانَ انحرافُه عن أَهلِ السنّةِ وعلمائِها ، بل ولا على أَحدٍ من الكفّارِ بالكفرِ ، ولا .. ولا .. مهما قالوا وفعلوا ؛ لأَنّه لا يمكنُ الاطلاعُ على القلوبِ ! فإِن كنتَ ترى هذا ، فهذه باقعةٌ ومصيبةٌ أُخرى تخالفُ فيها الكتابَ والسنّةَ وإِجماعَ الأُمّة مخالفةً لا تحتاجُ إِلى بحثٍ ودليلٍ .

أَقولُ : هذا لازمُ قولِك المذكورِ ، ولكن لمّا كانَ من المعروفِ عند العلماءِ أَنَّ لازمَ المذهبِ ليس بمذهبٍ ، فإِنّي لا أُدينُك به ، إِلّا إِن صرّحتَ بالتزامِه ، وإِلّا فصرِّح بإِنكارِه ، ولعلّك تفعلُ ، فإِنّه بحسبِك ما فعلتَ .

والآن إِليكَ الجواب :

وليس يصحُّ في الأَذهانِ شيءٌ إِذا احتاجَ النّهارُ إِلى دليل

إِذا لم يكن مثلك - وقد فعلتَ بالسنّةِ الصحيحةِ ما فعلت ، وخالفتَ أَئمة الحديثِ المتقدمين منهم والمتأخرين - من (أَهلِ الأَهواء) ، فليسَ في الدنيا أَحدٌ يصحُّ أَن يقالَ فيه : إِنّه من (أَهلِ الأَهواءِ) ، ويكونُ السلفُ الصالحُ قد أَخطأُوا - في رأيك - حين أَطلقوا هذه الكلمةَ على المبتدعةِ المخالفين للسنّةِ ، وعليه يجبُ بزعمِك أَن تُرفعَ هذه الكلمةُ من قاموسِ العلماءِ ؛ بسبب أَنّه لا يمكنُ الاطلاعُ على ما في القلوبِ كما قلتَ ! وقد تجاهلتَ الحكمةَ القائلةَ : « ما أَسرَّ عبدٌ سريرةً إِلّا أَلبسَه اللهُ رداءَها ، إِنْ خيرًا فخيرٌ ، وإِنْ شرًّا فشرٌ » ، ونسبه بعضُ الضعفاءِ إِلى النبيِّ ﷺ ، ولا يصحُّ ، كما كنتُ بينتُه في « الضعيفة » (٢٣٧) ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإِن خالها تخفى على النَّاس تُعلمِ

هذه سنّةُ الله في خلقِه ، ولولا ذلك لفسدتِ الأَرض وما عليها ، ولما أَمكنَ معرفةُ المؤمنِ من الكافرِ ، والصالحِ من الطالحِ ، ولم يكن هناك شيءٌ معروفٌ في الشرعِ اسمه (الحبّ في الله ، والبغض في الله) وما يترتبُ من وراءِ ذلك من الأَحكامِ المعروفةِ لدى المسلمين كافّة ، وهذا ظاهرٌ لا يمكنُ أَن يخفى على عاقلٍ ، إِلّا أَن يكونَ مكابرًا من (أَهلِ الأَهواءِ) ! والله المُستعان ، ولا حولَ ولا قوّةَ إِلّا باللهِ .

هذا ، وللأَخِ محمد سعيد عمر إِدريس ملحقٌ بكتاب الآجرّي « تحريم النرد والشطرنج والملاهي » في تحقيقِ أَحاديث الملاهي ، ومنها حديثُ المعازفِ هذا ، ردٌّ فيه تضعيفَ ابن حزمٍ فأَحسنَ ، وشرحَ غريبَه ، فراجعه ؛ فإِنّه مفيد (ص ٢٧٦-٢٩٨) .

٤ - آخر الحديث (١٢٢) :

وقد صرّحَ القاسمُ بن الفضل بالتحديثِ أَيضًا عند الحاكمِ والترمذيّ ، وأَمّا ابن حبّان ؛ فأَدخلَ بينَه وبين أَبي نضرة (الجريريَّ) من روايةِ هدبة بن خالد القيسي ، وهي روايةٌ شاذةٌ ، فقد أَخرجه أَبو نعيم في « دلائلِ النبوّةِ » (ص ٣١٨) من طريق

هدبةَ أَيضًا في آخرين قالوا : ثنا القاسمُ به - لم يذكروا الجريري - وقال البزار عقب الحديث :

« لا نعلمُ رواه هكذا إِلّا القاسم ، وهو بصريٌّ مشهورٌ ، وقد رواه عن أَبي سعيد شهر بن حوشبٍ ، وزادَ فيه على أَبي نضرة » .

٥ - آخر الحديث (١٣٢) :

(فائدة) : وأمّا ما رُوي عن عائشةَ رضي الله عنها ؛ أنّها أَسقطت من النبيّ ﷺ سِقطًا فسمّاه عبدالله ، وكناها به ، فهو باطلٌ سندًا ومتنًا ، وبيانه في المجلدِ التاسعِ من « الضعيفةِ » رقم (٤١٣٧) .

٦ - آخر الحديث (١٧٦) قبل السطرين الأَخيرين :

وأَخرجه البيهقيُّ في « السنن الكبرى » (٧ / ٢٨٢) من طريق عبدالرزاق أَيضًا بالوجهين المتقدمين ، لكنّه لم يذكر الرّجلَ بين الزهريّ وأَبي هريرة ، ثمّ رواه هو والبزّارُ (٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣) من طريق زهير بن محمد البغدادي : ثنا عبدالرزّاق : ثنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيدالله بن عبدلله بن عتبة ، عن أَبي هريرة مرفوعًا به .

قلت : وهذا إِسنادٌ صحيحٌ أَيضًا .

٧ - آخر الحديث (٢٣٠) :

ثمّ وجدتُ ما يؤيدُ هذه الترجمةَ من قولِ راوي الحديث نفسه ؛ أَبي بكرة الثقفيّ رضي الله عنه ، كما يؤكّدُ أَنّ النهي فيه : « لا تعد » لا يعني الركوع دون الصفِّ ، والمشي إِليه ، ولا يشملُ الاعتدادَ بالركعةِ ؛ فقد روى علي بن حجر في « حديثه » (١ / ١٧ / ١) : حدّثنا إِسماعيلُ بن جعفر المدني : حدثنا حميدٌ ، عن القاسمِ بن ربيعةَ ، عن أَبي بكرةَ - رجل كانت له صحبةٌ - أنّه كانَ يخرجُ من بيتِه فيجدُ الناسَ قد ركعوا ، فيركعُ معهم ، ثمّ يدرجُ راكعًا حتّى يدخلَ في الصفِّ ، ثمّ يعتدُّ بها .

قلت : وهذا إسنادٌ صحيح ، رجاله كلُّهم ثقات ، وفيه حجّةٌ قويّةٌ أَنَّ المقصودَ بالنهي إِنّما هو الإِسراعُ في المشي ؛ لأنّ راوي الحديثِ أَدرى بمرويِّه من غيرِه ، ولا سيما إِذا كانَ هو المخاطبَ بالنهي ، فخذها ؛ فإِنّها عزيزةٌ قد لا تجدها في المطولاتِ من كتبِ الحديثِ والتخريج ، وبالله التوفيق .

٨ - آخر الحديث (٢٦٦) :

(تنبيه) : من غرائبِ التتابعِ في الخطأ ، ومخالفةِ النقدِ العلميّ الصحيح ، وتتابعِ العلماءِ الحفّاظِ على تقويةِ هذا الحديث - ما وقعَ فيه مَنْ جاءَ بعدَ المُباركفوريِّ من المخرِّجين ، وهم جمع :

الأَوّل - المُباركفوريّ ، وقد سبقَ بيانُ سببِ خطئِه مفصلًا .

الثاني - الشيخ أَحمد شاكر رحمه الله في تعليقِه على « المسند » (٢ / ٣٣٢) ، ويغلبُ على ظنّي أَنَّ سببَ خطئِه - مع وقوعِ نسبةِ (القرشيّ) في « المسندِ » أَنَّ الحديثَ وقعَ فيه بين حديثين لعبدالرحمن بن إِسحاقَ ، عن النعمان بن سعد ، عن علي ، وهو فيهما الواسطيّ يقينًا ، فانتقلَ بصرُه أَو وَهْلُه إِليه ، ولم ينتبه لنسبةِ (القرشيّ) في حديثنا .

ومثل هذا الانتقال لا عيبَ فيه ؛ لأَنّه لا ينجو منه كاتبٌ أَو مؤلفٌ ، وإِنّما العيبُ على الذين جاؤوا من بعدِه فقلدوه ، وتجاهلوا النسبةَ المذكورةَ ، أَو وهّموا راويَها بغير حجّةٍ أَو برهانٍ ، وهم :

الثالث - الشيخ شعيب الأَرناؤوط ، وبقية الستة المشاركونَ له في التحقيقِ (!) في التعليقِ على « المسندِ » أَيضًا (٢ / ٤٣٨ - طبع المؤسسة) ، فقد تجرّأَ - أَو تجرؤوا جميعًا - على تخطئةِ الرواةِ بمجرّدِ الدعوى فقالوا :

« وقولُ أَحدِ الرواةِ في هذا الحديثِ في نسب (عبدالرحمن) : « القرشيّ »

وَهَمٌ ؛ فإنَّ عبدَالرحمن بن إِسحاق القرشيّ لا يروي عن سيار أَبي الحكم ، ولا يروي عنه كذلك أَبو معاويةَ محمد بن حازم الضرير » .

فأَقولُ : هذه مكابرةٌ ما بعدها مكابرة ، وجحدٌ للحقائقِ العلميّةِ ما مثله جحودٌ ، وبيان ذلك في أُمورٍ :

١ - لم ينفِ أَحدٌ من أَهلِ العلمِ نفيَهم هذا - فيما علمت - فهو مردودٌ عليهم ؛ لأنّهم لا يعتقدون في أَنفسِهم أنّهم من أَهلِ الاستقراءِ والاستدراكِ على أَهلِ الاختصاصِ من العلماءِ ، هذا ما نظنّه بهم ، فلا يجوزُ لهم - إِذن - أَن ينفوا (ما لم يحيطوا بعلمِه) !

٢ - قد أَثبتَ ما نَفَوا الحافظُ أَبو محمدٍ ابن أَبي حاتمٍ كما كنّا ذكرنا هناك ، فتجاهلوه كاشفين بذلك عن مكابرتِهم ، وقول الحافظِ موجودٌ في كتابه « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٢١٢) الّذي هو تحت أَيديهم .

٣ - قد أَثبتَ تلك النسبةَ (القرشيّ) ثقتانِ هما : (أَبو عبدالرحمن عبدالله ابن عمر) في « المسند » وهو الملقب بـ (مشكدانه) ، وهو ثقةٌ من شيوخِ مسلم ، والآخرُ (يحيى بن يحيى) عند الحاكم وهو أَبو زكريّا النيسابوريّ ، وهو ثقةٌ ثبتٌ من شيوخِ البخاريِّ ومسلمٍ .

وقد يقولُ قائلٌ : لعلّهم لم يقفوا على روايةِ الحاكمِ هذه ؟

فأَقول : ذلك ممكنٌ ، وإِن كانوا عزوه إِليه (ص ١٨٥) ؛ لأنّه ثبتَ عندي يقينًا أَنَّ بعضَ المخرِّجين يسرقون العزوَ من بعضِ كتبي ، يجدونه لقمةً سائغةً ، والأَمثلةُ على ذلك كثيرةٌ ، وأَظهرُ ما يتجلى ذلك حينما يكونُ في عزوي شيءٌ من الخطأِ الّذي لا يخلو منه بشرٌ ، وقد يكونُ خطأً مطبعيًا ، فينقلُه السارقُ فينفضحُ ، ويأتي قريبًا مثالٌ ممّا وقعَ فيه المدعو (حسان عبدالمنان) ، أَقولُ : فيمكنُ أَن يكونَ عزوُهم من هذا القبيلِ ،

اعتمدوا على عزوي للحاكمِ بالجزءِ والصفحةِ دون أن يرجعوا إلى كتابِه مباشرةً ، ولو فعلوا لرأوا (القرشيّ) !

فثبتَ يقينًا بطلان دعواهم أنَّ راوي الحديثِ هو عبدالرحمنِ الواسطيّ الضعيف ، وبالتالي يثبت بطلان دعوى أنَّ الحديثَ ضعيفٌ .

ولا يشكلُ على هذا ما ذكروا من روايةِ هذا الضعيفِ عن (سيار) ، وعنه (أَبو معاوية) كما كنتُ ذكرتُ هناك ، وذلك لسببين :

أَحدهما - أنَّه من المقررِ عند العلماءِ « أنَّ ذكرَكَ الشيءَ لا ينفي ما عداه » ؛ ولغفلتِهم عن هذه الحقيقةِ العلميّةِ جزموا بالنفي !

والآخر - أنّه لا مانعَ أَن يشتركَ الراويانِ المسمَّيانِ باسمٍ واحدٍ عن شيخٍ واحدٍ أَو أَكثر ، وعنهما كذلك شيخٌ واحدٌ أَو أَكثر .

ومن الأَمثلةِ المعروفةِ في ذلك (عبدالكريم بن مالك الجزري الحرّاني) ، وهو ثقة ، و (عبدالكريم بن أَبي المخارق البصري) ، وهو ضعيف ، وقد اشتركا في الروايةِ عن بعضِ الشيوخِ ، مثل : سعيد بن جبير ، وطاوس ، وعطاء بن أَبي رَباح ، ونحوِهم من الأَكابرِ ، واشتركَ في الروايةِ عن كلٍّ منهما إِسرائيلُ بن يونس والسفيانانِ وغيرُهم من الثقاتِ ، ولهذا قالَ الحافظُ في « التقريب / ترجمة عبدالكريم البصري » :

« وقد شاركَ الجزريَّ في بعضِ المشايخِ ، فربما التبسَ به على من لا فهمَ له » !

فإِذا جاءَ (عبدالكريم) هكذا غير منسوبٍ في سندٍ من تلك الأَسانيدِ المشتركةِ ، وجاءَ في رواية أُخرى (عبدالكريم الجزري) هكذا منسوبًا ، لم يجزْ بداهةً ادّعاءُ أَنّه البصريُّ ! هذا حالُ أُولئك المكابرين تمامًا ، ولذلك فقد أَصابَهم شيءٌ من رشاشِ كلامِ الحافظِ المتقدم .

وقد يجادلُ بعضُهم فيقول : المثالُ مختلفٌ ؟ فنقولُ سلفًا : لا اختلافَ إلّا بالنسبةِ لِنَفْيِكم ، وهو باطلٌ لا قيمةَ له كما تقدّمَ تحقيقُه .

وأُوَضّحُ ذلك للقرّاءِ الكرامِ فأَقول :

لقد اشترك (عبدالرحمن بن إِسحاقَ القرشيّ) مع (عبدالرحمن بن إِسحاق الواسطيّ) في الروايةِ عن (سيار أَبي الحكم) ، وروى عن كلٍّ منهما أَبو معاويةَ الضرير ، فوقعَ (عبدالرحمن بن إِسحاق) - هكذا غير منسوبٍ - عند بعض المخرّجين للحديثِ ، ووقعَ عند غيرِهم (عبدالرحمن بن إِسحاقَ القرشيّ) هكذا منسوبًا ، فكيفَ جازَ لهم ادّعاءُ أنّه (الواسطيّ) مع أنّه لم يُنسب في السند ، وإِنكارُ أنّه القرشيُّ ، وقد جاءَ منسوبًا فيه ؟ فقد ظهرَ جليًّا أنَّ المثالَ مطابقٌ تمامًا للمُمَثّلِ له .

وأَمّا مضعّفُ الأَحاديثِ المصححةِ (حسان عبدالمنان) الّذي سبقت الإِشارةُ إِليه ، فقد شارك المذكورين في الخطأ والمكابرةِ استقلالًا أَو تقليدًا - لا أَدري ، وأَحلاهما مُرٌّ - فإِنّه اقتبسَ تخريجَه للحديثِ من تخريجي إِيّاه في الطبعاتِ السابقةِ ، فقال (ص ٥٥٢) من « ضعيفته » :

« أَخرجه الترمذيُّ (٣٥٥٨) ، وأَحمدُ (١ / ١٥٣) ، والحاكم (١ / ٥٣٨) من طريق عبدالرحمن بن إِسحاق عن سيار . قلت : وعبدالرحمن بن إِسحاق هذا مجمعٌ على ضعفِه ، وهو منكر الحديث . [وافقني على تضعيفِه الشيخ شعيب] » .

فليتأمل القرّاء في هذا التخريج ، يجد فيه على اختصارِه آفاتٍ :

الأُولى - سرقة التخريج كما أَشرتُ آنفًا ، والدليلُ أَنّه قلدني في عزوي إِيّاه لأَحمد سابقًا في الجزء والصفحة ، والصواب « عبدالله بن أَحمد » كما تقدّم .

الثانية – التدليسُ باختصارِه من الإِسنادِ نسبة (القرشيّ) الثابتة في تخريجي ؛ ليمهِّدَ بذلك تضعيفَه للحديث بالواسطيّ !

الثالثة – تجاهلُه – مع الذين سبقتِ الإِشارةُ إِليهم – ثبوتَ نسبةِ (القرشيّ) في « المسند » و « المستدرك » ، لكن يردُ هنا الاحتمالُ الّذي ذكرته هناك ، وهو الاتكالُ في التخريجِ على عزوِ غيرِهم ، وعدمُ الرُّجوعِ إِلى « المستدركِ » مباشرةً ، وهذا هو الأَقربُ بالنسبةِ لـ (حسان) للدليلِ المذكورِ في الآفةِ (الأُولى) ، وسواءٌ كانَ هذا أَم ذاك فأَحلاهما مُرّ .

وهناك ناسٌ آخرونَ تتابعوا ، منهم الدكتور محمد سعيد البخاري ، ولقد كانَ جريئًا في التوهيم – مثل شعيب وأَعوانِه – فإِنّه علقَ على الحديثِ في « كتابِ الدعاءِ » للطبرانيّ مضعِّفًا له بالواسطيّ ! ذلك أَنّه بعد أَن نقلَ تحسينَه عن الحافظِ ابن حجر ، وتصحيحَه من الحاكمِ ، والذهبيّ ، عقّبَ عليه بقولِه (٢ / ١٢٨٣) :

« قلت : ولعلّه اشتبه عليهما عبدالرحمنِ بن إِسحاقَ الواسطيّ بعبدالرحمنِ بن إِسحاقَ القرشيّ ، وهو صدوق ، ولا يروي عن سيار أَبي الحكم » .

فيا للعجبِ من هذا الدكتورِ وتعقيبه عليهما ، كيفَ ينسبُ الوهمَ إِليهما وفي إِسنادِهما أَنّه (القرشيّ) ؟! والله ، إِنَّ تتابعَ هؤلاءِ على هذا التضعيفِ ، والتوهيمِ ، والمكابرةِ لإِحدى الكُبَر !

ولقد كانَ يكفي هؤلاءِ رادعًا عن مضيِّهم في تتابعِهم أن يتذكروا – مع علمِهم باتفاقِ العلماءِ على تضعيفِ الواسطيّ – حقيقة أُخرى ، وهي اتفاقُ كلٍّ من أَخرجَ الحديث أَو نقلَه مسلّمين بصحتِه وحسنِه ، وفيهم من ضعفَ الواسطيّ ، وهم :

١ – الترمذي ٢ – الحاكم ٣ – المنذري ٤ – النووي

٥ – ابن تيميّة ٦ – الذهبيّ ٧ – العراقيّ ٨ – العسقلانيّ .

وأَصحابُ الأَرقام (١ و ٣ و ٦ و ٨) ممّن ضعّفَ الواسطيّ ، فيبعد والحالةُ هذه - إِن لم أَقل : يستحيلُ - أَن يتفقَ مثلُ هؤلاءِ الحفّاظِ على تقويةِ الحديثِ وفيه (الواسطيّ) المتفق على تضعيفِه ، وفيهم من صرّحَ بتضعيفِه كما بينتُ ، ثمَّ يأتي بعضُ الناشئين ممّن لا علمَ عندهم - كعلمِهم على الأَقلِّ - فيخالفونهم بمجرّدِ الدعوى والجهلِ والتوهيم للثقاتِ ! وليس هذا فقط ، بل ويخالفونَ ثمانيةً من الحفّاظِ تتابعوا على تقويةِ الحديثِ على مرِّ القرونِ دون أَن يُعْرفَ أيُّ مخالفٍ لهم ، إِلّا من هؤلاءِ الخلفِ بدونِ حجّةٍ أَو برهانٍ ، والله المُستعانُ » .

٩ - آخر الحديث (٢٧٠)

وأمّا ما أَثارَه في هذه الأَيّامِ أَحدُ إِخواننا الدعاةِ من التفريقِ بين (الطائفةِ المنصورةِ) و (الفرقة الناجية) ، فهو رأيٌ له ، لا أَراه بعيدًا عن الصوابِ ، فقد تقدّمَ هناك النقلُ عن أَئمةِ الحديثِ في تفسيرِ الطائفةِ المنصورةِ أنّهم أَهلُ العلمِ بالحديثِ وأَصحابُ الآثارِ ، وبالضرورةِ تعلمُ أنّه ليس كلُّ من كانَ من الفرقةِ الناجيةِ هو من أَهلِ العلمِ بعامّةٍ ، بله من أَهلِ العلمِ بالحديثِ بخاصةٍ ، أَلا ترى أنَّ أَصحابَ النبيِّ ﷺ هم الذين يمثلونَ الفرقةَ الناجيةَ ، ولذلك أُمرنا بأن نتمسّكَ بما كانوا عليه ، ومع ذلك فلم يكونوا جميعًا علماء ، بل كان جمهورُهم تابعًا لعلمائِهم ؟ فبين (الطائفةِ) و (الفرقة) عمومٌ وخصوصٌ ظاهران ، ولكنّي مع ذلك لا أَرى كبيرَ فائدةٍ من الأَخذِ والرّدِّ في هذه القضيةِ حرصًا على الدعوةِ ، ووحدةِ الكلمةِ .

١٠ - آخر الحديث (٢٧٨)

ثمَّ رأيتُ في ترجمةِ (خلف بن أَيوب) في «سير أَعلامِ النبلاءِ » للحافظِ الذهبيِّ ما يؤيدُ رأيي الّذي كنتُ انتهيتُ إِليه هناك ، وهو أنّه وسط ، فقد وصفَه الذهبيُّ بـ « الإِمام المحدّث الفقيه » ثمَّ قال (٩ / ٥٤١) :

« وقد ليَّنه من جهةِ إتقانِه يحيى بن معين » .

فأَشارَ الذهبيُّ إِلى أَنَّ تضعيفَ ابن معين المطلق الّذي كنتُ نقلتُه عنه هناك ليسَ على إطلاقِه ، وإِنّما هو « من جهةِ إتقانِه » ، فمثله يكونُ حسنَ الحديثِ ، والله أَعلمُ .

١١ - الحديث (٣٠٢) بعد السطر (١٣)

وتابعَ الوليدَ بن مسلمٍ بشرُ بن بكرٍ أَيضًا عن الأَوزاعيِّ مثل لفظِ الوليدِ ، أَخرجه البغويّ في « شرح السنّة » (١٣ / ١٩٤ / ٣٦١٣) .

(تنبيه) من أَوهامِ المعلِّقِ على « مسندِ أَبي يعلى » قوله (٣ / ٤٧٠) في تعليقِه على هذا الحديث :

« إِسناده صحيح ، الوليد بن مسلم صرّح بالتحديثِ عندَ البغويِّ » !

وفيه ثلاثة أَخطاء :

الأَوّل - أَنَّ البغويَّ لم يروِهِ عن الوليدِ وإِنَّما عن بشر كما رأيت ، فلعلّه سبق قلم .

الثاني - أَنَّ تصريحَه بالتحديث إِنّما هو عند مسلم ، وكذلك هو عند ابن حبّان في « صحيحه » (٨ / ٤٧ / ٢٠٩ و ٦٤٤١ - الإِحسان) .

الثالث - أَنَّ قولَه المذكور يشعر العارف بهذا العلم الشريفِ أَنّه لا يعلمُ أَنَّ تدليسَ الوليد بن مسلم من النوعِ الذي لا يفيد تصريحُه بالسماعِ من شيخِه فقط ؛ لأَنّه كانَ يدلِّسُ تدليس التسوية ، أَيْ يسقطُ الرّاوي بين شيخِه وشيخِ شيخِه ، كما هو مشروحٌ في ترجمته ، وقولُه هذا لولا أَنّه تكررَ منه كثيرًا في أَحاديث الوليدِ بن مسلم لاعتبرته سهوًا قَلَميًا لا ينجو منه كاتب ، ولكن تكراره إِيّاه أَنبأني بأَنّه خطأٌ علميٌّ فكريٌّ ، فانظر مثلًا الأَحاديث (٤١ و ٥٥٩) من المجلد الأَوّل والثاني من

« الإِحسان » طبع المؤسسه اللذين يحيلُ إِليهما كثيرًا في تعليقِه على « موارد الظمآن » ، مدعيًا أنّهما من تحقيقِه ، والحديث (٦٤٨٩) من « الضعيفة »، فهو في هذه الأَمثلة وغيرِها مثلما تقدمَ عنه ، ويكفي أَنَّ الوليد عنعنَ بين الشيخين ولم يصرِّح بالتحديث ،وهذا إِنْ دلَّ على شيءٍ - كما يقالُ اليوم - فإِنَّما يدلُّ على الحداثة !

١٢ - آخر الحديث (٣٣٢)

ثمَّ رأيتُ الحديثَ في « مسندِ أَبي يعلى » المطبوعِ بتعليقِ وتخريجِ الأَخ (حسين سليم) الدارانيّ الدمشقيّ ، فرأيتُه قد وقعَ في خطإٍ فاحشٍ ، فوجبَ التنبيهُ عليه حتّى لا يغترَّ من لا علمَ عنده ، فقد عزاه (٧ / ٤٦٧) لمالكٍ والشيخين وأَبي داودَ وأَحمدَ ! ولا أَصلَ للحديثِ عندهم ، ومنشأُ هذا إِنّما هو الاهتمامُ بالتخريجِ دونَ فقهِ الحديثِ المخرَّج أَو الانتباه له ؛ ذلك أَنَّ الحديثَ عند « أَبي يعلى » له تتمةٌ في أَوله بلفظ :

« لو رأى رسول الله ﷺ من النساءِ ما نرى ، لمنعهنَّ من المساجدِ ؛ كما منعت بنو إِسرائيل نساءها ، لقد رأَيتنا نصلي ... » الحديث .

فهذا الطرفُ الأَوّلُ من الحديثِ هو الّذي ينصبُّ عليه تخريجه المذكور ، وأمّا طرفهُ الآخر الّذي عزوته لأَبي يعلى فقط ، فلم يروِه أَحدٌ منهم مطلقًا في المواضعِ الّتي أَشارَ إِليها ! وإِنّما أَخرجوه هم وبقيّةُ الستةِ مختصرًا نحوه بلفظ :

« ... ما يعرفن من الغلسِ » ليس فيه ذكر « وجوه بعض » .

وهو مخرّجٌ في « صحيح أَبي داود » (رقم ٤٥٠) و « الإِرواءِ » (١/٢٧٨).

قلت : فوقعَ في خطأَينِ متعاكسين ؛ عزا إِليهم ما ليسَ عندهم ، ولم يعزُ إِليهم ما عندَهم !! فهكذا فليكن التخريج ! فيا ترى كيفَ يكونُ عندَه التحقيقُ ؟!

١٣ - الحديث (٣٣٣)

كنت ذكرت له هناك ثلاثة طرق عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أَبي هريرة .

ثمَّ وجدتُ له طريقًا رابعًا ، يرويه عيسى بن يُونسَ - وهو ابن أَبي إِسحاقَ السبيعيّ - عن ثور بن يزيد به .

أَخرجه ابن السُّنّي في « عمل اليومِ والليلةِ » (٥٦ / ١٥٧) من طريق سليمان ابن عمر بن خالد ، والطبرانيّ في « مسند الشاميّين » (١ / ٢٤١) (رقم : ٤٢٩) من طريق عمرو بن خالد الحرّانيّ ، قالا : حدثنا عيسى بن يونس به .

وهذا إِسنادٌ صحيح .

(**فائدة**) : قوله ﷺ بعد أن ذكرَ بعد الإِيمانِ بالله أَسهمًا من الإِسلامِ كالصلاةِ والزكاةِ :

« فمن تركَ من ذلكَ شيئًا ، فقد تركَ سهمًا من الإِسلامِ ، ومن تركهنَّ كلَّهنَّ فقد ولّى الإِسلامَ ظهرَه » .

أَقولُ : فهذا نصٌّ صريحٌ في أنَّ المسلمَ لا يخرجُ من الإِسلامِ بتركِ شيءٍ من أَسهمِه ومنها الصلاة ، فحسبُ التاركِ أَنّه فاسق لا تقبلُ له شهادة ، ويُخشى عليه سوءُ الخاتمةِ ، وقد تقدّمَ في بحثٍ مفصلٍ في حكمِ تاركِ الصلاةِ تحت الحديثِ (٨٧) ، وهو من الأَدلةِ القاطعةِ على ما ذكرنا ، ولذلك حاولَ بعضُهم أَن يَتنصلَ من دلالتِه بمحاولةِ تضعيفِه ، وهيهات ، فقد رددنا عليه ذلك بالحجّةِ والبرهانِ ، وبيانِ من صححه من علماءِ الإِسلامِ ، فراجعه .

١٤ - آخر الحديث (٣٣٥)

لقد ضعّفَ هذا الحديثَ وشاهدَه من حديث أَنس في جملةِ ما ضعّفَ من الأَحاديثِ الصحيحةِ الكثيرةِ - المدعو (حسان عبدالمنان) في رسالةٍ له أَسماها « مناقشة الأَلبانيين في مسألةِ الصلاةِ بين السواري » ، ذهبَ فيها تقليدًا منه لغيرِه إلى جوازِ الصلاةِ بينها لغيرِ عذرٍ ، قياسًا على الإِمامِ والمنفردِ ! وهذا من أَبطلِ قياسٍ على وجه الأَرضِ ، كما هو ظاهرٌ بداهةً لكلِّ ذي لُبٍّ ، فإِنّه من بابِ قياس غير المعذور على المعذور - هذا لو لم يعارض السنّةَ - كيفَ لا ؛ والقطعُ الذي يحصلُ بصلاةِ الجماعةِ بين السواري ، لا يحصلُ بصلاةِ المنفردِ بينها ؟!

ليس غرضي الآن الردَّ عليه مفصلًا من الناحيةِ الحديثيّةِ فضلًا عن الناحيةِ الفقهيّةِ ، فإِنَّ المجالَ ضيقٌ - كما ترى - والوقتُ أَضيقُ ، إِلّا بمقدارِ ما لا بدَّ منه من الدفاعِ عن حديثِ رسولِ الله ﷺ .

لقد تشبثَ المذكورُ في تضعيفِ الحديثِ بقولِ أَبي حاتمٍ في راويةِ (هارون بن مسلم) : « مجهول » ، وقول الحافظِ ابن حجر : « مستور » ! معارضًا بهما توثيقَ من وثقه وصححَ حديثَه كابن حبّان ، وابن خزيمةَ ، والحاكمِ ، والذهبيِّ ! ويجيبُ على ذلك بأَنَّ هؤلاءِ من المُتساهلين ، وأَمّا الذهبيُّ فمتناقض !

والجوابُ بأَوجزِ ما يمكنُ من العبارةِ :

لا يمكنُ لأَيِّ عالمٍ - بحكمِ ارتفاعِ العصمةِ - إِلّا أَن يقعَ منه الخطأُ كما صحَّ عن الإِمامِ مالك ، سواءٌ كانَ الخطأُ من بابِ التساهلِ أَم التشكك ، أَم التعارضِ ، أَم خطأً محضًا ، وعليه فلا يجوزُ ردُّ قولِ العالمِ بمجرّدِ القولِ بأنّه متساهلٌ أَو متناقض ، وهذا ما وقع فيه المدعي !

أَوّلًا - أَمّا الذهبيُّ ، فقد تعقبَ في « الميزانِ » قول أَبي حاتم في « هارون » :

« مجهول » بقولِه (٤ / ٢٨٦) :

« قلت : روى عنه أَبو داود الطيالسيُّ ، ومسلمُ بن قتيبة ، وعمر بن سفيان » .

فأَين التناقضُ المزعومُ ؟ ولو افترضنا أنَّ هناكَ تناقضًا ، فلا بدَّ في هذه الحالةِ من الترجيحِ ، وليس هو إِلّا التصحيحُ لما يأتي .

ثانيًا - أَمّا ردّه التوثيقَ والتصحيحَ بدعوى التساهلِ فهو معارَضٌ بأنَّ الجهالةَ الّتي اعتمدَ عليها إِنّما هي من معروفٍ بالتشددِ وهو أَبو حاتمٍ رحمه الله ، قال الحافظُ الذهبيُّ في ترجمتِه من « السير » (١٣ / ٢٦٠) :

« إِذا وثّقَ أَبو حاتمٍ رجلًا ، فتمسّكْ بقولِه ؛ فإِنّه لا يُوثِّقُ إِلّا رجلًا صحيحَ الحديثِ ، وإِذا ليّنَ رجلًا أَو قال فيه : « لا يحتجُّ به » ؛ فتوقّفْ حتّى ترى ما قالَ غيرُه فيه ، فإِن وثّقه أَحد ، فلا تَبْنِ على تجريح أَبي حاتم ؛ فإِنّه متعنّتٌ في الرِّجالِ ، فقد قالَ في طائفة من رجال (الصحاح) : ليس بحجة ، ليس بقوي ، أَو نحو ذلك » .

وقد وصفه بالتعنتِ الحافظُ ابن حجر أَيضًا في « مقدمةِ الفتح » (ص ٤٤١) ، فراجعه إِن شئتَ .

ثالثًا - أَمّا استشهادُ مدعي التضعيف بقول الحافظِ في هارون : « مستور » ، وقوله في « مقدمته » :

« من روى عنه أكثرمن واحدٍ ولم يوثَّق ، وإِليه الإِشارةُ بلفظ : مستور أَو مجهول الحال » .

فأَقول : مجهول الحال خيرٌ من مجهولِ العين ، ولذلك فرَّقَ بينهما الحافظُ في المرتبة ، وفي التعريف ، ففي الأَوّل قال : « السابعة : من روى .. » . وفي الآخر

قال : « التاسعة من لم يروِ عنه غير واحدٍ ولم يُوَثّق ، وإليه الإِشارةُ بلفظِ : مجهول » .

إِلّا أنّني أُلاحظُ أنَّ قولَه في المرتبةِ السابعةِ : « ولم يوثَّق » لا ينطبق على (هارون) هذا ؛ لأنّه قد وثقه ابن حبّان صراحةً ، والذين صححوا حديثَه ضمنًا ، ولهذا كنتُ ذهبتُ إِلى تحسينِ إِسنادِه فيما تقدّم .

وبما تقدّمَ يسقطُ في الهاوية ما تشبثَ به مدعي التضعيفِ ، ويترجحُ ثبوتُ الحديثِ بمرتبةِ الحسنِ على الأَقلِّ من هذا الإِسناد .

وأمّا جعجعته في أَربعِ صفحات (١٨ - ٢١) سوّدها ممّا أَملاه عليه عُجبُه وغرورُه ، فهي ممّا لا يستحقُّ الردَّ ولو كانَ في الوقتِ فراغٌ ! لأنّه لا يخرجُ عمّا كانَ تشبَّثَ به من قولِ أَبي حاتمٍ : « مجهول » ، وقول الحافظ : « مجهول الحال » ، وقد سبقَ الجوابُ والحمدُ للهِ .

نعم ، في (ص ١٨) ما لا بدَّ من عرضِه على القرّاءِ ؛ فإِنّه سيكشف عن طبيعةِ هذا المضعف للأَحاديثِ الصحيحةِ ، وهي أنّه يخطئُ - على الأَقل - في رؤيةِ الماديات التي يشتركُ في رؤيتها الصالح والطالحِ ، فكيفَ تكونُ رؤيتُه للمعنويّاتِ الّتي لا تُرى إِلّا بالبصيرةِ القلبيّةِ التي ينفردُ بها المؤمنونَ الصادقون ؟ لقد زعمَ أَنّني أَخطأتُ أَنا وغيري في قولي المتقدّمِ في تصحيحِ الحاكمِ : « ووافقه الذهبيُّ » ، فقال هداه الله :

« هذا وهمٌ عظيمٌ ، قلدوا فيه المناوي في « فيض القديرِ » ، زعموا أنَّ الحديثَ الّذي **سكتَ عنه الذهبيُّ** فقد وافقَ فيه الحاكمَ » !

وإِلى القرّاءِ الكرامِ صورة الحديثِ من « المستدرك » ، وتصحيحِ الحاكمِ إِيّاه مع موافقةِ الذهبيِّ محاطة بدائرةٍ في أَسفل الصفحة ؛ ليعلموا من يستحقُّ الوصفَ بأنّه « ذو وهمٍ عظيمٍ » ؟

ثنا ابو حذيفة ثنا سفيان ثنا يحيى بن هاني عن عبدالحميد بن محمود قال كنت مع انس بن مالك اصلي قال فالقونا بين السواري قال فتاخر انس فلما صلينا قال انا كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

﴿ حدثنا ﴾ ابو بكر بن اسحاق انبأ عبيد بن محمد بن خلف ثنا عقبة بن مكرم ثنا مسلم بن قتيبة عن هارون بن مسلم عن قتادة عن معاوية بن قرة عن ابيه قال كنا ننهى عن الصلوة بين السواري ونطرد عنها طردا * كلا الاسنادين صحيحان ولم يخرجا في هذا الباب شيئاً *

﴿ حدثنا ﴾ ابو بكر بن اسحاق انبأ ابو المثنى ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ان يليه المهاجرون والانصار ليأخذوا عنه * هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه *

﴿ وله شاهد ﴾ صحيح في الاخذ عنه (حدثنا) ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا اسيد بن عاصم ثنا الحسين بن حفص عن سفيان

وتكتب له اليمنى حسنة حتى يدخل المسجد * صحيح *

﴿ شداد ابو طلحة الراسبي ﴾ سمعت معاوية بن قرة عن انس قال من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجلك اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برجلك اليسرى * على شرط (م) *

﴿ زائدة ﴾ عن المختار بن فلفل عن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضهم على الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة * على شرط (م) *

﴿ قال ﴾ انس كنا نتقي الصلاة بين السواري * مر باسناده *

﴿ هارون ﴾ بن مسلم عن قتادة عن معاوية بن قرة عن ابيه كنا ننهى عن الصلاة بين السواري ونطرد عنها طردا * صحيح *

﴿ يزيد بن زريع ﴾ عن حميد عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ان يليه المهاجرون والانصار ليأخذوا عنه * على شرطهما *

ولننظر الآن كيفَ ضعّفَ حديثَ أَنسٍ الشاهد المتقدم ، وكيفَ خالفَ المتقدمين والمتأخرين من الحفّاظ المتقنين ممّن وثّقَ راويه عبدالحميد بن محمود ، وصحح حديثَه ، ووهُم ابن حبّان والدارقطنيّ والذهبيّ والعسقلانيّ ، وغيرهم ممّن صححَ الحديثَ ، كالترمذيّ وابن خزيمة وابن حبّان أَيضًا ، والحاكم والذهبيّ ، هؤلاءِ الأَئمةُ كلّهم مخطئونَ عند (حسان) الّذين لم يتّبعهم (بإحسان) ، فزعمَ أنَّ (عبدالحميد) هذا مجهولٌ ! واتكأَ على قولِ أَبي حاتمٍ فيه : (شيخ) ، وهذا لا يعني عنده أنّه مجهولٌ كما يأتي ، وعلى قولِ عبدالحقِّ فيه : « لا يحتجُّ به » ، وعزاه لـ « التهذيبِ » ، ويأتي بيانُ ما فيه ممّا يخلُّ بالأَمانةِ العلميّةِ .

أَمّا قولُ عبدالحقِّ المذكور ، فلأنَّ عدمَ الاحتجاجِ بالشخصِ له أَسبابٌ كثيرةٌ

معروفةٌ عند العلماءِ غير الجهالةِ ، كسوءِ الحفظِ مثلًا ، وكذلكَ قولُ أَبي حاتمٍ ، فقد نقلَ هو نفسُه (ص ٢٢) عنه أنّه قال :

« وإِذا قيلَ : (شيخ) فهو بالمنزلةِ الثالثةِ ؛ يُكتبُ حديثُه وينظرُ فيه ، إِلّا أنّه دون الثانية » ، وفسّره (المضعِّف) بقولِه :

« يريدُ دون مرتبةِ الصدوق ونحوه » .

وهذا حجّةٌ عليه ؛ لأَنّه ليس بمعنى « مجهول » أَوّلًا ، ولأنّه قالَ في كلٍّ من المرتبتين : الثانية والثالثة : « فهو ممّن يكتبُ حديثه ، وينظرُ فيه » ، فهذا القولُ من أَبي حاتمٍ أَقربُ إِلى التعديلِ منه إِلى التجريح ، ولذلك قال الحافظُ الذهبيُّ في مقدمةِ « المغني » :

« لم أذكر فيه من قيل فيه : (محلّه الصدقُ) ، ولا من قيل فيه : (يكتبُ حديثه) ، ولا : (لا بأسَ به) ، ولا من قيلَ فيه : (شيخ) أو (صالح الحديث) ؛ فإِنَّ هذا باب تعديلٍ » .

ويبدو لي أَنَّ (المُضعِّفَ) قد شعرَ أَنَّ كلامَ أَبي حاتمٍ عليه ، لا له ، ولذلك لجأَ إِلى الخلاصِ منه بتحريفِ كلامِه في نفسِ الصفحةِ فقال : الصحيح أنّه قال : « مجهول » ، مكان « شيخ » ! وهذا قولٌ باطلٌ مخالفٌ لما أَثبته في الكتابِ محققه المعلميُّ اليمانيُّ رحمه الله ، ولنقلِ الحافظِ المزيّ في « التهذيبِ » أَنَّ أَبا حاتمٍ قال : « شيخ » ، وهذا نوعٌ جديدٌ منه في مخالفتِه المعروف الثابت عند العلماءِ . هداه الله .

وانظروا الآنَ كيفَ تنصّل من مخالفة الحُفّاظِ الّذين وثقوا الرّجلَ : أَمّا ابن حبّان؛ فدفعه بدعوى تساهله ، وسبقَ الجوابُ عنه ، وأَمّا النّسائي ؛ فقال فيه : « إِنّه أَحيانًا يوثقُ المجاهيلَ ، وهذا منها » ! وأَمّا الدارقطنيّ ، فلما لم يجد في توثيقِه مغمزًا قال : « فموضعُ نظر » !! أَمّا جهلُه وتجاهلُه ومكابرتُه وخوضُه في علمٍ لا يحسنُه فليس موضعَ نظرٍ ! وصدق رسولُ اللهِ ﷺ إِذ قال :

« إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت » .

وأَمّا توثيقُ الحافظِ الذهبيّ والعسقلانيّ ، فقد كتمهما عن القرّاءِ ؛ لأَنّه لا جوابَ لديه إِلّا أَن يقول فيهما : إِنّهما مقلدان ! واللهُ المُستعانُ .

ولم يكتفِ الرَّجلُ بتضعيفِ الحديثين السابقين ، بل أَلحقَ بهما حديثًا ثالثًا صحيحًا وقفَ في طريق هواه ، وهو قول النبيّ ﷺ :

« ... ومن قطع صفًّا قطعه الله » ، وإِسناده صحيحٌ كما ذكرتُ هناك ، وقد صححه جمعٌ كابن خزيمةَ والحاكمِ والمنذريّ والنوويّ والذهبيّ والعسقلانيّ ، وأَعلّه ذاك العليلُ بإِرسالِ الليثِ بن سعدٍ إِيّاه ، وعدمِ ذكرِه في آخرِ الحديثِ جملةَ القطعِ هذه ، مع أَنَّ ابن وهبٍ قد أَسنده من حديثِ ابن عمر بالزيادةِ ، وزيادةُ الثقةِ على الثقةِ مقبولةٌ اتفاقًا ، ولم يخالف في ذلك إِلّا هذا الخالف ! ثمَّ حاولَ النيلَ من إِسنادِه ، وتضعيفَه مسندًا ومرسلًا بمعاويةَ بن صالحٍ ، فقال : « وقد اختلف فيه ، والذي يظهرُ من أَقوالِ الأَئمةِ أَنّه وسط ، أَو أَقل من الوسطِ .. » .

فليتأمل القرّاءُ كيفَ لا يستقرُّ على حُكمٍ : « وسط ، أَو أَقل من الوسط » توصلًا منه إِلى تضعيفِ الحديث من أَصلِه ، مع أَنَّ معاويةَ احتجَّ به مسلم ، وعليه استقرَّ رأيُ كافّة الحفّاظِ المتأخرين الذين هم أَعلمُ بالخلافِ الّذي حكاه ، ولذلك تتابعوا على تصحيح حديثِه ، وقال الحافظُ الذهبيُّ في ترجمتِه من « السير » (٧ / ١٥٨) :

« الإِمامُ الحافظُ الثقةُ قاضي الأَندلس .. وكانَ من أَوعيةِ العلمِ » .

كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنَها   فلم يَضِرْها وأَوهى قرنَه الوعلُ

وبالجملةِ ؛ لقد تيقنتُ من متابعتي لتضعيفاتِه الظالمةِ للأَحاديثِ الصحيحةِ الثابتةِ عند حفّاظِ الأُمّةِ - أَنَّ الرَّجل مغرمٌ بالمُخالفةِ والمشاكسةِ ، وعدمِ الاعتدادِ بقواعدِهم وأَحكامِهم ، مُتشبّثًا بأَوهى العللِ ، ولو كانت كخيوطِ القمرِ !

ولو لم يكن هناك إلّا طريقته في تضعيف هذه الأَحاديثِ الثلاثة لكفى دلالةً على ما ذكرتُ ، فكيفَ وهناكَ العشراتُ - إن لم أَقل : المئات - التي أَعمَلَ فيها معولَ الهدمِ ، على طريقةِ أَهلِ الأَهواءِ قديمًا وحديثًا ، ومنهم الإِباضيّة الذين يمجّد بهم السقافُ ، ويعتمدُ على « مسندِ ربيعِهم » ؟!

وقد رأيتُ لأَحدِ المعاصرين منهم « رسالة في الرفعِ والضمِّ في الصلاةِ » ذهبَ فيها إِلى تضعيفِ أَحاديث رفعِ اليدين في الصلاةِ ، وهي متواترةٌ تواترًا معنويًّا ، وأَحاديث وضعِ اليمنى على اليسرى في القيامِ ، وهي مشهورةٌ في « الصحيحين » ، و« السنن » وغيرِها ، بنفسِ أُسلوبِ ذاك الخالف ، أَكتفي بذكرِ مثالين فقط :

ضعّف حديث ابن عمر المتفق عليه في الرفعِ ، بأنّه من روايةِ ابن شهابٍ الزهريّ ؛ فقال (ص ١٨) :

« قال فيه الحافظُ الذهبيّ في الميزانِ : إِنّه كانَ يدلّسُ » !

ومع أنَّ الزهريَّ صرّحَ بالتحديثِ في بعضِ الرواياتِ ، فقد دلّسَ الإِباضيُّ على القرّاءِ - كما يفعلُ أَمثالُه من أَهلِ الأَهواءِ - فأَسقطَ تمامَ كلامِ الذهبيّ : « في النادر » ، وهذا ليس بجرحٍ كما هو معروف في علم المصطلح .

ثمَّ ضعّفَ حديثَ وائل بن حجر في وضعِ اليدين عند مسلم وغيرِه بقولِه (ص ٢٨) : إِنّه من روايةِ علقمةَ بن وائلٍ عن أَبيه ، قال ابن حجر في « التهذيب » : علقمة لم يسمع من أَبيه !

أَقولُ : ومع أنَّ هذا ليسَ من قولِ ابن حجر فيه ، وإِنّما هو نقلٌ منه لحكايةِ أَحدِهم ذلك عن ابن معين ، وهي مقطوعةٌ ، ومع ذلك فقد صرّحَ علقمةُ بالتحديثِ عن أَبيه في روايةِ النسائي ، كما كنت بينتُه في « الصحيحة » تحت الحديثِ (٣١٧٦) .

ومن الغرائبِ - بل اللطائفِ - أنَّ هذا الحديثَ المشارَ إليه كنتُ خرّجتُه لإعلالِ الخالفِ إيّاه في تعليقه على طبعتِهِ لـ « رياض الصالحين » بقولِه (ص ٢٢٠) : « في إسنادِه نظر » !

هكذا قال ؛ عمّاه ولم يبينه ، وفي ظنّي أنّه يلتقي مع الإباضيِّ في إعلالِه بالانقطاعِ ! لأنّه في مسلمٍ أيضًا من روايةِ علقمةَ عن أبيه !

أَعتقدُ أنَّ في هذين المثالين ما يقنعُ كلَّ عاقلٍ منصفٍ أنَّ هذا الخالفَ يُقلِّد مذهب أَهل الأَهواءِ في اختلاقِ العللِ للطعنِ في الأَحاديثِ الصحيحةِ ، بقصدٍ أَو بغيرِ قصدٍ - فالله حسيبُه - .

ولكنّي أَقول ناصحًا لكلِّ من يقبلُ النصيحةَ : ﴿ انتهوا خيرًا لكُم ﴾ .

وبعد ؛ فقد بقي شيءٌ ، وهو الإتيانُ بالدليلِ على أَنّه أَخلَّ بالأَمانةِ العلميّةِ ، فلأَقتصر على أَقلِّ ما يمكنُ من الأَمثلةِ ، فقد طالَ الحديثُ أَكثرَ مما كنتُ أُريدُ بأَكثرَ ممّا يستحقُّ ، والله المُستعانُ :

١ - نقل عن « التهذيبِ » - كما تقدّمَ - قولَ عبدالحقِّ في (عبدالحميد) : « لا يحتجُّ به » فلم ينقل تمامَه وهو قول الحافظِ :

« فردَّ عليه ابن القطّانِ وقال : لَم أَرَ أَحدًا ذكرَه في (الضعفاءِ) » .

٢ - نقل (ص ١٥) عن « الفتح » قولَ القرطبيِّ في سببِ كراهةِ الصلاةِ بين السواري ، أَنّه مصلّى الجنِّ ! ثمَّ تعقبَه ، ولم ينقل عن الحافظِ السببَ الصحيحَ الّذي ذكره الحافظُ في الصفحةِ المقابلةِ لقولِ القرطبيِّ وهو قولُه : « ورودُ النهيِ الخاص عن الصلاةِ بين السواري كما رواه الحاكمُ من حديثِ أَنسٍ بإِسنادٍ صحيح » .

٣ - قال (ص ١٨) معللًا تساهلَ الحاكمِ في تصحيحِ حديثِ قُرّةَ :

« لهذا كلِّه لم يلتفت ابنُ حجرٍ إلى .. تقويةِ ابن خزيمةَ والحاكمِ له » !

فأقولُ : ولكنّه التفتَ إلى تصحيحِ الحاكم لحديثِ أَنس ، وصرّحَ بصحةِ إسنادِه كما ذكرتُ آنفًا ، فَلِمَ تذكر ما لك ، وتكتمُ ما عليك ؟ وصنيعُ مَنْ هذا ؟!

٤ - نسبَ (ص ١٦ ، ٢٦) إلى ابن قدامةَ أنّه قالَ : « لم يصحَّ عند المجوِّزين دليلُ المانعين » .

وفي هذا تقويلٌ لابنِ قدامةَ ما لم يقل ؛ لأنّه يشيرُ بذلك إلى عبارتِه الّتي نقلها (ص ١٥) عنه ، ونصّها : « لا دليلَ على المنعِ عندَهم » ، فهذا في وادٍ ، وما تقوّله في وادٍ آخر ؛ لأنّ من أَول أَسبابِ اختلافِ الأَئمةِ أَنْ لا يكونَ الحديثُ قد بلغَه - كما قال ابن تيميّة - فمن الممكنِ أَن يكونَ السببُ عدمَ وصولِ الحديث إليهم ، أَو وصلَهم وتأوّلوه ، أو لم يصحَّ عندهم ، كلُّ هذا ممكنٌ ، فلا يجوزُ حملُ كلامِ ابن قدامةَ على إثباتِ الوصولِ مع نفي الصحةِ كما هو ظاهرٌ جدًّا ، فابن قدامةَ قال : « لا دليلَ » ، فهو أَعمُّ من كونِه وصل أَو لم يصل ، ولم يقل : « لم يصحَّ » كما زعمَ ، وقال : « دليل على المنع » ولم يقل : دليل المانعين ، لينصبَّ على الحديث !

فهلِ كانَ هذا التقويلُ عن غفلةٍ عن الفرقِ المذكورِ، أَم عن تغافلٍ ؟ أَحلاهما مرٌّ!

وهناك أُمورٌ أُخرى تعرّضَ لي فيها بباطلٍ ، لا مناسبةَ لبيانِها الآن ، والله المُستعان .

ولكن لا بدَّ لي أَخيرًا من التنبيهِ على أَمرٍ هامٍّ يتعلّقُ بموقفِ (المُضعّفِ) سابقًا من الحديثِ الثالثِ وغيرِه ، ممّا يحققُ الوصفَ المذكورَ فيه .

لقد كانَ الحديثُ من أَحاديث « رياض الصالحين » الّتي أَبقاها (المضعّفُ) في طبعتِه لـ « الرياض » رقم (٨٣٩) ، مقرًّا للنوويِّ على تصحيحه إيّاه ، فكيفَ هذا وقد ضعفَه في « مناقشتهِ الأَلبانيّين » ؟ كما عرفَ من الرَّدِّ عليه في هذا الاستدراك .

والجواب : لم يتنبّه حين صححه أنّه من حججِ أنصارِ السّنةِ هنا الذين لقّبهم - بغيًا وحسدًا وعدوانًا - بـ (الألبانيين) ، وإلّا لاختلقَ له علّةً كما فعلَ في « المناقشةِ » ، ولأَوردَه في « ضعيفتِه » الّتي ذيّلَ بها « رياضَه » ، أَو اكتفى بحذفِه كما فعلَ ببعضِ الأَحاديثِ الصحيحةِ لتعارضِها مع هواه حين لا يجدُ له علّةً يمكنُ أَن يتظاهرَ بها ، والأَمثلةُ كثيرةٌ ، وحسبُنا الآنَ مثالٌ واحدٌ يناسبُ المقامَ :

أَوردَ النوويُّ رحمه الله (رقم ١٠٩٤) حديثَ أَنسٍ مرفوعًا : « أَقيموا صفوفَكم وتراصّوا .. » الحديث ، وقال :

« رواه البخاريُّ بلفظه [١] ، ومسلمٌ بمعناه ، وفي رواية للبخاريِّ : وكانَ أَحدُنا يلزقُ منكبَه بمنكبِ صاحبِه ، وقدمَه بقدمِه » .

فحذفَ (المضعّفُ) من « رياضِه » (رقم ٨٣٧) روايةَ البخاريّ هذه لضعفِها عنده كما نصَّ على ذلك في « المقدمة » (ص ١٥) لا لضعفٍ في سندِها ، وإلّا لما أَبقى الروايةَ الأُولى ، وإنّما لأَنّها تؤيّدُ من حيث المعنى ما ضعفَه من الأَحاديثِ الثلاثةِ كما هو ظاهرٌ ، لأَنّ اللزقَ المذكورَ فيها لا يمكنُ تحقيقُه مع تفريقِ الساريةِ بين المرءِ وأَخيه !

وهذا السنّةُ لا يحافظُ عليها إلّا أَنصارُ الحديثِ والسنّةِ في كلِّ بلادِ الدنيا ، ولا أَظنُّ المذكورَ يشاركُهم في العملِ بها ، ويلزقُ قدمَه بقدمِ صاحبِه إذا صلّى مع الجماعةِ ، كيفَ وهو يحاربُها ويؤلفُ رسالةً للرّدِّ على المتمسكين بها ، ويتهمهم فيها (ص١٣) بأَنّهم « خرجوا من تقليدِ الأَئمة إلى تقليد من لا يذكرُ أَمامَهم » ؟!

فأَقولُ : نعم ؛ إنّي أَرى أَن لا أُذكرَ معهم ، للفرقِ الشاسعِ بيني وبينهم ،

---

(١) عزاه (المضعف) إلى (خ ٧١٨) ، وهو خطأ ، فإنّه فيه مختصرٌ ، وليس فيه « تراصّوا » ، وإنّما هو (٧١٩) ، فأَخشى أَن يكونَ هذا اللفظُ عندَه غيرَ صحيح أَيضًا ؛ لأَنه في المعنى مثلُ الروايةِ الأُخرى الّتي حذفها مضعفًا ! أَسألُ اللهَ أَن يلهمَه العملَ بما يحملُنا على حسنِ الظنِّ به !

وحسبي أَن أَكونَ تابعًا لهم في علمِهم وقواعدِهم وهديهم ، وداعيًا بدعوتِهم ، ولكن أَينَ أَنتَ منهم ، وقد خالفتهم في ذلك كلِّه ؟ وها هو مثالٌ واحدٌ من عشراتِ الأَمثلةِ ؛ تبيّنُ لكلِّ ذي عينٍ أَنّك تنهجُ نهجًا خاصًّا في نقدِ الحديثِ ، تقلِّدُ فيه أَهلَ البدعِ والأَهواءِ ، ثمَّ تبني عليه فقهًا مضطربًا هزيلًا .

وأَمّا اتهامكُ لإخواننا بالتقليدِ فهو (شِنْشِنَةٌ نعرفها من أَخزم) لجهلك بالفرقِ بين الاتباعِ على بصيرةٍ ، والتقليدِ الأَعمى [1] ، والمثالُ أَمامَك الآن أَيضًا ، فإِذا أَنا بيّنتُ للناسِ هذه السنّةَ الّتي تُنكرها بالأَحاديثِ الصحيحةِ الّتي أَنت تضعفها ، ووافقتُ أَئمةَ الحديثِ في تصحيحها ، أَفيكونون مقلدين لي أَم متبعين للسنّةِ ؟

وليتَ شعري إِذا كانَ هؤلاءِ من المقلدين عندك ؛ فماذا تسمي من يغترُّ بشقشقتِك ، ويفتتنُ بكثرةِ كلامِك ، ويمشي وراءَ سرابِك ؟ - ولا بدَّ من وجود أَمثالِ هؤلاءِ المغترِّين من باب (لكلِّ ساقطةٍ في الحيِّ لاقطة) ! وصدقَ الله : ﴿ ولكنَّ أَكثرَ النَّاسِ لا يعلمون ﴾ ، ﴿ إِنَّ في ذلك لذكرى لمن كانَ له قلبٌ أَو أَلقى السمعَ وهو شهيد ﴾ .

وختامًا أَقولُ :

إِنَّ تضعيفَ هذا الرَّجلِ لعشراتِ الأَحاديثِ الصحيحةِ - والّتي لا خلافَ في صحتِها لدى المحدثين - من أَكبرِ الأَدلةِ على أَنّه وضعَ لنفسِه قواعدَ غيرَ قواعدِهم ، ولذلك تختلفُ أَحكامُه عن أَحكامِهم ، فالخلافُ بيننا وبينه أُصولي جذري ، ليسَ فرعيًّا كما قد يتوهمُ بعضُ طيبي القلوبِ ، ولذلك فلا يمكنُ التفاهمُ معه - لو افترضنا فيه الإِخلاص - إِلّا بعدَ اتفاقه معنا على القواعدِ والأُصولِ [2] ، شأنُه في ذلك شأنُ

---

(١) انظر الفرق بين الاتباع والتقليد من كلام ابن عبدالبر في « سلسلة الأَحاديث الضعيفة » ٢ / ١٨) .

(٢) وهي المعروفةُ في « علم المصطلح » .

كلّ الفرقِ الضالةِ قديمًا وحديثًا - وهيهات هيهات - والله المُستعانُ ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله .

١٥ - آخر الحديث (٤١٧) .

ثمّ تبيّنَ لي أنّه لا وجه لتضعيفِ المناوي لروايةِ البيهقيّ في « الشعبِ » بـ (عبدالله بن أَبي مرّة) المجهول ؛ لأَنّه قائمٌ على وهمٍ وقعَ له في اسمِ هذا التابعيّ ، فقد وقفتُ على إِسنادِه في « الشعبِ » - وقد طبع أَخيرًا - فإِذا هو عنده (٦ / ٤٨٩ / ٩٠١٠) من طريقِ منصور عن عبدالله بن مرّةَ عن عبدالله بن عمر مرفوعًا بلفظ حديثِ الترجمةِ دون قولِه : « أَنّه يحبّه » ، وزاد :

« فإِنّه يجد له مثل الّذي عنده » .

وإِسناده صحيحٌ ، فإِنَّ (عبدالله بن مرّةَ) هذا - هو الهمدانيُّ الخارفيّ - ثقةٌ بلا خلافٍ ، ومن رجالِ الشيخين ، وهو غيرُ عبدالله بن أَبي مرّةَ المجهول ، ومن هذا الوجه أَخرجه ابن أَبي الدنيا أَيضًا في كتابِ « الإخوان » (١٤١ / ٧٤) كما أَملاه عليّ هاتفيًا أَحدُ الإِخوانِ ، جزاه الله خيرًا .

١٦ - آخر الحديث (٤١٩) :

ثمّ وجدتُ له شاهدًا عن عبدالله بن مسعودٍ قال :

« ليأتينَّ على النّاسِ زمانٌ يأكلونَ فيه بألسنتِهم .. » الحديث .

أَخرجه البيهقيُّ في « شعبِ الإِيمان » (٤ / ٢٥٢ / ٤٩٧٧) بإِسنادٍ صحيحٍ ، وهو موقوفٌ في حكمِ المرفوعِ ؛ لأَنّه من أُمورِ الغيبِ الّتي لا تقالُ بالرأي ، وأَخرجَ قُبيله حديثَ الترجمةِ من طريق (يعلى) فقط .

١٧ - الحديث (٤٥٠) :

أوّلًا - يضافُ إلى مصادرِ التخريجِ : وعليّ بن الجعدِ في « مسنده » (٢ / ١١٢٤ - ١١٢٥) ، ومن طريقِه أبو يعلى في « مسندِه » (٦ / ١٤٣) (رقم : ٣٤١٩) ، وعنه الخطيبُ (١١ / ٣٤١) ، والبزّارُ (٤ / ٢٣١ / ٣٦٠٠ - كشف الأَستار) عن مبارك بن فضالةَ به .

وقال الحافظُ في « مختصر زوائد البزّار » (٢ / ٢٣٠٩) :

« هذا إسنادٌ حسن » !

كذا قال ؛ مع أنَّ المبارَكَ مدلسٌ تدليسَ التسويةِ عنده ، كما كنتُ نقلتُه عنه هناك ، وسأذكرُ تحقيق القول فيه .

ولفظُ روايةِ البزارِ هذه : « اثنان » مكان « رجلان » ، وقد كنتُ نبّهتُ تحتَه أنّي لم أَجده في شيءٍ من المصادرِ المذكورةِ هناك ، فهذه فائدةٌ جديدةٌ ، ولكن ليس لها قيمةٌ تذكرُ ؛ لأَنّها شاذّةٌ مخالفةٌ لروايةِ الثقاتِ عن المبارك ، ولمتابعيه أَيضًا كما يأتي ، نعم قيمتُها بيانُ أَنَّ الغزاليَّ لم يبتدئ ذاك اللفظَ ، وإنّما نقله .

ثانيًا - كنتُ خرّجتُ هناك متابعًا قويًّا للمباركِ بن فضالةَ ، وهو حمّادُ بن سلمةَ ، وأَجبتُ عن توهيمِ الخطيبِ إيّاه ، ثمَّ وجدتُ له متابعًا ثانيًا ، فقال الطبرانيُّ في « المعجمِ الأَوسطِ » (١ / ١٦٣ / ١ / ٣٠٤٥) : حدثنا إبراهيمُ قال : ثنا نصر قال : ثنا عبدالله بن الزبيرِ اليحمديّ قال : ثنا ثابتٌ البُنانيّ به ، وقال :

« لم يروه عن ثابتٍ إلّا عبدالله بن الزبير » .

كذا قال ، وهو متعقبٌ بما سبقَ .

وعبدالله بن الزبير اليحمديّ ، هكذا وقعَ منسوبًا في « المعجم » ، وكذلك هو

في « مجمعِ البحرين » (٨ / ٢١٧ / ٤٩٩٦) ، ولم أَجد من نسبَه هذه النسبةَ ، فإِنَّه مترجمٌ في « تهذيبِ الكمالِ » وفروعه بغيرِ هذه النسبةِ :

(عبدالله بن الزبير بن معبد الباهليّ أَبو الزبيرِ ، ويقالُ : أَبو معبدٍ البصريّ ، روى عن ثابتٍ البنانيّ .. وعنه عمّار بن طالوت وزيد بن الحريش ونصر بن عليّ الجهضميّ . قال أَبو حاتمٍ : « لا يعرف ») .

وزادَ الحافظُ :

« قلتُ : وذكرَه ابن حبّان في « الثقات » ، وقال الدارقطنيّ : بصريّ صالح » .

وأَقولُ : عَزْوُهُ لـ « الثقات » وهمٌ تبعَه عليه المعلّقُ على « مجمع البحرين » اشتبه عليه بـ (عبدالله بن الزبير الأَسدي الكوفي والد أَبي أَحمد الزبيري » ، ذكره ابن حبّان في « ثقاتِهِ » (٨ / ٣٤٥) ، وهو من تساهلاتِه ، فقد ضعفَه أَبو نُعيمٍ ، وأَبو زرعةَ ، وأَبو حاتمٍ في « الجرح والتعديل » ، وهكذا هو في « لسان الميزان » ، وهو متأخرٌ عن الباهليّ : هذا روى عن ثابتٍ - كما ترى - فهو تابعُ تابعيٍّ ، والأَسديُّ ذكره ابنُ حبّانَ في الطبقةِ الرّابعةِ ، أَي : في تبعِ أَتباعِ التابعين .

والباهليُّ لم يضعفه أَحدٌ ، بل قالَ فيه الدارقطنيُّ : « صالح » كما تقدّم ، وقال الذهبيُّ في « الكاشف » :

« ليس بالحافظِ » .

ففيه إِشارةٌ إِلى أَنّه وسطٌ ، ويؤيدُه قولُه في « المغني » :

« حسن الحديث » .

وأَمّا الحافظُ فقال :

« مقبول » .

وسائرُ رجالِ الإِسنادِ ثقاتٌ من رجالِ « التهذيبِ » غيرُ شيخِ الطبرانيّ (إِبراهيم) - وهو ابن هاشمِ البغويّ - وهو ثقةٌ ، فالمتابعةُ لا بأسَ بها ، والإِسنادُ حسن ، واللهُ أَعلمُ .

ثالثًا - كنتُ نقلتُ هناك قولَ الحافظِ في (المُباركِ) : إِنّه يدلِّسُ ويسوِّي ، وأَشرتُ إِليه آنفًا ، فالّذي أُريدُ تحقيقَه الآن إِنّما هو أنَّ قولَه فيه : « ويسوّي » خطأٌ - لعلّه سبقُ قلمٍ - والصوابُ الاقتصارُ على قولِه فيه : « يدلسُ » وذلك لأَمرين :

الأَوّل - أنَّ هذا هو الّذي اتفقَ عليه الحفّاظُ الّذين رموه بالتدليسِ ، مثلُ يحيى ابن سعيدٍ ، وأَحمدَ بن حنبلٍ ، وأَبي داود ، وأَبي زرعةَ وغيرِهم ، وكلّهم قالوا : « إِذا قالَ : « حدّثنا » فهو ثبتٌ ، أَو ثقةٌ » .

وقال يحيى ، وعبدالرحمن بن مهدي - واللفظُ له - :

« لم نكتب لـ (المبارك) شيئًا ؛ إِلّا شيئًا يقول فيه : سمعتُ الحسنُ » .

وقد ذكرت بعضَ أَقوالِهم هناك ، وهذا التدليسُ هو الّذي يسميه الحافظُ في « طبقاتِ المدلسين » بتدليس الإِسنادِ ، وهو المُرادُ عندهم عند الإِطلاقِ ، وهو أَن يسقطَ منه شيخه .

وأَمّا تدليسُ التسويةِ فهو أَن يصنعَ ذلك لشيخِه - كما في « الطبقاتِ » - مُسْقِطًا شيخَ شيخِه ، وقد اشتهرَ بهذا النوعِ من التدليسِ الوليدُ بن مسلمٍ تلميذُ الإِمامِ الأَوزاعيّ ، فكانَ يسقطُ من إِسنادِه شيخَ الأَوزاعيّ ، وقد يغفلُ عن هذا النوعِ من التدليسِ بعضُ المعاصرين فيمشّي حديثَه إِذا صرّحَ بالتحديثِ عن شيخِه ! وضربت عليه مثلًا في الاستدراك المتقدّم برقم (١٠) ، فراجعه ، ونبّهتُ على تدليسِ الوليدِ

هذا في أَكثرَ من حديث تقدّمَ (٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٣٠٢) .

والمقصودُ أنَّ هذا النوعَ من التدليسِ لم أَرَ أَحدًا من المتقدمين رمى به (المبارك) .

وأَمّا قولُ الإمامِ أَحمد فيه :

« يقولُ في غير حديثٍ عن الحسن : حدثنا عمران بن حصين » .

وأَصحابُ الحسنِ لا يقولونَ ذلك كما في « الميزانِ » ، قال الحافظُ في « التهذيب » :

« يعني أنّه يصرّحُ بسماعِ الحسنِ من هؤلاءِ (يعني عمران وغيره) ، وأَصحابُ الحسنِ يذكرونَه بالعنعنة » .

هذا كلُّ ما جاءَ في ترجمةِ (المُبارك) ممّا يمكنُ أَن يكونَ مستندَ الحافظِ في رميه إِيّاه بتدليسِ التسويةِ ، وهو - كما ترى - لا صلةَ له به مطلقًا ، بل هو نقيضُه تمامًا ؛ فإِنَّ الحسنَ - وهو البصريُّ- معروفٌ بالتدليسِ ، فإِذا عنعنَ عن عمران أَو غيرِه ، احتملَ أَن يكونَ بينهما راوٍ أَسقطَه الحسن ، فإِذا صرّحَ (المُبارك) بتحديثِ الحسن فيكونُ قد أَوصله ، فهذا نقيضُ تدليسِ التسويةِ تمامًا كما هو ظاهرٌ جليٌّ .

وغايةُ ما يستفادُ من قولِ أَحمدَ هذا رميُ (المُبارِكِ) بالخطإِ في تصريحِه بالتحديثِ بين الحسن وعمران مخالفًا في ذلك الثقاتِ ، وإِنَّ ممّا لا شكَّ فيه أَنَّ (المباركَ) في حفظِه ضعفٌ ، ولذلك نزلَ حديثُه من مرتبةِ الصحيحِ إِلى مرتبةِ الحسن ، بشرطِ التصريحِ بالتحديثِ طبعًا ؛ ولذلك قال الذهبيُّ في « تذكرةِ الحفّاظ »:

« لم يبلغ حديثه درجةَ الصحة » .

وقال في « سير أَعلامِ النبلاءِ » (٧ / ٢٨٤) :

« قلت : هو حسنُ الحديثِ ، ولم يذكره ابن حبّان في « الضعفاءِ » ، وكانَ من أَوعيةِ العلم » .

والخلاصةُ : أَنَّ الحافظَ وَهِمَ في وصفِ (المبارك) بتدليس التسوية ، وأَنَّ الرَّجلَ إِذا صرّحَ بالتحديثِ عن شيخِه فهو حسنُ الحديثِ ، والله أَعلمُ .

١٨ - آخر الحديث (٤٨٩) .

وتابعَ بقيةَ مسلمُ بن خالدِ عن عبدالرحمنِ بن أَبي بكر قال : أَخبرني القاسمُ به .

أَخرجه أَحمدُ (٦ / ٧٠) .

وهذا إِسنادٌ جيدٌ في المتابعاتِ ، مسلم بن خالد - وهو الزنجيّ - قال الذهبيُّ في « المغني » :

« صدوق يهم .. » .

وقال الحافظُ :

« صدوق كثيرُ الأَوهامِ » .

وعبدالرحمنِ بن أَبي بكر ، أَظنّه عبدالرحمن بن القاسمِ ، نسبه الزنجيُّ إِلى جدّه أَبي بكر الصديق .

ثمَّ وجدتُ للحديثِ طريقًا أُخرى من روايةِ عمرةَ عن عائشةَ مثل حديث الترجمةِ .

أَخرجه البزّارُ (٢ / ٢٣٤ / ١٥٩٢) بسندِ جيدِ ، وقال الهيثميُّ (٥ / ٢١٠) :

« .. ورجالُه رجالُ الصحيح » .

الاستدراكات

١ - ٥٠٨ - (يا نعايا العرب . .) .

ثم وجدت له شاهداً قوياً موقوفاً، أخرجه الحسين المروزي في «زوائد الزهد» **(٣٩٣ / ١١١٤)** قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن شداد بن أوس أنه قال حين حضرته الوفاة: فذكره، وتابعه صالح بن كيسان عن الزهري به.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» **(٥ / ٣٣٣ / ٦٨٢٩)** .

وهٰذا إسناد صحيح، وهو أصح من المرفوع، وقد أشار إلى ذٰلك ابن أبي حاتم في «العلل» **(٢ / ١٢٤ / ١٨٦٤)** عن أبيه. ولعله من الممكن أن يقال: إنه في حكم المرفوع، وبخاصة أن شداداً قاله في حضرة وفاته.

والمرفوع عزاه الحافظ في «المطالب العالية» لأبي يعلى من الطريق المتقدمة هناك عن عم عباد بن تميم به.

وليس هو في «مسند أبي يعلى» المطبوع، ولا عزاه إليه الهيثمي في «مجمعه»، فهو إذن في «مسند أبي يعلى الكبير» .

ومن هٰذه الطريق أخرجه البيهقي في «الشعب» **(٥ / ٣٣٢ / ٦٨٢٤)** . ثم رواه **(٦٨٢٥)** من طريق إسحاق بن إبراهيم بن جوتي: نا عبدالملك بن عبدالرحمٰن الذِّماري: نا سفيان الثوري عن ابن أبي ذئب عن الزهري به.

وإسحاق هذا من شيوخ الطبراني، وهو منكر الحديث كما قال ابن عدي رحمه الله تعالى.

٢ - ٥٢٨ - (لا تَلعن الريحَ، فإنها مأمورةٌ..).

لقد أشكل على بعض الطلبة تصحيح هٰذا الحديث من الحفاظ المذكورين هناك، مع قول شعبة: «لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث..» فذكرها، وليس هٰذا منها.

وجواباً عليه أقول: إن هٰذا الحصر غير مسلم به عند العلماء؛ لأنه يخالف الواقع، فقد سمع منه حديثين آخرين:

أحدهما: رؤيته ﷺ موسى عليه السلام ليلة المعراج؛ عند البخاري (٣٣٩٦) ومسلم (١ / ١٠٥).

والآخر: دعاء الكرب، وهو في «الصحيحين» أيضاً، وصرح فيه بالتحديث في رواية لمسلم (٨ / ٨٥) وأحمد (١ / ٣٣٩). وراجع «تهذيب التهذيب» و«فتح الباري» (١١ / ١٤٥ - ١٤٦).

٣ - ٥٤٨ - (لعن الله العقرب لا تدع مصلياً..).

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» المطبوع في الهند (ج ١٠ / ٤١٨ / ٩٨٥٠) مرسلاً كما كنت نقلته عن مخطوطة الظاهرية، لكن محقق المطبوعة زاد في السند بين معكوفتين: [عن علي]. وأحال فيها على تعليق له على الحديث نفسه تقدم (ج ٧ / ٤٠ / ٣٦٠٤)، وذكر هناك أن الزيادة وردت في «الكنز / كتاب الطب» برمز (ش) وغيره عن علي.

فرجعت إلى «الكنز» فوجدته في المجلد العاشر صفحة (١٠٧ حديث ٢٨٥٤٤) عزاه لـ (ش، هب، والمستغفري في «الدعوات» وأبو نعيم في «الطب» عن علي). وفي مكان آخر قريب (١٠٩ / ٢٨٥٤٨) عزاه لـ (طس وابن مردويه وأبو نعيم

في «الطب» عنه). ثم رأيته قد ذكره في «كتاب القصاص» (ج ١٥ / ٤٥ / ٤٠٠١٥) عزاه مختصراً دون القصة لـ (هب) عنه.

وبناء عليه؛ كان لا بد لي من التحقيق في صحة نسبة هٰذه الزيادة إلى ابن أبي شيبة أولاً، ثم صحة ثبوتها عن عبدالرحيم بن سليمان ثانياً، فرأيت الحديث في «كتاب الطب» لأبي نعيم (ق ٩٧ / ٢) و«شعب الإيمان» للبيهقي (٢ / ٥١٨ / ٢٥٧٥) أخرجاه من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ثنا عمي أبوبكر: ثنا عبدالرحيم بن سليمان بزيادة: «عن علي».

فانكشف لي أن هٰذه الزيادة لا تصح عنهما؛ لأن محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ وهو ابن أخي أبي بكر عبدالله بن أبي شيبة مؤلف «المصنف» ـ مع كونه من الحفاظ؛ فقد اختلف فيه اختلافاً شديداً، فمن موثّق، وقائل: «لا بأس به»، ومن مكذّب له، وقائل: «كان يضع الحديث»! وله ترجمة مبسطة في «الميزان» و«اللسان» و«سير الأعلام» (١٤ / ٢١ ـ ٢٣)، وقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«حافظ، وثقه جزرة، وكذبه عبدالله بن أحمد».

قلت: وهو إلى هٰذا قد خالف الإمام الحافظ الثقة الأجل بقي بن مخلد راوي «المصنف» عن ابن أبي شيبة، ولذٰلك فزيادته عليه منكرة لا تصح، فبقي الحديث عن ابن الحنفية مرسلاً، يتقوى بمسند ابن مسعود المخرج هناك، وبالله تعالى التوفيق.

٤ ـ ٧٠٤ ـ (لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام..).

يلحق بآخر البحث الوارد تحته المتعلق برد السلام على الذمي ما يأتي:

ثم قرأ علي أحد إخواننا من كتاب «أحكام أهل الذمة» لابن قيم الجوزية (١ / ١٩٩ ـ ٢٠٠) ما يوافق تماماً هٰذا الذي قلته من الرد على أهل الكتاب بالشرط المذكور، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

٥ ـ ٧١٧ ـ (كان إذا اعتم سدل . .) .

يلحق بالصفحة (٣٣٥) بعد السطر (١٥) :

وقد خالفهما أبو أسامة فقال : حدثنا عبيدالله بن عمر عن نافع قال :

كان ابن عمر يعتم ويرخيها بين كتفيه .

قال عبيدالله : أخبرنا أشياخنا أنهم رأوا أصحاب النبي ﷺ يعتمون ويرخونها بين أكتافهم .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٤٢٧ / ٥٠٢٨)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (رقم ٦٢٤٩) بسند صحيح .

٦ ـ ٧٦٤ ـ (إن آل أبي فلان . .) .

يُلحق بآخر التخريج :

ثم وجدت لمحمد بن عبدالواحد متابعاً آخر عند أبي عوانة في «صحيحه» (١ / ٩٦) من طريقين عن أبي العاصي ـ من ولد سعيد بن العاص ـ قال : حدثني عنبسة بن عبدالواحد به .

لكنّ أبا العاصي هٰذا لم أعرفه، ولم يذكره الذهبي في كتابه «المقتنى في الكنى»، إلا أنني أخشى أن تكون هي كنية محمد بن عبدالواحد نفسه، فإن عبدالواحد هو من ولد سعيد بن العاص؛ فإنه عنبسة بن عبدالواحد بن أمية بن عبدالله ابن سعيد بن العاص الأموي، فإذا كان هو نفسه لم يصلح أن يكون متابعاً كما هو ظاهر، ولكن هل يخرج من الجهالة بإخراج أبي عوانة له في «صحيحه؟» موضع نظر. والله أعلم .

إلا أن الزيادة التي جاء بها ـ وحاول تضعيفها ـ هي صحيحة؛ لأن لها شاهداً من حديث أبي هريرة، رواه مسلم وغيره، وسيأتي تخريجه في هٰذه السلسلة برقم (٣١٧٧) .

وقـد تغافل عنه الأخ حسان عبدالمنان في تعليقه على ما طبع هو من كتاب «رياض الصـالحين» للنـووي، معللاً إياهـا بالجهـالـة المذكورة؛ مقتبساً إياها من تخريجي المتقدم للحديث دون أن يشير إلى ذلك كما هي عادته، ودون أن يستدرك عليّ ما به تتقوى الزيادة كهذا الشاهد؛ لأن همه تكثير سواد الأحاديث الضعيفة وانتقاد من صححها؛ متشبثاً بما قد يبدو له من علة، ومعرضاً عما قد يقويها من المتابعات والشواهد كما هو الشأن في هذه الزيادة، وهذا أمر ظاهر جلي في «ضعيفته» التي طبعها في آخر طبعته لـ «الرياض»، فقد ضعف فيها عشرات الأحاديث الصحيحة، بعضها في «الصحيحين» أو أحدهما كهذا، والغريب أن الشاهد المذكور هو في طبعته من «الرياض» قبيل هذا الحديث! فهل تعامى عنه قصداً تظاهراً بالتحقيق؛ أم كان ذلك عن سهو منه؟ لقد كان المفروض أن نحسن الظن به، ولكن تصرفه السيىء في «ضعيفته» منعنا من ذلك، فقد رأيته ضعف فيها كثيراً من أحاديث «مسلم» بمثل هذا التعامي، فقد انتقد فيها (**٥٥٨ / ١١٦**) تصحيحي لحديث جابر: «وجنبوه السواد» في «غاية المرام»، فأعله هو ـ محقاً ـ بعنعنة أبي الزبير، ولكنه تعامى أيضاً عن شاهده من حديث أنس الـذي أشـرت إليه هناك، وقلت فيه:

«وهو مخرج في «الأحاديث الصحيحة» (**٤٩٦**)»!

وانـظر الاستـدراك الآتي (**١١ و١٣**) فهنـاك ترى أحـاديث أخـرى صحيحـة ضعفها، وبعضها في «صحيح مسلم» أيضاً!

٧ ـ ٨٠٨ ـ (بعثت في نسم الساعة).

ثم وقفت على خلافٍ وقع في إسناد الحديث، وذلك على وجهين:

الأول: في اسم راوي الحديث عن أبي جبيرة، فسماه ابن عيينة ـ كما تقدم هناك ـ قيس بن أبي حازم.

وخالفه المسعودي فقال: عن إسماعيل عن الشعبي عن أبي جبيرة.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تاريخه» (١ / ٨). لكن المسعودي ـ واسمه عبدالرحمٰن بن عبدالله ـ كان اختلط.

وخالفهما مروان بن معاوية فقال: عن إسماعيل عن شبيل بن عوف عن أبي جبيرة.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ٣٩٠ ـ ٣٩١) من طريق يعقوب ابن حميد: ثنا مروان.. وقال الهيثمي (١٠ / ٣٩٠):

«رواه الطبراني بإسناد حسن».

قلت: وهو كما قال للخلاف المعروف في يعقوب هٰذا. وأشار إلى ذٰلك الحافظ فقال في «التقريب»:

«صدوق، ربما وهم».

قلت: ولكن قد توبع من جمع، فروايته أرجح من رواية اللذين قبله، ولكنهم قد خولفوا جميعاً، وهو الوجه التالي:

والوجه الآخر: أن جمعاً من الثقات قالوا: عن إسماعيل عن شبيل عن أبي جبيرة عن أشياخ من الأنصار قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ.. فزاد: الأشياخ.

أخرجه الطبري في «التاريخ» (١ / ٨ ـ ٩) عن يزيد ـ وهو ابن هارون ـ والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ٣٩١ / ٩٧٢) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٦١) عن معتمر بن سليمان، كلاهما عن إسماعيل به.

وتابعه غيرهما، فقال أبو نعيم عقبه:

«رواه أبو حمزة السكري، ومروان بن معاوية (الذي تقدم في الوجه الأول) وغيرهم عن إسماعيل مثله».

قلت: فهٰؤلاء الثقات جعلوا الحديث من مسند الأشياخ من الأنصار من رواية

أبي جبيرة عنه، وليس من مسنده هو نفسه. وهٰذا هو الصحيح لاتفاق الجماعة عليه. وهو للحديث أقوى؛ للخلاف في صحبة أبي جبيرة كما تقدم ذكره هناك.

٨ ـ ٨٣٩ ـ (أتاني جبريل فقال: يا محمد..).

ثم رأيت في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١ / ٤٤٢ / ١٠٩٤) أنه قال للحافظ أحمد بن صالح المصري الطبري: ما تقول في مالك بن الخير الزبادي؟ قال: «ثقة».

قلت: وهٰذه فائدة عزيزة ـ خلت منها كتب التراجم المعروفة ـ أطلعني عليها الأخ علي الحلبي، تولاه الله وجزاه خيراً.

٩ ـ ٨٦٦ ـ (بئس مطية الرجل زعموا).

ثم وقفت على تخريج الشيخ شعيب لهٰذا الحديث في تعليقه على «مشكل الآثار» (١ / ١٧٣ ـ ١٧٤)؛ تبنى فيه قول الحافظ بأنه منقطع، يعني: بين أبي قلابة وأبي مسعود، وبينه وبين حذيفة، وبين وفاة هٰذين (٦٨) سنة. وبناء على ذلك توقف الشيخ عن قبول تصريح أبي قلابة في إسناد الطحاوي بالتحديث، زاعماً أن التصريح بالتحديث لم يرد في المصادر الأخرى التي وقف هو عليها، ثم ختم كلامه بتوهيمي بإيرادي الحديث في «الصحيحة».

وجوابي عليه من وجوه:

أولاً: بطلان زعمه المذكور؛ لأنه قائم على إنكار الواقع الذي لم يحط به علمه، فقد كنت ذكرت هناك من مصادر الحديث مخطوط «المعرفة» لابن منده؛ مع ذكر المجلد والورقة والوجه! وسقت إسناده مسلسلاً بالتحديث من الوليد بن مسلم إلى أبي قلابة قال: نا أبو عبدالله. فهٰذا مصدر غير «مشكل الطحاوي»، وفيه فائدة مهمة جداً، وهي تصريح الوليد بالتحديث في الإسناد في كل طبقاته، فَأَمِنَّا بذٰلك تدليسه تدليس التسوية أولاً، وتحققنا من صحة سماع أبي قلابة من أبي عبدالله حذيفة

للحديث ثانياً، ولذلك فتغاضي الشيخ شعيب عن هذه الحقيقة مما يتنافى مع الأمانة العلمية؛ لما يترتب عليه من قلب الحقائق، وإظهار الحديث الصحيح بمظهر الحديث المعلول!

ثانياً: لا يجوز - في نقدي - تقديم نفي السماع على إثباته لمخالفته القاعدة المتفق عليها: «المثبت مقدم على النافي»، ولا سيما والنافي ليس عنده إلا تاريخ الوفاة التي لا سند لها إلا أقوال معلقة، والمثبت معه السند الصحيح! وكأنه لذلك أشار الحافظ المزي في «تهذيبه» إلى تضعيف الانقطاع المذكور، فقال - وقد ذكر رواية أبي قلابة عن حذيفة -:

«وقيل: لم يسمع منه».

ويشبه ما فعله الشيخ شعيب بهذا الحديث - إلى حد كبير - ما صنعه أصحابه الحنفية بحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين التي صرح فيها أبو هريرة بأنه كان حاضرها بقوله: صلى بنا النبي ﷺ... كما في البخاري (**١٢٢٧**) وغيره، فنفوا ذلك! متعلقين بقول الزهري المقطوع: إن ذا اليدين استشهد ببدر، وإسلام أبي هريرة كان بعد بدر بأربع سنين، فلم يشهد القصة، فردوا الصحيح بما لم يصح من قول الزهري، انظر «فتح الباري» (**٣ / ٩٦ - ٩٧**).

على أنه لو فرض ثبوت تاريخ وفاة حذيفة وأبي قلابة فذلك لا يعني الانقطاع؛ إلا لو ثبت مع ذلك تاريخ ولادة أبي قلابة؛ بحيث يقطع أنه لم يدرك حذيفة في وقت التحمل على الأقل، وهيهات! فقد نفى ذلك الذهبي - وهو من أعلم الناس بالتاريخ - فقال في «سير الأعلام» (**٤ / ٤٦٨**):

«ما علمت متى ولد». والله أعلم.

١٠ - ٨٩٥ - (أحب الطعام إلى الله ما كثرت عليه الأيدي).

ثم وجدتُ له شاهداً آخر من حديث أنس مرفوعاً بلفظ:

«إن الله يحب كثرة الأيدي على الطعام».

أخرجه الدولابي في «الكنى» (١ / ١٨٨) بسند ضعيف.

ويبدو لي أن الحديث كان مشهوراً عند السلف؛ فقد رواه الأصبهاني في «ترغيبه» (٢ / ٨١٩) عن عطاء مقطوعاً. ورواه البيهقي في «الشعب» (٥ / ٧٦ / ٥٨٣٧) عن الأوزاعي كذلك.

١١ - ٩٠٧ - (خيار أئمتكم . .).

هذا الحديث قد أخرجه مع الإمام مسلم ابن حبان أيضاً (٧ / ٥٥ / ٤٥٧٠ - الإحسان) وأبو عوانة (٤ / ٤٨٢ - ٤٨٦)، وكلهم أخرجوه من طريق مسلم بن قرظة عن عوف بن مالك رضي الله عنه.

قلت: وهذا الحديث مما جنى عليه المشار إليه في الاستدراك رقم (٦)، فأعله فيما علق على ما سماه بـ «رياض الصالحين»! بقوله:

«مسلم بن قرظة مجهول الحال. وانظر الحديث رقم (١٢٩)».

وجهل أن إخراج هؤلاء الثلاثة له في «صحاحهم» إنما هو منهم توثيق له؛ أعني مسلماً وابن حبان وأبا عوانة، كما أنه تجاهل إيراد ابن حبان إياه في «الثقات» (٥ / ٣٩٦)، وجزم الذهبي في «الكاشف» بأنه ثقة، ولذلك لم يسع شيخه شعيباً الأرناؤوط إلا أن يقول في تعليقه على «الإحسان» (١٠ / ٤٤٩): «إسناده قوي على شرط مسلم». وكيف لا والرجل تابعي مشهور كما قال البزار؟! وذكره يعقوب بن سفيان في الطبقة العليا من تابعي أهل الشام في كتابه «المعرفة» (٢ / ٣٣٣). ونحوه ما في «تاريخ ابن عساكر» (١٦ / ٤٨٢) عن أبي زرعة الدمشقي أنه ذكره في الطبقة التي تلي أصحاب النبي ﷺ وهي العليا.

يضاف إلى ذلك أن الإمام أحمد احتج بهذا الحديث على عدم جواز الخروج على الأئمة، وذكر أنه جاء من غير وجه. كما رواه عنه الخلال في «السنة» (١ / ٣ /

٦٢٩ تحقيق الزهراني). كل هٰذا قالوه في ابن قرظة وحديثه، والرجل يعله بجهالته! فهل هو الجهل أو التجاهل؛ أم الأمران معاً؟!

ولم يكتف الرجل بتضعيف هٰذا الحديث فقط من أحاديث مسلم، بل هناك أحاديث أخرى ضعفها بمثل هٰذا الجهل والجهالة (!) كما ستأتي الإشارة إلى ذٰلك تحت الاستدراك (١٣)، ولكني أريد هنا أن أبين أن الرقم (١٢٩) الذي ذكره في آخر كلمته الآنفة الذكر إنما يشير به إلى حديث أم سلمة:

«إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون..» الحديث، وفيه: «قالوا: ألا نقاتلهم؟ قال: لا ما أقاموا الصلاة».

رواه مسلم. فقد أعله الرجل بمثل ما أعل الذي قبله من الجهل؛ فقال (٨٩ / ٦):

«في صحته نظر، فإن في إسناده ضبة بن محصن، وفيه جهالة حال».

كذا قال هداه الله، فإنه لا يزال ضالعاً في مخالفة الأئمة، راكباً رأسه، لا يلوي على شيء من العلم، فإن هٰذا الحديث يقال فيه مثل ما قلنا في الذي قبله وزيادة، فقد قال الحافظ ابن خلفون الأندلسي في ضبة هٰذا:

«ثقة مشهور».

وقال الذهبي:

«ثقة».

وقال الحافظ: «صدوق».

وصحح حديثه هٰذا الترمذي، ولم يضعفه أحد إلا هٰذا المتأخر، بل يزيده قوة أن له شاهدين؛ أحدهما حديث عوف هٰذا؛ والآخر حديث أبي هريرة نحوه رواه ابن حبان وغيره بسند صحيح، وسيأتي تخريجه برقم (٣٠٠٧)، وتحته الرد على هٰذا المتأخر. والله المستعان على فساد أهل هٰذا الزمان، وإعجاب كل ذي رأي برأيه،

فوالله الذي لا إله إلا هو لولا أن كثيراً من الناس يغترون بكل ما يطبع وينشر من أي شخص كان ـ يحسبون السراب ماء، والعظم لحماً، وإنما هو كما قيل قديماً: عظم على وضم ـ لما سودت سطراً واحداً في الرد على هٰذا وأمثاله كذاك السقاف الآتي بيان بعض ويلاتـه، ونحوه من الأغرار الذين ليس لهم سابقة في هٰذا العلم وغيره، ولم يتأدبوا بقوله ﷺ: «ليس منا.. من لم يعرف لعالمنا حقه»، ولا هم يقبلون نصيحة العلماء، قال العلامة الشاطبي رحمه الله في كتابه «الاعتصام» ـ وهو في صدد بيان علامات أهل الأهواء والبدع (٣ / ٩٩) ـ:

«والعالم (تأملوا لم يقل: طالب العلم!) إذا لم يشهد له العلماء فهو في الحكم باق على الأصل من عدم العلم حتى يشهد فيه غيره، ويعلم هو من نفسه ما شهد له به، وإلا فهــو على يقين من عدم العلم أو على شك، فاختيار الإقـدام في هاتين الحالتين على الإحجام لا يكون إلا باتباع الهوى، إذ كان ينبغي له أن يستفتي في نفسه غيره، ولم يفعل، وكان من حقه أن لا يقدم إلا أن يقدمه غيره، ولم يفعل».

هٰذه نصيحة الإمام الشاطبي إلى (العالم) الذي بإمكانه أن يتقدم إلى الناس بشيء من العلم، ينصحه بأن لا يتقدم حتى يشهد له العلماء خشية أن يكون من أهل الأهواء، فماذا كان ينصح يا ترى لو رأى بعض هٰؤلاء المتعلقين بهٰذا العلم في زمننا هٰذا؟! لا شك أنه كان يقول له: «ليس هٰذا عشك فادرجي»، فهل من معتبر؟! وإني والله لأخشى على هٰذا البعض أن يشملهم قوله ﷺ: «يُنزع عقول أهل ذٰلك الزمان، ويُخلف لها هباء من الناس، يحسب أكثرهم أنهم على شيء، وليسوا على شيء»[1]. والله المستعان.

١٢ ـ ٩٢٥ ـ (ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).

أقـول: هٰذا الحديث مع صحته كما تقدم هناك وتلقي الأمة له بالقبول على

---

(١) مخرج فيما سيأتي برقم (١٦٨٢) من (المجلد الرابع).

اختلاف مشاربهم، فقد تجرأ المدعو بـ (حسن السقاف) على إنكاره بكل صفاقة، مخالفاً بذلك سبيل المؤمنين، فصرح في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي فزعم (ص ٦٢): أنه حديث ضعيف! ثم غلا فصرح (ص ٦٤) بأنه حديث باطل!! ثم أخذ يرد عليّ تصحيحي إياه لشواهده؛ متحاملاً متجاهلاً لتصحيح من صححه من الحفاظ، مشككاً فيما نقلته عن بعض المخطوطات التي لم ترها عيناه، وما حمله على ذلك إلا جهمية عارمة طغت على قلبه، فلم يعد يفقه ما يقوله العلماء من المتقدمين أو المتأخرين، فذكرت هناك من المصححين: الترمذي والحاكم والذهبي والخِرقي والمنذري والعراقي وابن ناصر الدين الدمشقي، وأضيف الآن إليهم الحافظ ابن حجر في كتابه الذي طبع حديثاً «الإمتاع» (ص ٦٢ - ٦٣) حتى قال في معناه شعراً:

إن من يرحم من في الأرض قد ... آن أن يرحمه من في السما

فارحم الخلق جميعاً إنما ... يرحم الرحمٰن فينا الرحما

ومن المتأخرين الذين صححوا هٰذا الحديث الشيخان الغماريان: أحمد الغماري في كتابه «فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب» (١ / ٤٥٩) وقال:

«وقد رويناه من طرق متعددة».

ونقل تصحيح الترمذي والحاكم وأقرهما.

والغماري الآخر الشيخ عبدالله الذي صحح الحديث في كتابه الذي أسماه «الكنز الثمين»، فإنه أورده فيه برقم (١٨٦٧)، وقد ذكر في مقدمته أن كل ما فيه صحيح، وهو أخو الشيخ أحمد الغماري، وهو أصغر منه سنًّا وعلماً، وهما ممن يُجِلُّهُما السقاف ويقلدهما تقليداً أعمى، وإذا ذكر أحدهما قال فيه: «سيدي»!

فما عسى أن يقول المسلم المنصف في مثل هٰذا الرجل الذي يخالف أولئك الحفاظ ويسلك غير سبيلهم، بل ويخالف شيخه وسيده - على حد تعبيره - عبدالله الغماري؟! لا شك أنه ﴿في ضلال مبين﴾.

هٰذا **أولاً**.

وثانياً: هٰذا الحديث فيه جملتان مباركتان:

الأولى: «ارحموا من في الأرض»، وشواهده كثيرة جداً عن جمع من الصحابة؛ استوعبهم الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في مجلسه المشار إليه هناك عند تخريج الحديث، وقد طبع أخيراً بتحقيق الأخ الفاضل أبي عبدالله محمود بن محمد الحداد، فراجع فهرس أحاديثه تجد أسماءهم والإشارة إلى مواضع أحاديثهم منه، وبعضها مما اتفق عليه الشيخان، من ذٰلك أسامة بن زيد، وهو مخرج في «أحاكم الجنائز» **(١٦٣ - ١٦٤)** بلفظ:

«إنما يرحم الله من عباده الرحماء».

والجملة الأخرى: «يرحمكم من في السماء».

وهي صحيحة كما تقدم، وقد بسط الكلام عليها الأخ الفاضل المشار إليه آنفاً، وهي التي أقامت ذاك المبطل وأقعدته، بل وقصمت ظهره؛ لأن حرف «في» فيها هو بمعناه في الجملة الأولى بداهة؛ أي: «على»، لا يجادل في ذٰلك إلا معاند، فهي تؤكد أن هٰذا الحرف هو بهٰذا المعنى نفسه في قوله تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء﴾؛ أي: على السماء؛ أي: فوق العرش، وبذٰلك فسرها علماء السلف والخلف - ومنهم ابن عبدالبر في «التمهيد»، والبيهقي في كتابيه: «الأسماء» و«الاعتقاد» - وذاك المبطل يعلم هٰذه الحقيقة ولكنه يكابر، ويبطل الحديث الصحيح ليسمي هٰذا التفسير تأويلاً، ويسمي تعطيله لمعنى الآية الكريمة تفسيراً على قاعدة: (رمتني بدائها وانسلت)، فيقول (ص **٦٥**): «أي صاحب العظمة والرفعة والكبرياء وهو الله تعالى..». ويؤكد هٰذا التعطيل في مكان آخر (ص **١٣٩**)، ويضيف إليه فيقول - فض فوه -:

«والآية مؤولة عند المجسمة بـ(من على السماء)..»!

فيا ويله ما أجرأه على نبز السلف بـ «المجسمة»! وفيهم من يتظاهر بتبجيله؛ وإن كنت أعلم أنه لا مبجَّل عنده إلا هواه، وإلا فقل لي بربك كيف يرمي بالتجسيم من فسر الآية بما سبق أن عزوته للسلف؛ ومنهم الإمام البيهقي في كتابيه المذكورين آنفاً[1]، وهما من الكتب التي يحض هٰذا الهالك على قراءتها في تعليقه (ص ٧٨)؟! وهل أدل على اتباعه لهواه من مخالفته للعلماء الذين صححوا حديث الرحمة هٰذا، ومنهم شيخاه الغماريان؟! وكذٰلك تضعيفه لكثير من الأحاديث الصحيحة الأخرى كحديث الجارية؛ وقول النبي ﷺ: «أين الله؟». رواه مسلم، وصححه جمع كما فصلت القول في ذٰلك فيما يأتي برقم (٣١٦١)، وكحديث اختصام الملأ الأعلى، وقد صححه البخاري والترمذي وأبو زرعة والضياء، وهو غير حديث: «رأيت ربي جعداً أمرد..» فإنه منكر، وحديث: «رأيت ربي بمنى عند النفر على جمل..»، فإنه موضوع كما هو مبين في «الضعيفة» (٦٣٣٠)، وقد لبَّس (السقاف) بهٰذا على القراء فأوهمهم أن الذهبي أنكر حديث الاختصام، وإنما أراد هٰذا، فارجع إلى الرقم المذكور لترى العجب من تدليس هٰذا الرجل وتضليله للقراء. وقد وجدت لحديث الاختصام طريقاً أخرى ـ بل شاهداً صحيحاً ـ فخرجته في «الصحيحة» (٣١٦٩).

وإن مما يجب التنبيه عليه بهٰذه المناسبة أن الرجل كما يضعف الأحاديث الصحيحة؛ فهو على العكس من ذٰلك يقوي الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويحتج بها معطلاً بها معاني الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، فهو مثلاً يبطل دلالة الحديث المتواتر في النزول الإلهي، وقوله تعالى فيه: «من يدعوني فأستجيب له..» بحديث تفرد بروايته حفص بن غياث لم يذكر فيه النزول ولا قوله تعالى المذكور، بل رواه بلفظ: «ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع..»، وهٰذا خطأ بيقين؛ لمخالفة حفص لستة من الثقات رووه باللفظ الأول، وهو المحفوظ في

---

(١) وقد نقلت عبارته تحت الحديث (٦٣٣٢ ـ الضعيفة)، ونقلت هناك عن ابن الجوزي أنه فسر الآية كما فسرها البيهقي؛ فهل هو مجسم أيضاً؟!.

«الصحيحين» وغيرهما، وهو متواتر كما ذكر ابن عبدالبر في «التمهيد»، وقد بسطت القول في هٰذا وسميت المخالفين لحفص في «الضعيفة» (٣٨٩٧)، ورددت على هٰذا المبطل ما زعمه من صحة حديث حفص بما لا يتسع المجال لذكره هنا.

وكذٰلك احتج بحديث موضوع من أحاديث الإباضية فيه!: «.. ولا تضربوا لله الأمثال، ولا تصفوه بالزوال، فإنه بكل مكان». وقد بينت بطلانه، وكشفت عواره في «الضعيفة» (٥٣٣٢)، والغريب العجيب من هٰذا الأفين أنه نقل الحديث من كتاب «مسند الربيع بن حبيب»، وهو الكتاب الوحيد من تأليف الإباضية، ركن إليه المذكور من باب القاعدة اليهودية: «الغاية تبرر الوسيلة»؛ لأن فيه رد حديث النزول الذي اصطلح علماء الكلام على تفسير «النزول» بالزوال تحريفاً للكلم عن مواضعه، وتنفيراً من الإيمان بالنزول الإلهي، وأعجب من ذٰلك أن قوله فيه: «فإنه بكل مكان» مما يكفر الأفين به (ص ١٢٧) من تعليقه على «ابن الجوزي»، ومع ذٰلك روى هٰذا الحديث الإباضي الموضوع ليعطل به حديث النزول المتواتر، أليس ذٰلك من أكبر الأدلة على أنه ينطلق من تلك القاعدة اليهودية، ومنها يندفع لإبطال الأحاديث الصحيحة؟! والأمثلة على ذٰلك كثيرة وكثيرة جداً، فحسبنا الآن حديث الرحمة هٰذا وما ذكر معه. والله المستعان.

١٣ - ٩٣٧ - (عن العرباض بن سارية في الموعظة).

كنت خرجته هناك من الطريق المشهور في السنن وغيرها من رواية عبدالرحمٰن ابن عمرو السلمي عنه، وصححته لرواية جمع من الثقات عنه، مع توثيق ابن حبان إياه، وتصحيح من صحح حديثه هٰذا كالترمذي وابن حبان والحاكم وأبي نعيم والضياء المقدسي.

فأزيد هنا فأقول:

وصححه أيضاً جمع آخر من الحفاظ كالبزار والهروي وأبي العباس الدغولي

والذهبي، وقال في السلمي هٰذا: «صدوق»، وابن القيم في «إعلامه» وغيرهم.

ويلحق بهٰؤلاء المصححين كل من احتج به أو شرحه، وهم جمع غفير لا يمكن حصرهم، منهم الخطيب في «الفقه والمتفقه»، والخطابي في «معالمه»، وابن تيمية في «فتاويه»، والشاطبي في «اعتصامه»، وغيرهم كثير وكثير جداً.

يضاف إلى إجماع هٰؤلاء الحفاظ والأئمة على تصحيحه أنه قد جاء من وجوه أخر كما قال الشاطبي وابن رجب الحنبلي، وقد كنت خرجت الكثير الطيب منها؛ في «الإرواء» (٨ / ١٠٧ ـ ١٠٨) و«ظلال الجنة» (١ / ١٧ ـ ٢٠)، **فأرى من الضروري** أن ألخص الكلام عليها هنا للسبب الآتي بيانه.

تلك هي الطريق الأولى وقد عرفت صحتها.

الطريق الثانية: عن يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض بن سارية.

أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم وابن نصر والحاكم والطبراني. وإسناده صحيح متصل.

الثالثة: من طريقين عن أرطأة بن المنذر عن المهاصِر بن حبيب عنه.

أخرجه ابن أبي عاصم والطبراني في «الكبير» و«مسند الشاميين». وإسناده صحيح لا علة فيه.

الرابعة: عن جبير بن نفير عنه.

الخامسة: من طريقين عن خالد بن معدان عن ابن أبي بلال عن العرباض.

أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن في الشواهد، وابن أبي بلال ـ اسمه عبدالله ـ وثقه ابن حبان، وحسن إسناده الحافظ في حديث آخر له.

وللحديث شاهد عن رجل أنصاري من أصحاب النبي ﷺ بسند حسن عنه، مخرج في «الإرواء» (٨ / ١٠٨).

لقد أفضت في ذكر هٰذه الطرق تأكيداً لصحة الحديث، ورداً على رجل طلع علينا أخيراً بطبعةٍ جديدة لكتاب النووي «رياض الصالحين» منمقة مزخرفة يعجبك مظهرها، ولكنها قبيحة جداً في مخبرها، ويكفي القارىء دلالة على ذٰلك أنه حذف منه قرابة (١٣٠) حديثاً زاعماً أنها كلها ضعيفة، وبعضها في «صحيح البخاري» و«مسلم»، ونقدها كلها نقداً خالف فيه أصول علم الحديث وقواعده المعروفة عند العلماء[1]، وجعلها في آخر طبعته، ثم أتبعها بأرقام يشير بها إلى أحاديث أخرى ضعفها في التعليق عليها، وهٰذه كلها صحيحة، وعددها (١٥) حديثاً، وبعضها في «الصحيحين» أو أحدهما، وإليك أرقامها في طبعته مع الرمز لما كان منها فيهما:

(١٠٥ ـ وهو حديث العرباض هٰذا، ١٢٩ ـ م، والرد عليه في «الصحيحة» (٣٠٠٧)، ٢٠٧ (انظر الصحيحة ١٧٣)، ٢١٧ ـ مروا أولادكم بالصلاة (مخرج في الإرواء ٢٤٧)، ٢٤١ ـ خ (الصحيحة ٧٦٤)، ٢٤٣ (الصحيحة ٩١٩)، ٢٧٣ ـ م، ٥٠١ ـ م، ٥٠٩ ـ م، والرد عليه في «الصحيحة» (٣١٧٦)، ٩٥٧ ـ م، وهو في فضل صوم يوم عرفة، ص ٤٠٥ ـ م (الصحيحة ٥٤٥)، ١٢٦٢ (الصحيحة ١٢٤٣)، ص ٤٤١، ص ٤٥٠ (الصحيحة ٢٤٣٥)، ١٤٣١ (الصحيحة ١٢٨).

وأما أحاديث «ضعيفته» البالغ عددها (١٣٠) فهي على قسمين: أحدهما مما كنت نبهت على ضعفه في مقدمة طبعتنا لـ «الرياض»، وتبناه هو وتوسع في تخريجه والكشف عن علله، وهو في ذٰلك عالة على كتبي مثل: «الإرواء» والسلسلتين وغيرها دون أن يصرح بذٰلك إلا نادراً لتقوية موقفه فقط! وذٰلك مِن تشبعه بما لم يعط، وذٰلك ما يظهر لكل من يتنبه لبعض عباراته، ولمن قابل تخريجه بتخريجاتي، ولا أدل على ذٰلك من وقوعه في الخطأ الذي كنت وقعت فيه بسبب أو آخر، فقد نقل من

---

(١) ذكرت فيما تقدم بعض الأحاديث الصحيحة مما ضعفه بجهل بالغ، فانظر الاستدراك (٦ و١١).

«الصحيحـة» (٢٦٦) ـ دون عزو طبعاً ـ تخريج الحديث وفيه: «.. وأحمد (١ / ١٥٣)»، وهٰذا خطأ! والصواب: «وعبدالله بـن أحمد..» كما هو مصحح عندي في نسختي، أضف إلى ذٰلك أنه كتم عن قرائه تحسين الترمذي إياه وتصحيح الحاكم والذهبي، وموافقتي للترمذي.

وأغرب من ذٰلك وأسوأ أنه قلدني (ص ٥١٨ / ٢٥) في تضعيف الحديث رقم (١٦٨١ ـ الضعيفة)، ووافقه على ذٰلك شيخه شعيب، وأنا قد رجعت عنه فنقلته إلى «الصحيحة» (٢٨٢٧ و٢٨٢٨)؛ لشواهد وقفت عليها، فما أشبههما بالجن الذين قال الله فيهم: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب..﴾ الآية! فلو أن الرجل يريد الإصلاح والنصح لحاول إنقاذ ما يمكن من الأحاديث الضعيفة السند بتتبع الطرق والشواهد لتقويتها لو كان أهلاً لذٰلك، وإلا فإن تضعيف الأحاديث الصحيحة لا يعجز عنه الملاحدة فضلاً عن المنافقين وأهل الأهواء أمثال أبي ريا وأذنابه.

وبالجملة؛ ففي هٰذا القسم أحاديث ضعيفة فعلاً، مما كنت أشرت إلى ضعفها في المقدمة كما سبق، وفصلت الكلام على ضعفها في بعض مؤلفاتي المشار إليها آنفاً، فأخذ الرجل منها خلاصتها، وقدمها إلى القراء على أنها من جهده وتحقيقه!!

وأما القسم الآخر؛ فهو مما اشتط فيه عن القواعد العلمية، واتبع فيه هواه، فبلغ عدد الأحاديث الصحيحة التي جنى عليها وضعّفها نحو (٦٠) حديثاً، بعضها في (الصحيح) أيضاً كالأحاديث (٦٨، ١١٦، ١٢٣، ١٢٧ بترقيم ضعيفته). ومنها حديث الزهد (رقم ٢٠) تعامى فيه عن طرقه وشواهده، وأحال فيها إلى «الصحيحة»! وقد سبق الرد على مقلّده في المقدمة (ص ١٣ ـ ١٧)؛ فارجع إليها لزاماً. وبسط القول في بيان عوار كلامه في تضعيفه إياها كلها يحتاج إلى تأليف كتاب خاص، وذٰلك مما لا يتسع له وقتي، فعسى أن يقوم بذٰلك بعض إخواننا الأقوياء في هٰذا العلم كالأخ علي الحلبي، وسمير الزهيري، وأبي إسحاق الحويني ونحوهم جزاهم الله

خيراً.

ولكن لا بد من تقديم بعض النماذج لتأكيد جنايته على السنة الصحيحة التي شملت أيضاً الأحاديث المتقدمة في هٰذا المجلد، وهٰذه أرقامها (٥٤٥ ـ م و٥٦٣ و٥٦٩ و٥٨٠ و٥٩٦ و٦٢٩ و٦٨٦ و٧١٨ و٧٦٤ ـ خ و٩٠٨ و٩١٩ و٩٢٢ و٩٢٧ و٩٣٨ و٩٤٣ و٩٤٦ و٩٥٤).

فالحديث (٥٦٩) طعن فيه ـ هداه الله ـ بأن فيه انقطاعاً بين زرارة بن أوفى وعبدالله بن سلام مع أنه صرح بسماعه منه؛ ولكنه شكك فيه بقوله (ص ٥٢٨):

«ما أراه يصح والله أعلم، ولا أدري الوهم ممن هو؟ أمن ابن أبي شيبة أم أبي أسامة؟!».

يقول هٰذا وهو يعلم أن ابن أبي شيبة هو الثقة الحافظ صاحب كتاب «المصنف». وأبو أسامة هو حماد بن أسامة الثقة الثبت، وقد احتج البخاري في «تاريخه» (٢ / ١ / ٤٣٩) برواية ابن أبي شيبة هٰذه لإثبات سماع زرارة من ابن سلام، ودعمها برواية أخرى فقال: وقال سليمان عن حماد قال: ثنا زرارة قال: نا عبدالله بن سلام. وهٰذا إسناد صحيح متصل. فسليمان هو ابن حرب، وحماد هو ابن زيد، وكلاهما ثقة من رجال الشيخين. ثم روى البخاري بسند صحيح عن زرارة: حدثني تميم الداري. وتميم توفي قبل ابن سلام بثلاث سنين، فأين الوهم أيها الغارق في الوهم والإيهام؟! فلا جرم أن أجمع العلماء على تصحيح هٰذا الحديث، فصرح بتصحيحه الترمذي والبغوي والحاكم والذهبي، وأقرهم المنذري والنووي والحافظ، وقد كتم هٰذا عن قرائه ليوهمهم أن لا معارض له! بل إنه فعل ذٰلك في كل الأحاديث التي ضعفها، ومن ذٰلك حديث «ضعيفته» (٩٣ ـ ما من أحد يسلم علي..)، لما نقل عن ابن القيم في «جلاء الأفهام» (ص ١٩) إعلال ابن تيمية إياه لم يذكر أن ابن القيم قال: «وقد صح إسناد هٰذا الحديث»، وهٰذا خلاف ما عليه أهل السنة، أنهم حين ردهم على أهل البدعة يذكرون ما لهم وما عليهم، ثم يبينون الصواب من ذٰلك كما

قال ابن تيمية رحمه الله في كتبه، على أن ابن تيمية قد صحح هٰذا الحديث في بعض ردوده على خصومه، واحتج به الإمام أحمد وغيره في جواز زيارة قبره ﷺ، وليس هٰذا مجال بيان ذٰلك.

وأما الحديث (٩٥٤) فجاء فيه بإفك له قرنان كما يقال في بعض اللغات، فزعم (ص ٥١٥) أن راويه ابن عقيل «ضعيف، كلهم ضعفوه إلا ابن عبدالبر. . انظر (التهذيب)»!

فإذا رجع القارىء إلى «التهذيب» وجد فيه أنه احتج به الأئمة: أحمد وابن راهويه والحميدي. فهل هٰؤلاء ليسوا بأئمة عنده أم الأمر كما قيل: «حبك الشيء يعمي ويصم»؟!

ثم إنه تعامى عن قول الحافظ العجلي في «ثقاته» (٢٧٧ / ٨٨٠ - ترتيب):

«تابعي ثقة، جائز الحديث».

وعن قول ابن القطان بعد أن ذكر الخلاف فيه:

«حسن الحديث».

فلم يأخذ بقوله هٰذا وهو الصواب، بينما اعتمد عليه في تضعيفه لحديث العرباض وهو مخطىء!! لم يسبقه إليه أحد!

كما تجاهل قول الحافظ الذهبي في «المغني»:

«حسن الحديث، احتج به أحمد وإسحاق».

وقول الحافظ في «التقريب»:

«صدوق».

وبعد؛ فإن مجال القول فيما صنع الرجل في «رياض النووي» وما حطم من صحاح أحاديثه، ومن أحاديث «الصحيحة» لواسع جداً، فلنقتصر على ما تقدم من

الأمثلة والبينات، فإنها تدل دلالة قاطعة لدى كل منصف لا يحابي ولا يداري على أن الرجل غير موثوق بعلمه، ولا هو مؤتمن في نقله، بل هو مغرور بنفسه، لا يبالي بمخالفته للقواعد العلمية، ولا بأقوال الأئمة الحفاظ النقاد، بل إن لسان حاله يقول: هم رجال ونحن رجال! وقد سمعنا ذٰلك مراراً من بعض الجهال.

وإن من غروره بنفسه وعجبه بعلمه أنه تمنى في مقدمة «ضعيفته» أن أرجع أنا إلى موافقته في تضعيفاته! كما رجع شيخه شعيب حيث وافقه في نحو مائة حديث منها فيما ذكر هو عقبها، وأظنه كان مبالغاً في ذٰلك، لأني رأيت الشيخ في بعض تعليقاته يخالف بعض ما نسبه إليه، أقول هٰذا بياناً للواقع لا تبرئة للشيخ، فإننا نعرف منه إنكاره لبعض الأحاديث الصحيحة كحديث: «إذا وقع الذباب» ونحوه، فالرجل يريدني أن أكون مثله في تحطيم السنة الصحيحة، وأنا بفضل الله الناصر لها، والذاب عنها جهل الجاهلين، وانتحال المبطلين.

هٰذا، وإن مما شجعني على الرد عليه في هٰذا الاستدراك ـ علاوة على ما لا بد منه من بيان الحق، وتبصير من قد يغتر بكثرة كلامه ونُقوله المبتورة ـ أنه تكشف لي إعجابه برأيه وإصراره على خطئه، وبطره الحق في نقاش جرى بيني وبينه في أول ليلة من رمضان المبارك لهٰذه السنة (١٤١٢) حول تضعيفه لحديث العرباض، بحضور بعض الأفاضل، فقد وجهت إليه بعض الأسئلة، تبين لنا من أجوبته عليها أنه ليس على معرفة بهٰذا العلم ومتعلقاته، إلى درجة أنه لا يتبنى قول العلماء: «المثبت مقدم على النافي» ونحوه من القواعد العلمية! ولهٰذا فهو يقدم الجرح مطلقاً على التعديل، والتجهيل على التوثيق، والتضعيف على التصحيح، بل وجهله على علم غيره! فلا يقبل خبر أحدهم بأن للحديث الضعيف سنداً آخر يقويه، ولا حكمه بثبوته حتى يقف هو عليه ويرتضيه، ولذٰلك فهو يكتمه ويطويه، إلى غير ذٰلك مما لا يتيسر لي الآن أن أحصيه.

أقول هٰذا تحذيراً للقراء من جناياته على السنة، ونصحاً له على أنه أخ لنا في

الدين، ولعله يصحح موقفه منها على ضوء ما تقدم من البيان، ومستعيناً بأقوال العلماء الـذين سبقونا في هٰذا الشأن، وملتزماً لقواعدهم، وبخاصة من شهد لهم القاصي والداني بنبوغهم في هٰذا الميدان من المتقدمين والمتأخرين، كابن تيمية وابن قيم الجـوزية وابن كثير والـذهبي والعسقلاني وغيرهم، فإذا فعل ذٰلك انتُفع بعلمه مع الإخلاص لله فيه.

ومع هٰذا كله فلا أجد في نفسي حرجاً من الاعتراف بأن الرجل كان في نقاشه معي أديباً لطيفاً، ومصرحاً في أوله بما كان الأولى به أن يُعلنه في مقدمة «ضعيفته»؛ ليكون أقرب إلى الإخلاص لله، وأبعد عن المحاباة والمداراة، فقد قال بعد توطئة وتودد:

«وأنا ما تعلمت هٰذا العلم ـ إن كان عندي قليل من العلم ـ فما تعلمته إلا بك، فأنت الذي فتحت لنا هٰذا الباب في كتبك، ووالله لولا كتبك واستفادتنا منها ومطالعتنا لها ما توصلنا إلى ما توصلنا إليه الآن. حتى الشيخ شعيب كان عندي قبل فترة وشهد بهٰذا، وقال: إنه استفاد من كتبك كثيراً».

هٰكذا قال. وأرجو أن تكون هٰذه الكلمة خرجت من قلبه، لنرى آثارها الطيبة برجوعه قريباً إلى الصواب إن شاء الله تعالى.

١٤ ـ ٩٥٩ ـ (أمتي أمة مرحومة).

كنت خرجته ثمة من رواية جمع عن المسعودي عن سعيد عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه، وأعللته باختلاط المسعودي.

ثم رأيت الـروياني قد أخرج الحديث في «مسنده» (٢٣ / ٣ / ٢) قال: نا محمد بن معمر: نا معاذ بن معاذ: نا المسعودي به.

فأقول هٰذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير المسعودي، وهو ثقة هنا، قال الحافظ:

«صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه بـ (بغداد) فبعد الاختلاط».

قلت: ومعاذ بن معاذ، وهو العنبري البصري، فيكون سمع منه قبل الاختلاط، وقد صرح بذلك الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ٤٠٢)، وتبعه ابن الكيال (٢٩٣ ـ ٢٩٥)، فعليه فقد زالت العلة، وصح الإسناد والحمد لله، وهٰذا من فضله تعالى وتوفيقه إياي في خدمة السنة والذب عنها.

أقول هٰذا لأنني وقفت في هٰذه الأيام على رسالة صغيرة لمؤلف مجهول في هٰذا العلم الشريف؛ سماها «المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف» بقلم عادل مرشد؛ ذكر في مقدمتها أنه من تلامذة الشيخ شعيب الأرناؤوط، تبين لي منها أنه لا يعرف من هٰذا العلم إلا التقليد والنقل من هنا وهناك على جهل أيضاً بعلم المصطلح كقوله (ص ٢٤):

«وتدرك العلة بتفرد الراوي».

فهٰذا خطأ؛ لأن الراوي إذا كان ثقة وتفرد بحديث؛ فهو صحيح ما لم يخالف من هو أوثق منه أو أكثر عدداً، فالعلة تدرك بالمخالفة وليس بالتفرد.

ولا أريد الآن الرد عليه وعلى ما في رُسَيْلته من الأخطاء، لأن الوقت أضيق من أن يتسع للرد على مثلها، وإن كان قد تبين لي منها أن تأليفه إياها إنما كان بباعث حقد دفين، فقد اختار أربعة أحاديث صحيحة مما كنت صححته في بعض كتبي، فضعفها هو كلها، أحدها مما صححه جمع كمسلم وابن حبان وغيرهما، وهو قوله ﷺ:

«خلق الله التربة يوم السبت. .» الحديث، أعله بزعم مخالفته للقرآن، وهو زعم كنت رددته؛ بل بينت بطلانه في غير ما كتاب من كتبي مثل: «مختصر العلو» (١١١ ـ ١١٢)، وهٰذه السلسلة (١٨٣٣)، والتعليق على «المشكاة» (٥٧٣٥)، ولم يأت المشار إليه في تأييد زعمه بشيء جديد، وإنما هو يجتر ما قاله غيره مما قد رددته

هناك، دون أن يدلي ولو بكلمة واحدة للرد علي متجاهلاً ذلك كله، وليس ذلك من شأن من يريد الحق، وهو في ذلك كله قد قلد شيخه في تعليقه على «صحيح ابن حبان» (١٤ / ٣٠ - ٣٢)، وهو قد رأى يقيناً ردي المشار إليه في كتبي، فإنه كثير الاستفادة منها كما تقدم (ص ٧٢٤)، فاكتفى فيه بحكاية الأقوال المردود عليها، دون الجواب عن ردي على مذهب من قال: «عنزة ولو طارت»، ومن أراد الوقوف على الحقيقة فليرجع إلى المواضع المشار إليها من كتبي.

ولذلك فقد أنصف الأستاذ رضاء الله المباركفوري في تعليقه على كتاب «العظمة» لأبي الشيخ (٤ / ١٣٥٨ - ١٣٦٠)، فحكى أقوال الذين أعلوه بالمخالفة، وردي لها، ثم أعاد شيئاً من ذلك في مكان آخر (ص ١٣٧٧)، ثم انتهى إلى موافقته إياي على صحة الحديث، وأنه لا حجة عند من أعلوه بالمخالفة، فجزاه الله خيراً.

فإذن لا داعي لإعادة ردي المشار إليه آنفاً، ولكن لا بد لي من أن أقدم طريقاً أخرى للحديث هي نص فيما ذهبنا إليه، وهو ما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦ / ٤٢٧ / ١١٣٩٢) من طريق الأخضر بن عجلان عن ابن جريج المكي عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً:

«يا أبا هريرة! إن الله خلق السماوات والأرضين وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت. .» الحديث. ورجاله ثقات. فقد جمع هذا النص بين الأيام المذكورة في القرآن والأيام السبعة المذكورة في الحديث الذي بين فيه ما جرى على الأرض من تطوير في الخلق، وهو ما كنا حملنا عليه الحديث الصحيح في رد ما أعلوه به، فالحمد لله على توفيقه، ونسأله المزيد منه بفضله وكرمه.

(تنبيه): لقد شارك شعيباً في تضعيف هذا الحديث الصحيح تلميذه الآخر المدعو (حسان عبدالمنان) في «ضعيفته» التي سبقت الإشارة إليها في بعض

الاستـدراكات المتقدمة، وكأنه شعر مما حكاه من التعليل الذي ذكره شيخه وغيره وليس فيه ما تقـوم به الحجـة، فأراد هو أن يتـظاهـر بما لـم تستطعه الأوائل! فقال (ص ٢٦٦) في أحد رواته إسماعيل بن أمية:

«لم يصرح بالتحديث».

قلت: وإسماعيل هٰذا ثقة ثبت كما قال الحافظ، وقد احتج به الشيخان، ولم يتهم بتدليس.

ومن هنا يتجلى خطورة ما عليه الشيخ شعيب من تشبثه في تضعيف الأحاديث الصحيحـة بأوهى العلل، وتشجيعـه للطلاب الذين يتمرنون على يديه في تخريج الأحاديث على تقليده في ذٰلك، وابتكار العلل التي لا حقيقة لها في التضعيف. والله المستعان.

ومعذرة إلى القراء فقد جرني البحث إلى الابتعاد عما كنت أريد الكتابة فيه، ألا وهو حديث هٰذا الإستدراك، فإنه من الأحاديث الأربعة الصحيحة التي ضعفها المومى إليه في رسيلته! (ص ٣٦ ـ ٣٧) بزعم أنه يخالف الأحاديث الصحيحة من رواية غير واحد من أصحابه ﷺ أنه يخرج ناس من أمته من النار بالشفاعة!

قلت: فأكـد بزعمـه جهله بطريقة التوفيق بين الأحاديث التي يظهر لبعضهم التعارض بينها؛ والحقيقة أنه لا تعارض عند التأمل والابتعاد عن التظاهر بالتحقيق المزيف كما هو الواقع في هٰذا الحديث الصحيح، فإنه ليس المراد به كل فرد من أفراد الأمة، وإنما من كان منهم قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته؛ كما قال البيهقي في «شعب الإيمان» (١ / ٣٤٢):

«وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تَصِر ذنوبه مكفرة في حياته».

قلت: فالحديث إذن من باب إطلاق الكل وإرادة البعض؛ أطلق «الأمة» وأراد بعضهـا؛ وهم الذين كفرت ذنوبهم بالبلايا ونحوها مما ذكر في الحديث، وما أكثر

المكفرات في الأحاديث الصحيحة والحمد لله، وفي ذٰلك ألف الحافظ ابن حجر كتابه المعروف في المكفرات.

والباب المشار إليه واسع جداً في الشرع، من كان على معرفة به لم يتعرض لمثل هٰذا الجهل الذي وقع فيه هٰذا المغرور، من ذٰلك قوله تعالى: ﴿وقرآن الفجر﴾؛ أي: صلاة الفجر، وقوله: ﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾؛ أي: صَلِّ ما تيسر من صلاة الليل، ونحو ذٰلك وهو كثير.

ومن هٰذا القبيل الحديث المتقدم (٧٦٤ - إن آل أبي فلان ليسوا بأوليائي . .) الحديث؛ فإنه ليس على إطلاقه. قال الداودي:

«المراد بهٰذا النفي من لم يسلم منهم».

قال الحافظ عقبه في «الفتح» (١٠ / ٤٢٠):

«أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض، والمنفي على هٰذا المجموع لا الجميع».

وقد يستنكر بعض القراء وصفي لهٰذا المؤلف بـ «المغرور»، فأقول: إن لم يكن هٰذا وأمثاله مغروراً فليس في الدنيا من يستحق هٰذا الوصف، فاسمعوا كيف يقول بعد تخريج هٰذا الحديث (ص ٣٦):

«صحح إسناده الحاكم ووافقه الذهبي، وحسن سنده ابن حجر، وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني في «الصحيحة» (٩٥٩) لطرقه! وهٰذا الحديث مع أن أكثر أسانيده لا تصح[1] منكر المتن؛ لأنه يخالف الأحاديث الصحيحة . . .» إلخ ما تقدم عنه.

فلنفترض أيها القراء! أن الشيخ الألباني لا علم عنده في رأي هٰذا المغرور،

---

(١) فيه إشارة إلى أن بعض أسانيده صحيح، فهو موافق للذين ذكر عنهم تصحيحه، لكنه تعالى عليهم بإدعاء نكارته! فما أجهله!

فهل الأمر كذلك عنده بالنسبة للحافظ ابن حجر والذهبي والحاكم؟! فإن لم يكن كذلك، فكيف يستعلي عليهم وينسبهم بلسان الحال ـ ولسان الحال أنطق من لسان المقال في بعض الأحوال ـ إلى أنهم جهلوا ما علمه هو من النكارة؟!

ثم ليتأمل القراء في قوله عني: إنني صححت الحديث بطرقه، فإنه إذا رجع إلى تخريجي هناك فسيجد أنني خرجت الحديث أولاً من طريق المسعودي عن سعيد ابن أبي بردة. . . ثم من طرق كثيرة عن أبي بردة به. فإذن الطرق مدارها على أبي بردة وحده.

وعليه؛ فقوله بأنني صححت الحديث لطرقه، كذب إن كان يدري معنى قول العلماء في الحديث: «صحيح لطرقه»؛ فإنه بمعنى قولهم: «صحيح لغيره».

ومن الواضح جداً أن تصحيحي لغيره، لأنني لم أذكر طريقاً لغير أبي بردة، وتأكيداً لهذا المعنى أضفت في هذه الطبعة الجديدة: «فهو إسناد صحيح جداً»؛ لأن أبا بردة ثقة محتج به في «الصحيحين»، فهل كان كذبه هذا عمداً تمويهاً على القراء وتضعيفاً للثقة بصحة الحديث؛ أو أنه لا يدري معنى ما قال؟! فما أحسن ما قيل في مثل هذه المناسبة:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ثم وجدت لأبي بردة متابعاً قوياً، أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ١٠٠ / ٩٦٨) من طريق البختري بن المختار قال: سمعت أبا بكر وأبا بردة يحدثان عن أبيهما ـ يعني أبا موسى الأشعري ـ عن رسول الله ﷺ به.

قلت: وهذا إسناد جيد، أبو بكر ثقة كأخيه أبي بردة، والبختري بن المختار وثقه وكيع وابن المديني، وهو من رجال مسلم، وقال الذهبي والحافظ العسقلاني: «صدوق».

هذا؛ وقد بقي شيء كدت أن أنساه، وهو قول المغرور عقب ما تقدم نقله عنه

من إعلاله الحديث بحديث الشفاعة:

«قال الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» بعد أن أورد طرق هٰذا الحديث وأبان عن عللها: والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة.. أكثر وأبين».

فأقول: هٰذا حق لا شك فيه عند أهل العلم، أما أنه أكثر فهو المعروف في كتب السنة، وقد كنت خرجت طائفة منها في «ظلال الجنة» (٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٤).

وأما أنه أبين؛ فيكفي للدلالة عليه أن المذكور إنما أشكل عليه حديث الترجمة ولم يتبين وجهه؛ بخلاف حديث الشفاعة فتبناه، وضرب به حديث الترجمة، مع أنه لا تعارض بينهما كما تقدم بيانه.

لكن قول المذكور عن البخاري أنه أبان عن علل طرق الحديث التي أوردها؛ فهو كذب على البخاري! فإنه لم يزد البخاري في «الصغير» على أن خرج الحديث باللفظ المختصر الذي كنت خرجته هناك في آخر التخريج من طريق أبي بردة عن عبدالله بن يزيد، فقد خرجه البخاري في «الصغير» (ص ١١٨ ـ هندية) من طريق أربعة عن أبي بردة، قال في ثلاث منها: «عن رجل من الأنصار» لم يسمه، وزاد في الثانية منها: «عن أبيه». وقال في الرابعة: «عن عبدالله بن يزيد سمعت النبي ﷺ»، فسماه وصرح بسماعه إياه من النبي ﷺ، وقد كنت خرجته هناك كشاهد لحديث أبي موسى.

وعبدالله بن يزيد هو الأنصاري الخطمي، له ولأبيه صحبة.

ثم عقب البخاري على هٰذه الطرق الأربعة بقوله:

«ويروى عن طلحة بن يحيى و.. وسعيد بن أبي بردة و.. والبختري بن المختار.. وعن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ، وفي أسانيدها نظر، والأول أشبه، والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة.. أكثر وأبين».

قلت: فأنت ترى أن البخاري لم يبين علة هٰذه الطرق التي أشار إليها، وإنما

اقتصر على قوله: «في أسانيدها نظر». فأين البيان المزعوم؟!

والحقيقة أن في أكثر الطرق التي أشار البخاري إليها بتسميته لرواتها الذين دارت الطرق عليهم، وعددهم أحد عشر راوياً، أكثرهم ضعفاء، ولذٰلك حذفتهم مشيراً إلى ذٰلك بالنقط (. . .) وأبقيت الثلاثة الذين تراهم؛ لأنهم ثقات محتج بهم كما تقدم؛ إلا طلحة بن يحيى فلم يسبق له ذكر، وهو ثقة من رجال مسلم فيه كلام يسير، أشار إليه الحافظ بقوله:

«صدوق يخطىء».

وقد أخرج حديثه وحديث الآخرين الذين سردهم البخاري آنفاً في «التاريخ الكبير» (١ / ١ / ٣٧ - ٣٩)، ولكنه لم يسق ألفاظ جميعهم، وختم ذٰلك بقوله:

«ألفاظهم مختلفة إلا أن المعنى قريب».

قلت: وليس بخاف على الخبير بهٰذا العلم وما ذكره العلماء في باب الشواهد والمتابعات أن اتفاق مثل هٰذا العدد الغفير على رواية هٰذا الحديث عن أبي بردة عن أبي موسى يجعل الحديث صحيحاً، بل ومتواتراً عن أبي بردة، حتى ولو فرضنا أنهم جميعاً ضعفاء، فكيف وفيهم أولئك الثقات الثلاثة؟!

وجملة القول: إن الرجل قد أساء جداً في اعتباره هٰذا الحديث الصحيح سنداً مثالاً لما ينتقد متناً، لأنه قد دل بذٰلك على جهل بالغ بطرق التوفيق بين الأحاديث، كما أساء في ذكره حديث خلق التربة مثالاً آخر لما ذكر، وإن كان مسبوقاً إليه، فإنه مقلد لا يميز الخطأ من الصواب.

ثم إنه لم يقف جهله وتعديه على الأحاديث الصحيحة إلى هٰذا الحد؛ بل ضعف حديثين آخرين بدعوى الشذوذ، أحدهما: حديث وائل في تحريك الإصبع في التشهد، مع أنني كنت رددت على من سبقه إلى ذٰلك من بعض من يماثله في الجهل بهٰذا العلم في «تمام المنة»، ثم رددت عليه خاصة فيما زعم من تفرد زائدة بن

قدامة به، مثبتاً بطلان زعمه لبعض التخريجات التي أيد بها زعمه! وذلك فيما سيأتي من هذه السلسلة ـ إن شاء الله ـ المجلد السابع (رقم ٣١٨١).

والآخر سأتكلم عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ في الطبعة الجديدة للمجلد الأول من هذه السلسلة رقم (٦٠).

١٥ ـ ٩٦٣ ـ (لا يزال هذا الدين قائماً. .).

يضاف في آخر (ص ٦٥٣) بعد قوله: «والله سبحانه وتعالى أعلم» ما يأتي:

ثم بدا لي احتمال آخر؛ وهو أن قوله: «عن أبي خليفة» محرف من «ثني أبي خليفة»، فقد رأيت في «تهذيب الحافظ» (٨ / ٣٠١) أن فطر بن خليفة روى عن أبيه، وكذلك ذكر في ترجمة خليفة نفسه أنه روى عنه ابنه فطر، فإن صح هذا فيكون صواب الرواية: «عن فطر بن خليفة: ثني أبي خليفة. .»، لكن يشكل على هذا أن الحافظ ذكر في ترجمة أبي خالد الوالبي أنه روى عنه فطر بن خليفة، وليس أبوه خليفة! وهكذا في «الجرح والتعديل»، فالأمر بعد يحتاج إلى مزيد من التحقيق، فمن وجده فليتفضل به ونحن له من الشاكرين.

١٦ ـ ٩٨٠ ـ (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام. .).

(فائدة هامة): واعلم أن قوله ﷺ في هذا الحديث: «إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» ينبغي أن يفسر باللفظ الآتي في الحديث الذي بعده: «. . إلا وقبله يوم، أو بعده يوم»، وهو متفق عليه، وبالروايات الأخرى المذكورة تحته، فإنها تدل على أن يوم الجمعة لا يصام وحده، ويؤكد ذلك الشاهد المذكور هناك بلفظ: «لا تصوموا يوم الجمعة مفرداً»، ومعناه في «صحيح البخاري» من حديث جابر (١٩٨٤)، فقول الحافظ في «الفتح» (٤ / ٢٣٤):

«ويؤخذ من الاستثناء جواز صيامه لمن اتفق وقوعه في أيام له عادة يصومها؛ كمن يصوم أيام البيض، أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة»!

فأقول: لا يخفى على الفقيه البصير أن الاستثناء المذكور فيه مخالفتان:

الأولى: الإعراض عن الروايات المفسرة والمقيدة بجواز صيامه مقروناً بيوم قبله أو بعده.

والأخرى: النهي المطلق عن إفراد صوم يوم الجمعة، ومن المعلوم أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يأت ما يقيده، فإذا قيد بقيد لم يجز تعدّيه، ولا يصلح تقييد النهي هنا بما جاء من الفضل في صوم يوم معين ـ كعرفة أو عاشوراء أو أيام البيض ـ لمخالفته لقاعدة: الحاظر مقدم على المبيح، مثل صيام يوم الإثنين أو الخميس إذا اتفق مع يوم عيد الفطر أو أحد أيام الأضحى، فإنه لا يصام، لا لنهي خاص بهٰذه الصورة وإنما تطبيقاً للقاعدة المذكورة، وما نحن بصدده هو من هٰذا القبيل.

كتبت هٰذا ـ بياناً وأداءً للأمانة العلمية ـ بمناسبة أن الحكومة السعودية أعلنت أن يوم عرفة سيكون يوم الجمعة في موسم سنة (١٤١١هـ)، فاضطرب الناس في صيامه، وتواردت عليّ الأسئلة من كل البلاد، وبخاصة من بعض طلاب العلم في الجزائر، فكنت أجيبهم بخلاصة ما تقدم، فراجعني في ذٰلك بعضهم بكلام الحافظ، ففصلت له القول تفصيلاً على هٰذا النحو، وذكرته ببعض الروايات التي ذكرها الحافظ نفسه، وأحدها بلفظ: «. . يوم الجمعة وحده، إلا في أيام معه». وفي شاهد له بلفظ: «إلا في أيام هو أحدها». فالجواز الذي ذكره الحافظ يخالف القاعدة والقيد المذكورين.

وبهٰذه المناسبة أقول: إن هناك حديثاً آخر يشبه هٰذا الحديث من حيث الاشتراك في النهي مع استثناء فيه، وهو قوله ﷺ: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم. .»، وهو حديث صحيح يقيناً، ومخرج في «الإرواء» (رقم ٩٦٠)، فأشكل هٰذا على كثير من الناس قديماً وحديثاً، وقد لقيتُ مقاومة شديدة من بعض الخاصة، فضلاً عن العامة، وتخريجه عندي كحديث الجمعة، فلا يجوز أن نضيف إليه قيداً آخر غير قيد «الفرضية» كقول بعضهم: «إلا لمن كانت له عادة من صيام، أو

مفرداً» ؛ فإنه يشبه الاستدراك على الشارع الحكيم، ولا يخفى قبحه.

وقد جرت بيني وبين كثير من المشايخ والدكاترة والطلبة مناقشات عديدة حول هٰذا القول، فكنت أذكرهم بالقاعدة السابقة وبالمثال السابق، وهو صوم يوم الاثنين أو الخميس إذا وافق يوم عيد، فيقولون يوم العيد منهي عن صيامه، فأبين لهم أن موقفكم هٰذا هو تجاوب منكم مع القاعدة، فلماذا لا تتجاوبون معها في هٰذا الحديث الناهي عن صوم يوم السبت؟! فلا يُحيرون جواباً؛ إلا قليلاً منهم فقد أنصفوا جزاهم الله خيراً، وكنت أحياناً أطمئنهم وأبشرهم بأنه ليس معنى ترك صيام يوم السبت في يوم عرفة أو عاشوراء مثلاً أنه من باب الزهد في فضائل الأعمال، بل هو من تمام الإيمان والتجاوب مع قوله عليه الصلاة والسلام:

«إنك لن تدع شيئاً لله عز وجل إلا بدلك الله به ما هو خير لك منه». وهو مخرج في «الضعيفة» بسند صحيح تحت الحديث (رقم ٥).

هٰذا؛ وقد كان بعض المناقشين عارض حديث السبت بحديث الجمعة هٰذا، فتأملت في ذٰلك، فبدا لي أن لا تعارض والحمد لله، وذٰلك بأن نقول: من صام يوم الجمعة دون الخميس فعليه أن يصوم السبت، وهٰذا فرض عليه لينجو من إثم مخالفته الإفراد ليوم الجمعة، فهو في هٰذه الحالة داخل في عموم قوله ﷺ في حديث السبت: «إلا فيما افترض عليكم».

ولكن هٰذا إنما هو لمن صام الجمعة وهو غافل عن النهي عن إفراده، ولم يكن صام الخميس معه كما ذكرنا، أما من كان على علم بالنهي؛ فليس له أن يصومه؛ لأنه في هٰذه الحالة يصوم ما لا يجب أو يفرض عليه، فلا يدخل ـ والحالة هٰذه ـ تحت العموم المذكور، ومنه يعرف الجواب عما إذا اتفق يوم الجمعة مع يوم فضيل، فلا يجوز إفراده كما تقدم، كما لو وافق ذٰلك يوم السبت؛ لأنه ليس ذٰلك فرضاً عليه.

وأما حديث: «كان ﷺ يكثر صيام يوم السبت»، فقد تبين أنه لا يصح من قبل

إسناده، وقد توليت بيان ذٰلك في «الضعيفة» برقم (١٠٩٩) من المجلد الثالث، فليراجعه من شاء الوقوف على الحقيقة.

واعلم أن هٰذا الحديث مع تصحيح من تقدم ذكرهم من الأئمة والحفاظ هناك ـ وهم الإمام مسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي، ومن أقر تصحيحهم كالبيهقي في «سننه»، والنووي في «رياضه»، والعسقلاني في «فتحه» (٤ / ٢٣٣٠) و«تلخيصه» (٤ / ٢١٥) وغيرهم كثير ممن احتج به على بدعية صلاة الرغائب كما يأتي ـ مع ذٰلك كله فقد خالفهم المدعو (حسان عبد المنان) كعادته ـ فأورده في «ضعيفته» التي سبق الكلام عليها، وبيان بعض الطامات والمخالفات التي فيها تحت الاستدراك (١٣) ـ متشبثاً بإعلال أبي حاتم وأبي زرعة إياه بدعوى أن حسيناً الجعفي وهم في ذكر أبي هريرة في روايته عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عنه، وإنما هو عن ابن سيرين مرسل ليس فيه أبو هريرة. رواه أيوب وهشام وغيرهما كذا مرسل.

كذا وقع في «علل ابن أبي حاتم»: «وهشام»، وأظنه خطأ؛ لأن رواية هشام مسندة عن أبي هريرة عند مسلم وغيره ممن خرج حديثه كما تقدم، وكذٰلك ذكرها المزي كما عرفت.

ومهما يكن من أمر؛ فتوهيم حسين في إسناده عن أبي هريرة مما لا وجه له؛ لأنه لم يتفرد به، فقد وصله أيضاً عاصم بن سليمان الأحول عن ابن سيرين؛ لكنه قال: «عن أبي الدردا . وهٰذا اختلاف شكلي لا يضر؛ لأنه انتقال من صحابي إلى آخر، وكلهم عدول، مع احتمال أن يكون ابن سيرين تلقاه عنهما كليهما، فكان يرويه تارة عن هٰذا وتارة عن هٰذا، وليس ذٰلك بكثير على مثل ابن سيرين الثقة الثبت.

أخرجه أحمد (٦ / ٤٤٤) قال: ثنا أسود بن عامر: ثنا إسرائيل عن عاصم به.

ومن طريق الأسود أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢ / ١٤١ ـ ١٤٢).

وهٰذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وذكره الحافظ المزي في «تحفته» (٨ / ٢٣٢ / ١٠٩٦٢) من رواية النسائي فقط، وقال عقبها:

«وتابعه معمر عن أيوب عن ابن سيرين».

وهٰذا ظاهر في أنه يعني أن أيوب قد تابع عاصماً في روايته عن ابن سيرين مسنداً عن أبي الدرداء، فاحفظ هٰذا لما يأتي.

ثم أشار الحافظ إلى رواية هشام المسندة عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ثم قال:

«وروي عن هشام عن ابن سيرين عن بعض أصحاب النبي ﷺ».

وقال:

«وروي عن أيوب وابن عون ويونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن النبي ﷺ قال لأبي الدرداء».

قلت: يعني: أنهم أرسلوه لم يذكروا أبا هريرة، ورواية أيوب هٰذا إنما يرويها عنه معمر، وعنه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٢٧٩ / ٧٨٠٣)، وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨)، وهي من رواية إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق، وفيها كلام معروف؛ لأن الدبري سمع من عبدالرزاق وهو ابن سبع سنين، وهي على خلاف رواية معمر الأولى عن أيوب المتابعة لرواية عاصم عن ابن سيرين المسندة كما تقدم عن المزي؛ فتذكر.

وأما رواية ابن عون فهي المتقدمة هناك تحت الحديث من رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن سيرين مرسلاً، وفيه سبب الحديث.

وأما رواية يونس بن عبيد فلم أقف على من وصلها[1]، وكذا رواية معمر الأولى.

---

(١) نعم وصله عنه ابن عدي (٤ / ٣٣٥) عن طريق عباد بن كثير عنه عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً. فأسنده! لكن عباداً هٰذا - وهو الثقفي - متروك باعتراف الجاني!

وعلى هٰذا التحقيق فإني أقول: إذا أسقطنا هاتين الروايتين من عين الاعتبار - لجهلنا بحال الإسناد إليهما - فإنه يبقى لدينا روايتان معروفتان لكل من المسند والمرسل، وإذا تذكرنا أن روايتي المسند صحيحتان، وروايتي المرسل إحداهما فقط صحيحة، والأخرى ضعيفة - وهي رواية أيوب المعلولة بالدبري - يترجح بوضوح لا خفاء فيه أن الحديث مسند عن أبي هريرة وأبي الدرداء، بل أستطيع أن أقول بأرجحية المسند حتى لو فرضنا صحة رواية أيوب المرسلة أيضاً؛ لأن المسند معه زيادة من ثقتين، وهي مقبولة في مثل هٰذه **الحالة اتفاقاً**.

فلننظر الآن ماذا فعل هٰذا الجاني على السنة - المضعف للأحاديث الصحيحة - من قلب للحقائق وكتم للعلم؛ ليظهر نفسه أنه محقق غير مقلد في هٰذا العلم الجليل:

أولاً: كتم رواية معمر الأولى عن أيوب التي ذكرها المزي!

ثانياً: كتم ضعف روايته الأخرى عن أيوب، وهو يعلم أنها من رواية الدبري عنه، وهو يضعف عادة من هو أوثق منه بكثير إذا روى ما لا يهوى!

ثالثاً: **تجاهل صحة إسناد الرواية المسندة عن أبي الدرداء فنسبها للنسائي وكفى!**

رابعاً: تغافل عن تصحيح من ذكرنا لرواية أبي هريرة، وعن احتجاج من احتج به من العلماء - كما سبقت الإشارة إليه - المستلزم لصحة المحتج به كما لا يخفى، فقال الإمام النووي في «شرح مسلم»:

«واحتج به العلماء على كراهة هٰذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب، **قاتل الله واضعها ومخترعها، فإنها بدعة منكرة..**» إلخ كلامه الطيب، ونقله عنه الصنعاني والشوكاني وغيرهما وأقروه.

وإن مما يلفت النظر ويسترعي انتباه الباحث أن الرجل في جل الأحاديث التي ضعفها يختم كلامه بذكر موافقة الشيخ شعيب إياه على التضعيف، وقد رابني ذٰلك

منه لكثرة ما رأيت في تعليقات الشيخ خلاف ما ينسب إليه ـ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في بعض الاستدراكات المتقدمة ـ ومن ذٰلك هٰذا الحديث، فقد علق الشيخ عليه في «. . صحيح ابن حبان» بقوله (٨ / ٣٧٧).

«إسناده صحيح رجاله ثقات. .».

ثم خرجه برواية مسلم وابن خزيمة وتصحيح الحاكم وموافقة الذهبي، فلا أدري هل تراجع الشيخ عن تصحيحه مسايرة منه لتلميذه؛ أم أن هٰذا قال على شيخه ما لم يقل تقوية لموقفه؟! ذٰلك ما ستكشف عنه الأيام القادمة إن شاء الله تعالى[1].

وإن من المفارقات العجيبة والأوهام الظاهرة ـ التي لا يقع في مثلها إلا من كان مبتدئاً في هٰذه الصناعة ـ نسبة الشيخ شعيب لحديث ابن سيرين المرسل لرواية البخاري عن أبي جحيفة! فقد ذكر الذهبي هٰذا المرسل في «السير» (١ / ٥٤٣)، فقال الشيخ في تخريجه:

«أخرجه أحمد (٦ / ٤٤٤). . وابن سعد (٤ / ١ / ٦١) مطولاً، والبخاري نحوه في «الصوم». . عن أبي جحيفة. .»، وساق لفظه المطول، وليس فيه ولا كلمة مما في المرسل! ومن جهة أخرى أوهم أن الحديث عند أحمد مرسل أيضاً كما هو عند ابن سعد، وإنما هو مسند عن أبي هريرة! ومثل هٰذا التخريج الواهي يجعلني أعتقد أن كثيراً من التخريجات التي نراها منسوبة للشيخ شعيب ليست له، وإنما هي بقلم بعض من يتدرب تحت يده ممن لا علم عندهم كحسان هذا، ومثله المعلق على «الإحسان»، ففي تعليقاته عليه أوهام كثيرة ـ تبينت لي أثناء تحقيقي لكتاب «موارد الظمآن»، وهو وشيك الانتهاء إن شاء الله ـ استبعدت أن تقع من الشيخ شعيب؛ لأنها أوهام مكشوفة!

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» (٣ / ٤٥) من رواية سفيان عن

---

(١) وبعد كتابة هٰذا بأيام هتف إليّ من أظن به الصدق والمعرفة فيما هتف أن الشيخ استُدرج إلى الموافقة! ولله في خلقه شؤون.

عاصم عن ابن سيرين قال:

«لا تخصوا . .». فذكر الحديث موقوفاً على ابن سيرين كما ترى، وإسناده صحيح؛ ولكنه لا يعل به المرفوع مسنداً ومرسلاً؛ لما سبق ذكره أن زيادة الثقة مقبولة.

فأحببت أن أذكر هٰذا خشية أن يعثر عليه جاهل آخر بهٰذا العلم فيعل الحديث بهٰذا الموقوف كما أعله حسان بالإرسال!

وحقيقة الأمر؛ أنه لا غرابة في ورود الحديث على وجوه مختلفة؛ تارة مسنداً، وتارة مرسلاً، وتارة موقوفاً، والراوي واحد كابن سيرين هنا، وذٰلك لأنه قد ينشط الراوي أحياناً فيسنده، وقد يرسله تارة اختصاراً، وقد لا ينشط فيذكره موقوفاً، وقد يكون السبب شعوره بأن الحديث معروف بالرفع فلا يرى ضرورة للتصريح برفعه، والعبرة في هٰذه الحالة المصير إلى الترجيح المسوغ للبت بأنه مرفوع مسند، أو مرفوع مرسل، أو موقوف، فإذا ترجح الأول لم ينافِه ما دونه لما ذكرت. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وإن مما يؤكد صحة الحديث وشهرته عند السلف ما رواه ابن أبي شيبة عن إبراهيم ـ وهو ابن يزيد النخعي ـ قال:

«كانوا يكرهون أن يخصوا يوم الجمعة والليلة كذٰلك بالصلاة».

ورجاله ثقات.

هٰذا؛ وبمناسبة ما ابتلينا به من كثرة الشباب وغيرهم الذين يكتبون في هٰذا العلم ـ وهم عنه غرباء مفلسون، كما يقطع بذٰلك كل منصف وقف على النماذج الكثيرة من الأوهام؛ بل والجهالات المتقدمة في هٰذه الاستدراكات، وفي المقدمة أيضاً في هٰذا المجلد وغيره[1] ـ فإني أرى لزاماً علي أن أذكر ـ ﴿والذكرى تنفع المؤمنين﴾ ـ فأقول:

إني أنصح أولئك الكاتبين والناقدين أن لا يتسرعوا بالكتابة ـ إن كانوا

---

(١) انظر مقدمة (المجلد الأول) من «السلسلة الضعيفة» الطبعة الجديدة، وقد صدرت حديثاً.

مخلصين ـ لمجرد أنهم ظنوا أنهم صاروا أهلاً لذلك، بل عليهم أن يتريثوا ويتمرسوا فيه زمناً طويلاً؛ حتى يشعروا في قرارة نفوسهم أنهم صاروا علماء فيه، وذلك بأن يقابلوا نتائج كتاباتهم وتحقيقاتهم بأحكام من سبقنا من الحفاظ والنقاد في هذا العلم، فإذا غلب عليها موافقتهم كان ذلك مؤشراً قد سلكوا سبيل المعرفة بهذا العلم.

هذا أولاً.

وثانياً: أن يشهد لهم بذلك بعض أهل العلم الصالحين المعاصرين بعد أن يطلعوا على شيء من كتاباتهم وتحقيقاتهم، ذاكرين نصيحة الشاطبي المتقدمة (ص ٧١٣)، فإنها صريحة في أنه من اتباع الهوى أن يشهد المرء لنفسه بأنه عالم! وأنا أقرب هذا لكل مخلص من طلاب العلم بلفت نظره إلى مثل قوله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾، فإنه يدل بفحوى الخطاب على أن المجتمع الإسلامي من حيث العلم والجهل قسمان: أهل الذكر ـ وهم العلماء بالقرآن والسنة وهم الأقلون ـ والذين لا يعلمون وهم الأكثرون، بنص القرآن وبحكم المشاهدة والواقع، فإذا علم هذا؛ فلينظر أولئك المشار إليهم هل هم من الأقلين أم من الأكثرين؟ وفي ظني أنهم سوف لا يجدون أنفسهم ـ إذا كانوا من المتقين ـ إلا من الأكثرين، وحينئذ عليهم أن يعودوا إلى رشدهم، ويتوبوا إلى ربهم من حشرهم أنفسهم في زمرة أهل الذكر، فإذا بدا لهم أنهم من هؤلاء؛ فعليهم أن يحتاطوا لدينهم وأن يسألوا أهل الذكر حقاً، فإن شهدوا لهم بذلك حمدوا الله وسألوه المزيد من علمه، وإلا فهم من المغرورين المعجبين بأنفسهم، الهالكين بشهادة نبيهم ﷺ القائل: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوىً متّبع، وإعجاب المرء بنفسه»[1]. كيف لا وهو القائل: «لو لم تذنبوا لخشيت عليكم ما هو أشد من ذلك؛ العُجْبَ العُجبَ»؟! ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾.

---

(١) سيأتي تخريجه برقم (١٨٠٢)، والذي بعده مضى برقم (٦٥٨)، ومن أراد الوقوف على آفات العجب ومصائبه وعلته وعلاجه فليرجع إلى كتاب «الإحياء» للغزالي، فإنه نافع في بابه.

الاستدراك والتصويب

الصفحة/السطر

١٢ / ٤ : «. . (٦/١٠٤)[وابن حبان في «صحيحه» (٢١٤١ ـ موارد الظمآن)]. . ».

١٢ / ١٩ : «. . في «الطبقات» (٢/٢٣٨)[وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند ابن عباس ١/٢٦٠/٤٣٣ و ٤٩٨) وابن حبان في «صحيحه» (٢١٤٢ ـ موارد الظمآن)]. . ».

١٤ / ٢١ :[قلت: ثم وجدت لابن خالد الزنجي متابعَيْن:

الأول: شيخ من أهل المدينة عن العلاء بن عبد الرحمن به.

أخرجه الترمذي (٣٢٥٦) وقال:

«حديث غريب، وفي إسناده مقال.».

قلت: وذلك لجهالة الشيخ المدني فإنه لم يُسمَّ، وليس هو الزنجي فإنه مكي، والظاهر أنه عبد العزيز بن محمد، فقد أخرجه الحاكم (٢/٤٥٨) من طريق سعيد بن منصور: ثنا عبد العزيز بن محمد: ثنا العلاء بن عبد الرحمن به. وقال:

«صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي.

قلت: وعبد العزيز هذا هو الدراوردي المدني، فهو ـ والله أعلم ـ الشيخ الذي لم يسم عند الترمذي، وهو ثقة.

والآخر: عبد الله بن جعفر بن نَجيح عن العلاء به.

أخرجه الترمذي أيضاً (٣٢٥٧).

قلت: فالحديث بهذه المتابعات صحيح. والله أعلم].

٢٦ / ١٨ : «. . جرير بن حازم به [والأصبهاني في «الترغيب» (ق ١٣٢ /٢ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق ثالث عن الأعمش به]».

٢٦ / ٢١ : «.. وابن حبان [و«مسند ابن راهويه» (٤/٢٢٥/١ ـ مصورة الجامعة)]».

٣٢ / ١٢ : [وأخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (٢٨٥) من طريق آخر عن ابن وهب به].

٥١ / ٢٢ : «.. (٥/٨٢/١) و[ابن جرير في «تهذيب الآثار» (١/١٧/٤٥)] عن..».

٦٦ / ١٩ : [(تنبيه): قال ابن جرير الطبري:

«تظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: إن إسرافيل قد التقم الصور، وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر فينفخ».

نقله عنه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢/١٧٦)، وأَتْبَعَهُ بقوله: «رواه مسلم في (صحيحه)»!

وهذا وهم محض، قلده عليه مختصره الشيخ الصابوني (١/٥٩٠)

وهذا من جهله بهذا العلم وعدم عنايته به، وتقليده تقليداً أعمى، ولم يقنع بذلك حتى ضم إليه سيئة أخرى، وهي أنه سرق هذا التخريج من ابن كثير فنقله إلى حاشيته، موهماً القراء أنه من علمه!].

١٣٤/حديث ١١٤٣ـ (يقول الله..) هو مكرر الحديث (١٠٩٩) فمعذرة.

١٥٨ / ٢ : [قلت: وفيه نظر، لأنه عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٤٥) من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي: حدثنا عمي عن داود بن أبي هِنْد بِهِ، وعم سعيد هذا اسمه محمد بن سعيد بن أبان، وليس من رجال (الصحيح)، ولا هو معروف إلا بهذه الرواية، كما يستفاد من «الجرح والتعديل» (٣/٢/٢٦٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٤٢٦)، لكن قد وثقه الدارقطني أيضاً كما في «تاريخ بغداد» (٥/٣٠٣ ـ ٣٠٤)، فالإسناد صحيح،

فإن سائر الرواة ثقات رجال مسلم، غير شيخ الطبراني محمد بن الحسين بن مكرم البغدادي وثقه الدارقطني كما رواه عنه في «تاريخ بغداد» (٢/٢٣٣)، وروى عن إبراهيم بن فهد قال: ما قدم علينا من بغداد أعلم بحديث رسول الله ﷺ من أبي بكر بن مكرم بحديث البصرة خاصة، ولا أعرف منه. مات سنة تسع وثلاثمائة. ووقع في «المعجم الكبير»: «.. ابن الحسن» والصواب: «ابن الحسين» كما في «التاريخ»، وهكذا على الصواب وقع في المعجم الصغير للطبراني (رقم ٨٦٥ طبع المكتب الإسلامي و١٠٢٤ الروض النضير)، وفي غير موضع من «المعجم الأوسط» (٦١٣٥ ـ ٦١٦١ بترقيمي)، وكذلك هو في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/٧٣٥) ووصفه بـ «الحافظ الإمام المسند»].

١٦١ / ٢١ : «.. الطبراني أيضاً [في «الكبير» (٢٣/٢٨٩/٦٣٧)] عن ..».

١٦١ / ٢٦ : [قلت: فيه يحيى الحماني، قال الحافظ: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»].

١٧٨ / ٧ : [قلت: ورواه البخاري (٢٠٧٦) وابن ماجه (٢٢٠٣) من طريق أخرى عن جابر مرفوعاً بلفظ:
«رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»].

١٩٤ / ١٤ : «.. فجاء [(وفي لفظ: فتنحى)] ذلك ..».

١٩٤ / ٢٢ : «ومن طريقه [مسلم (٨/٢٢٣) و] ابن منده ..».

٢٠٦ / ١٨ : «.. ١/١٣٦/٢) [وأبو زيد عمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/٢٣٩)]، ورجاله ..».

٢١٠ / ١٠ : «.. ٣/ مجموع ٦) [وفي «مسند الشاميين» (ص ٢٤ ـ مصورة الجامعة)] وأبو نعيم ..».

٢١٦ / ٤ : «. . (٨/٣٠٨) [والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (ق ٥٦/٢)] من. .».

٢٣١ / ٢ : «. . نحوه. [ورواه الشيخان من طريق أخرى عن عبد الرزاق به. وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٧/١٦٦)]».

٢٣١ / ١٦ : [ثم تبين لي أن الحاكم والذهبي قد وهما في استدراك الحديث على البخاري، فقد رأيته أخرجه في «صحيحه» (٦٦٢٦) من الطريق المتقدم لكن بلفظ «. . أعظم إثماً، لِيَبَرَّ. يعني الكفارة».

وهو بهذا اللفظ أولى من اللفظ الذي عند الحاكم، وهو في بعض نسخ البخاري مثل لفظ الحاكم كما في «فتح الباري» (١١/٥٢٠) وقال في تفسير اللفظ المحفوظ:

«والتقدير: ليترك اللجاج ويبر. ثم فسر البر بالكفارة. والمراد أنه يترك اللجاج فيما حلف، ويفعل المحلوف عليه، ويحصل له البر بأداء الكفارة عن اليمين الذي حلفه إذا حنث».

قلت: وهذا التفسير والشرح أولى مما قاله الحربي. والله أعلم].

٢٥٨ / ٢٥ : [ثم رأيت ابن جرير الطبري قد أخرج الحديث في «تهذيبه» (٢/٩٩/١٢٤٩) من طريق ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة أن أبا يونس حدثه، دون الاستجمار. وهذا سَنَدٌ صحيح؛ لأن ابن لهيعة صحيح الحديث برواية العبادلة عنه، وابن وهب أحدهم. فصح الحديث والحمد لله؛ لأن الاستجمار له شاهد يأتي قريباً].

٢٥٩ / ١٤ : [ويؤيِّد الاحتمال الأول أن الحافظ المزي ذكر أبا العالية في شيوخ عاصم بن كليب، وذكر في الرواة عن هذا السفيانين.

والحديث أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيبه» (١٢٥٠): حدثني محمد بن عوف الطائي به إلا أنه قال: «عن أم العالية» مكان «أبي

العالية»، ولم أعرفها والله أعلم].

٢٩١ / ١٤ : «. . (١٠/١) [وابن ماجه (٤٤٧)] والحاكم . . .» .

٣١٢ / ٢٢ : «. . رواه [أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٥٢٥/٢٩٢) و] السِّلفي . . .».

ويحذف من السطر الذي بعده : «البغوي : ثنا».

٣١٣ / ٨ : [وإنما قلت: «فليحقق» لأن مصعباً هذا هو مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن عبد الدار خازن الكعبة كما في «تاريخ البخاري» (٣٥٢/١/٤) و«الجرح والتعديل» (٣٠٥/١/٤) وغيرهما.

فشيبة والد مصعب هذا إنما هو حفيد شيبة بن عثمان بن عبد الدار، وهو صحابي معروف، فيبعد جداً أن يدرك ابن الحفيد جده الأعلى، أعني أن يدرك مصعبٌ جدَّ جدِّه: عثمان بن عبد الدار، ولذلك لم يذكره في شيوخه لا هو ولا غيره من الصحابة، وإنما ذكر فيهم طلق بن حبيب وصفية بنت شيبة. فقول الحافظ ابن حجر في «التهذيب» تبعاً لأصله في ترجمة شيبة بن عثمان:

«روى عنه ابنه مصعب».

فهو خطأ لعله سبق قلم.

ويؤيد ذلك أن الحافظ ذكر في ترجمة مُسافِع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان. . العبدري أنه روى عنه ابنُ ابنِ عمه مصعب بن شيبة. فهذا صريح في أن مصعباً ليس ابن شيبة بن عثمان.

وجملة القول: إن مصعباً هذا تابع تابعي، لا تثبت له رواية عن جده الأعلى شيبة ابن عثمان، وإنما يروي عنه بواسطة مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان، وأن أباه هو شيبة بن جبير وليس شيبة بن عثمان الصحابي، ولا يعرف، فالإسناد مرسل، على ضعف مصعب، وجهالة

أبيه. والله سبحانه وتعالى أعلم].

٣١٥ / ٧ : «.. (١/١/١٠٨)[وكذا الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (ق ١/٢٠٦)] والحافظ ...».

٣٢٥ / ١٩ : «.. منتخب منه)[وكذا ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند ابن عباس ١/٢٨٩/٤٨٥) والأصبهاني في «الترغيب» (ق ٢٤٤/١)] من طريق ...».

٣٢٥ / ٢٣ : [وقال الأستاذ الأديب محمود شاكر في تعليقه على «التهذيب»: «ولم أقف على الخبر في غير هذا المكان». يعني في غير «التهذيب»!].

٣٢٦ / ٢٠ : [وله شاهد ثالث عند الأصبهاني في «ترغيبه» من طريق أبي الشيخ: ثنا الحسن بن محمد: ثنا أبو زرعة: ثنا يحيى بن بكير قال: حدثني يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري أن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا مرسل، ورجاله ثقات معروفون من رجال «تهذيب التهذيب» غير شيخ أبي الشيخ: الحسن بن محمد فلم أعرفه].

٣٢٦ / ١٣ : «.. ١/٥٢)[والطبري في «التهذيب» (١/٤١٧/٩٦٥)] وابن عساكر..».

٣٥١/حديث ١٣٦٥ - (إذا عاد أحدكم..) هو مكرر الحديث (١٣٠٤) فمعذرة.

٣٦٣ / ٦ : [وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص١٠٩ و٢٨٥)].

٤٠٨ / ١٣ : [(تنبيه): عرفت مما سبق أن إسناد الطبراني هو غير إسناد الخطيب، وأنه أصح، ولم يقف عليه ابن الجوزي، فأورده في «الأحاديث الموضوعة» (٣/٥٥) من طريق الخطيب المعلولة ببكر بن بكار، ومع أن المناوي بين الفرق بين الإسنادين في «فيض القدير»، ونقل فيه قول الهيثمي في رواية الطبراني: «رجاله رجال الصحيح خلا عبد الله

ابن أحمد بن حنبل، وهو ثقة مأمون».

أقول: إنه مع ذلك، غفل في «التيسير» فجعل الإسنادين إسناداً واحداً فقال:

«رواه الطبراني والخطيب عن ابن عمرو بإسناد ضعيف»!

فتنبه لهذا الخلط والخبط، ولا تكن من الغافلين].

٤٣٢ / ١ : (ص ١٧٩) [وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند عمر ١/٤١١/٦٨٣)] والطبراني..».

٤٣٢ / ١٩ : [وللحديث شاهدان من حديث أبي الدرداء وعبادة بن الصامت، أخرجهما ابن جرير الطبري في «تهذيبه» (٦٨٤ - ٦٨٦)].

٤٣٤ / ٤ : « (٩٦) [وابن جرير في «التهذيب» (مسند عمر ١/٢٠/٢٧)] والطبراني..».

٤٤٠ / ٢٤ : «ضعيف [لكن تابعهما عبد الرزاق في «المصنف» (١/٧٣/٢٣٦ و ٢٣٧).

ومن طريقه ابن جرير في «التهذيب» (٢/٢١٥/١٥٧٣) عن ابن جريج قال:

«قلت لعطاء: إني رأيت إنساناً منكشفاً على الحوض يغرف بيده على فرجه؟ قال: فتوضأ؛ فليس عليك، إن الدين سمح، قد كان النبي ﷺ يقول:

«اسمحوا يسمح لكم».

وقد كان مَنْ مضى لا يفتشون عن هذا، ولا يلحفون فيه. يعني: يفحصون عنه»] والصواب في...».

٤٧٢ / ٨ : «.. (٢/١١٤)[والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٨٣)] من طريقين..».

الاســتدراك

١ ص ١٠٤ ، الحديث ١٥٧٥ .

يضاف إلى المصادر المذكورة قبيل : « وعبد الغني . . . » :

والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨٥/٧٥/٢٢) .

٢ ص ١١٢ ، الحديث ١٥٨٤ :

قلت هناك : رواه الطبراني في « المعجم الكبير » من حديث عمران مرفوعاً ، وفيه من لم أعرفهم كما قال الهيثمي (٩٥/٦٠) .

وأقول الآن بعد أن صدر المجلد الثامن عشر من « المعجم الكبير » بتحقيق الأخ الفاضل حمدي عبدالمجيد السلفي وقد أهداه إلي مع بقية المجلدات آخرها الخامس والعشرون وبه ينتهي « المعجم » جزاهُ الله خيراً على هديته الثمينة ، وعلى ما قدم للمسلمين من جهد عظيم لإخراج هذا السفر الجليل إلى عالم المطبوعات . أقول :

قال الطبراني في « معجمه » (٢٥٤/١٢٤/١٨) :

حدثنا محمد بن حمويه الجوهري الأهوازي : ثنا أبو يوسف يعقوب بن إسحاق **العلوي** : ثنا بكر بن يحيى بن زبّان : ثنا حسان بن إبراهيم عن محمد بن عبدالله عن عبدالرحمن بن مورق عن ابن الشخير عن عمران بن حصين عن رسول الله ﷺ قال :

« إن أفضل عباد الله . . . » .

هكذا وقع إسناده في المطبوعة ، وفيه بعض الأخطاء من الناسخ أو الطابع لا بد من بيانها وتصحيحها ، أو تصحيح الممكن منها ، فأقول :

أولاً : قوله : محمد بن عبدالله ، أخشى أن يكون اسم « عبدالله » محرفاً من « سلمة بن كهيل » فقد ذكروا ابنه محمد بن سلمة في شيوخ حسان بن إبراهيم الراوي هنا عنه ، فانظر « الجرح والتعديل » (٢٧٦/٣/٢) وترجمة حسان هذا من « تهذيب الكمال » للحافظ المزي .

ثانياً : قوله : « العلوي » مصحف « القلوسي » كما في ترجمته من « تاريخ بغداد » (٢٨٥/١٤) وترجمة شيخه هنا بكر بن يحيى في « تهذيب المزي » (٢٣٢/٤) لكنه تصحف على محققه الدكتور بشار عواد إلى « الفلوسي » بالفاء ، وقد قيده السمعاني في « الأنساب » بضم القاف واللام .

ثالثاً : قوله : « بن حمويه » محرف من « بن محمويه » كذلك وقع في ترجمة هذا الشيخ من « المعجم الأوسط » للطبراني (١/١٥١/٢ - ١/١٥٢ - مصورة الجامعة الإسلامية) وقد ساق له فيه نحو عشرين حديثاً وقع فيها كلها « محمويه » على الصواب ، ومنها حديث « يخرج الدجال من قبل أصبهان » (رقم ٧٣٣٤ - بترقيمي) . وكذلك وقع في « المجمع » (٢٣٩/٧) فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن محمد بن محمويه الجوهري . ولم أعرفه » .

وحديث الدجال هذا قد رواه الطبراني في « الكبير » أيضاً (١٨/ ١٥٤/ ٣٣٨) بهذا السند ذاته لكن تحرف « محمويه » فيه إلى « حيوة » ! وفي « المعجم الصغير » حديث آخر بهذا السند أيضاً تحرف هذا الاسم تحريفاً آخر : « محمد بن محمد بن عزرة الأهوازي » !! هكذا في المطبوعة الهندية منه (ص ١٨٦) وفي المصرية (٤٧/٢) وعلى الصواب وقع في « الأوسط » (رقم ٧٣٣٥) .

بعد هذا التحرير أستطيع أن أقول : إن رجال هذا الإسناد معروفون غير هذا الشيخ ، وغير عبدالرحمن بن مورق ، فإني لم أجد لهما ترجمة ، ولعلهما المقصودان بقول الهيثمي المتقدم : « وفيه من لم أعرفهم » ، والله أعلم .

٣ ص ١٤٥ ، الحديث ١٦١٢ .

يضاف في آخر السطر الذي قبل الأخير :

والطبراني في « المعجم الكبير » (١٧/ ١١٤ - ١١٥ / ٢٨٠ - ٢٨٥) .

٤ ص ١٧٠ ، الحديث ١٦٢٨ .

يزاد في وسط الصحيفة أول السطر قبل قوله : « وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم » :

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩/ ٣٩٠ / ٩١٦) من طريق أخرى عن أبي المغيرة .

ويزاد بعد السطر الرابع من الأسفل :

قلت : وهو في « كبير الطبراني » (١٩/ ٣٧٠ - ٣٧١ / ٨٦٩ - ٨٧٣) .

ويزاد تحت السطر الأخير :

قلت : ورواه الطبراني في « الكبير » (١٩/ ٣٨٩ / ٩١٤ و ٩١٥) من الطريقين المذكورين بإسنادين مفرقين عنهما عن أبي هزان بتمامه . مثل حديث أبي المغيرة .

٥ ص ١٧٨ ، الحديث ١٦٣٥ .

يزاد بعد قوله : « المذكور » في السطر الذي قبل الأخير :

ثم تأكدت من ذلك بعد أن طبع المجلد العشرون من « المعجم الكبير » فقد أخرجه فيه (٢٩٨ / ٧٠٧) من طريقين آخرين عن حماد بن سلمة : أنا سعيد الجُريري به . فصح الإسناد ، والحمدلله .

٦ ويزاد (ص ١٧٩ سطر ٨) :

والطبراني في « الكبير » (٢٠/ ٢٩٦ / ٧٠٤ و ٧٠٥) .

٧ ص ٢٣٠ ، الحديث ١٦٦٦ .

يزاد بعد السطر ١٠ :

ثم رأيت الحديث في « المعجم الكبير » للطبراني (٢٠ / ٢٧٠) رواه من طريق بَقِيَّة وإسماعيل عن بحير به .

وتابعه عنده (٦٣٨ و ٦٣٩) ثور بن يزيد ، وهو ثقة من رجال البخاري ، رواه من طريقين عنه عن خالد بن معدان به . فصح الحديث عن المقدام يقيناً . والحمد لله .

وقد مضى لإسماعيل بن عياش حديث آخر من روايته عن بحير بن سعيد ، ويقال : ابن سعد ، فانظر الحديث (١٧٣) إن شئت .

٨ ص ٢٣٢ ، الحديث ١٦٦٨ .

يزاد بعد السطر الثالث عشر :

ثم رأيت الحديث في « معجم الطبراني الكبير » (٢٠/١٧٥) برقم (٣٧٥) من طريق بقية بن الوليد : ثنا حبيب بن صالح عن عبدالرحمن بن سابط عن معاذ بن جبل به دون قوله : « في أجساد لا تموت » . وإسناده هكذا : حدثنا محمد بن إبراهيم بن عرق الحمصي : ثنا محمد بن مصفى : ثنا بقية بن الوليد . .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير هذا الشيخ . . ابن عرق ، فلم أعرفه ، ولا أورده الطبراني في شيوخه (المحمدين) من « الصغير » و « الأوسط » ، ولا السمعاني في مادة (العرقي) ، وإنما أورد فيها : « أحمد بن محمد بن الحارث بن محمد بن عبدالرحمن من عرق اليحصبي الحمصي العرقي ، نسب إلى جده الأعلى ، من أهل حمص ، يروي عن أبيه محمد بن الحارث ، وعنه أبو القاسم الطبراني » .

قلت : وقد روى له في « الأوسط » (١ / ١٢٥ / ٤) حديثين : أحدهما عن أبيه ، وقد أخرجه في « الكبير » أيضاً (٢٠/٢٧٨/٦٥٩) و « الصغير » (ص ٣ ـ هندية) ، وقد تكلمت عليه في « الروض » (٨٧٤) .

إذا تبين هذا فلا أدري إذا كان هذا الشيخ محمد بن إبراهيم بن عرق شيخاً آخر للطبراني أم هو محرف من شيخه في الحديثين المشار إليهما : أحمد بن محمد بن الحارث . . وسواء كان هذا أو ذاك فإني لم أجد من ترجمهما ، فقول الهيثمي : « وإسناد الكبير جيد إلا . . » ، إنما هو بغض النظر عن الشيخ ، أو من باب إحسان الظن به ، كما بلونا ذلك في كثير من أحاديث الطبراني . والله أعلم .

وأما إسناده في « الأوسط » فقد أخرجه في ترجمة أحمد بن النضر العسكري فقال رقم (١٦٤٤ - بترقيمي) : حدثنا أحمد قال : نا محمد بن سلام المنبجي قال : نا سعيد عن حبيب بن صالح الطائي به . وفيه الزيادة .

وسعيد هذا لم أعرفه ، ولم يذكره المزي في الرواة عن حبيب الطائي .

ومحمد بن سلام المنبجي ليس بالمشهور ، لم أجد أحداً ترجمه عن المشهورين إلا الذهبي في « الميزان » و « الضعفاء » ، ولم يزد فيهما على قوله :

« قال ابن مندة : له غرائب » .

وسقطت ترجمته من « اللسان » .

وقد أورده السمعاني في مادة (المنبجي) فقال :

« يروي عنه أهل بلده العجائب ، روى عن عمر بن سعيد الحافظ المنبجي بنسخة مقلوبة يطول ذكرها لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للمعرفة فقط » .

وهذه فائدة هامة خلت منها الكتب الخاصة بتراجم الرواة . والله الموفق .

وأما شيخ الطبراني أحمد بن النضر العسكري فترجمه الخطيب (٥/١٨٥ - ١٨٦) ووثقه .

وخلاصة القول إن إسناد « الكبير » خير من هذا ، والله أعلم .

٩ ص ٣٠٠ ، الحديث ١٧٢٢

يزادَ في آخر البحث :

قلتَ : وللحديث شاهدان يتقوى بهما :

أحدهما : من حديث عائشة رضي الله عنها .

والآخر : من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه .

وقد مضى تخريجهما والكلام على إسناديهما في المجلد الثالث : (١٠٥٩ و ١٠٦٠) .

١٠ ص ٣٠٥ ، الحديث ١٧٢٧ .

قلت : ورواية عبدالرزاق في « المصنف » (٥/٣٨٢ ـ ٣٨٣) عن معمر به مرسلاً مثل رواية البزار .

ثم طبع المجلد الذي فيه أحاديث كعب بن مالك من « المعجم الكبير » للطبراني ، فرأيت الحديث فيه (١٩/ ٧١ / ١٣٩) من طريق محمد بن أبي عمر العدني : أنا عبدالرزاق به إلا أنه قال : عن ابن كعب بن مالك عن أبيه قال : جاء ملاعب الأسنة . . الحديث . فذكره موصولاً .

والعدني هذا هو محمد بن يحيى بن أبي عمر نسب لجده وهو من شيوخ مسلم ، لكن قال أبو حاتم : كانت به غفلة . **فلا يحتج بمخالفته** .

وكذا وصله (برقم ١٣٨) من طريق أحمد بن أبي بكر البالسي : ثنا محمد بن مصعب : ثنا الأوزاعي عن الزهري به .

لكن محمد بن مصعب ـ وهو القرقساني ـ ضعيف لكثرة غلطه ، والبالسي أسوأ منه .

ورواية ابن المبارك الموصولة أخرجها فيه برقم (١٦٢) من طريق محمد بن مقاتل المروزي : ثنا عبدالله بن المبارك به .

والمروزي هذا ثقة من شيوخ البخاري ، لكن المحفوظ عن الزهري بإسناده مرسل كما تقدم ، وكذلك رواه يونس عنه ، إلا أنه قال : عن ابن شهاب عن **عبد الرحمن بن** كعب بن مالك وغيره أن عامر بن مالك . . الحديث .

أخرجه الطبراني (١٤٠) .

(**تنبيه**) : قد علمت مما ذكرته آنفاً أن رواية العدني عن عبدالرزاق ، ورواية المروزي عن ابن المبارك كلاهما موصولة . ومع ذلك علق عليهما أخونا الفاضل بأنه رواه عبدالرزاق (٩٧٤١) ، وقد عرفت أنه عنده بالرقم ذاته مرسل ، فوجب التنبيه .

١١ ص ٣٤٤ ، الحديث ١٧٥١ .

يزاد في السطر الثاني من تحت :

والبيهقي في « الآداب » (ص ٤٧٩) .

١٢ ص ٣٩٨ ، الحديث ١٧٩٠ .

يزاد في السطر الثامن بعد قوله : « . . ابن عقبة لم أعرفه » :

ثم وجدته جاء مسمى بـ « محمد بن عقبة » عند الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩/٣٤١/٧٩٠) من الطريق ذاته . ومحمد هذا هو ابن عقبة بن أبي مالك القرظي ابن أخي ثعلبة بن أبي مالك ، أورده ابن حبان في « الثقات » وقال (٣/٢٣٤) :

« يروي عن أبيه وابن عباس . عداده في أهل المدينة . روى عنه محمد بن رفاعة وزكريا بن منظور » .

قلت : يضم إليهما هشام بن سعد كما في الطريق المشار إليها ، وهي فائدة لا توجد في كتب الرجال ، وقال فيه الحافظ :

« مستور » .

ثم أخرجه الطبراني رقم (٩٢٥) من طريق ضمام بن إسماعيل به ، مثل رواية أبي يعلى .

١٣ ص ٤٤٣ ، الحديث ١٨٢٨ .

يزاد في السطر الثاني :

ولكنه في شرحه « التيسير » صرح بأن إسناده ضعيف ، وهذا من فوائده التي خلى منها شرحه الكبير : « فيض القدير » .

١٤ ص ٤٤٥ ، الحديث ١٨٣٠ .

يزاد في السطر الرابع من تحت :

وقد غفل عن هذه النكارة المعلق على « شرح السنة » (٦/٩ طبع المكتب الإسلامي) حين استشهد للحديث بحديث ابن مظعون وجابر ، وليس فيهما ذكر القيام كما تقدم ، فكان عليه أن ينبه القراء أن شهادتهما قاصرة ، وأن الزيادة في الحديث منكرة ، لتفرد الضعيف بها ، وهذا من دقائق هذا العلم التي يغفل عنها عامة المشتغلين به في العصر الحاضر ، فلا يتنبهون لمثله إلا إذا تقدمهم إلى ذلك عالم !

١٥ ص ٤٤٩ ، الحديث ١٨٣٣ :

ثم رأيت المدعو عز الدين بليق قد سود عدة صفحات في كتابه الذي سماه « موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة » (!) (ص ٧١ - ٧٧) زعم فيها أن الحديث يتعارض مع القرآن الكريم جملة وتفصيلا (!) وتمسك في ذلك بالآيات المصرحة بأن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام ، جاهلاً أو متجاهلاً أن الأيام السبعة في الحديث هي غير الأيام الستة المذكورة في الآيات كما كنت شرحت ذلك في التعليق على « المشكاة » . ومنشأ جهله أنه فسر (التربة) في الحديث بأنها الأرض . يعني الأرض كلها بما فيها من الجبال والأشجار وغيرها ، وهذا باطل لمنافاتِه لسياق الحديث كما لا يخفى على أحد ذي لب ، وإنما المراد بـ (التربة) التراب وليس

الأرض كلها ، ففي « لسان العرب » : « وتربة الأرض » ظاهرها . وهذا هو الذي يدل عليه السياق ، فإن الأرض بدون التراب لا تصلح للأشجار والدواب التي ذكرت في الحديث ، ولا لخلق آدم وذريته التي تناسلت منه بعد .

وبالجملة : فالتفصيل الذي في الحديث هو غير التفصيل الذي في القرآن الكريم ، وأيامه غير أيامه ، فالواجب في مثل هذا عند أهل العلم أن يضم أحدهما إلى الآخر ، وليس ضرب أحدهما بالآخر ، كما فعل هذا الرجل المتعالم .

ولقد كنت بدأت في الرد عليه مفصلاً في حلقات نشرت الأربع الأولى منها في جريدة « الرأي » الأردنية ، آخرها بتاريخ (١٩٨٣/٤/٢٩) ، ثم فاجأتنا بامتناعها عن متابعة النشر ، بعد أن وعدت بالنشر كتابة في الجريدة وعداً عاماً ، وشفهياً وعداً خاصاً من المسؤول فيها لأحد إخواننا الأفاضل ، ولله في خلقه شؤون .

١٦ ص ٦٤١ ، الحديث ١٩٨٧ .

يضاف إلى السطر الأخير :

وإن كان أسقط منه قوله : « عن أبيه » ، فرواية شعبة أصح . وقول السيوطي : « يزيد بن سلمة » مقلوب ، والصواب : « سلمة بن يزيد » كما في « التاريخ » و « كبير الطبراني » ، وهو في ذلك تابع للهيثمي (٥/ ٢٢٠) ، وانطلى أمره على المناوي !

١٧ ص ٦٥١ ، الحديث ١٩٩٥ .

يضاف بعد السطر السابع :

ثم بدا لي أنه يحتمل أن جعفراً هذا ليس هو جعفر بن محمد الصادق ، لأنه وإن كان قد ذكروه في الرواة عن عبيدالله بن أبي رافع ، فإنهم لم يذكروه في شيوخ عبدالله بن جعفر الراوي عن جعفر هنا ، وهو عبدالله بن جعفر بن عبدالرحمن بن المِسْوَر ، بل ذكروا في شيوخه أباه جعفر بن عبدالرحمن ، ولم يذكروا فيهم جعفر الصادق ، فالأمر محتمل . والترجيح في مثله صعب ، على أنني لم أجد لجعفر بن عبدالرحمن ترجمة . لكن ذلك لا

يخدج في صحة الحديث ، لثبوت الطرف الأول منه في البخاري كما تقدم ، وأما الطرف الآخر ، فله شواهد أخرى تأتي إن شاء الله تعالى برقم (٢٠٣٦) .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣٠/٢٥/٢٠) عن شيخه موسى بن هارون الثقة بإسناد ابن الإمام أحمد عن عبدالله بن جعفر عن م بكر بنت المِسْوَر عن جعفر بن محمد عن عبيدالله بن أبي رافع . . هكذا قال : « عن جعفر . . » مكان : « وجعفر » في إسناد ابن الإمام أحمد ، وهذا أقرب إلى الصواب ، لأنهم لم يذكروا لأم بكر بنت المسور رواية عن جعفر .

ثم إننا نرى أنه وقع منسوباً إلى محمد في رواية الطبراني هذه ، فيمكن اعتبارها مرجحاً لكونه هو جعفر بن محمد الصادق ، كما كنت ذكرت في أول التخريج . ويؤيده رواية إسحاق بن محمد الفروي : ثنا عبدالله بن جعفر الزهري (الأصل الزاهري وهو خطأ) عن جعفر بن محمد به دون الطرف الآخر .

أخرجه الحاكم (١٥٤/٣) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : فترجح بما سبق من التحقيق أن راوي الحديث عن عبيدالله بن أبي رافع هو جعفر بن محمد الصادق رحمه الله ، فعاد الحديث إلى ما كنا حكمنا عليه من الجودة لإسناده ، واستفدنا منه أن جعفراً هذا من شيوخ عبدالله بن جعفر المسوري الزهري ، وهي فائدة عزيزة لم ترد في ترجمته في كتب الرجال ، فلتلحق بها . وبالله التوفيق .

الاستدراكات

١ ـ صفحة ٧٠٢ ، تحت الحديث (٢٧٩٦) :

ثم استدركت فقلت :

أولاً : حديث طلحة من رواية سليمان بن أيوب ، قد أخرجه من طريقه الضياء في « المختارة » (٣/ ٤٣/ ٨٤٨) .

ثانياً : حديث أنس أخرجه ابن عساكر (٨/ ٥٤٨) من طريق أبي نعيم عند الطبراني بسنده الضعيف عمن سمع أنس بن مالك : يعني طلحة يوم أحد .

أقول : فلعل عزو السيوطي حديث أنس هذا للطبراني إنما هو تسليم منه لرواية ابن عساكر إياه عنه ، ومثل هذا يفعله هو وغيره كثيراً ، والله أعلم .

ثالثاً : حديث الزهري أخرجه ابن عساكر أيضاً (٨/٥٤٩) من طريق الوليد بن مسلم : حدثني الليث عن (الأصل : بن) عقيل عن ابن شهاب الزهري به .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل ، فهو شاهد قوي لما تقدم .

وللحديث طريق أخرى عن طلحة ، أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » (٢/ ٧٤٥/ ١٢٩٤) : ثنا هشيم قال : أنا إبراهيم بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن موسى بن طلحة : أن طلحة ضربت كفه يوم أحد . . . وهذا صورته صورة المرسل .

وتابعه أبان بن سفيان : نا هشيم به ، إلا أنه قال : عن أبيه . . . فوصله .

أخرجه ابن عساكر (٨/٢٤٧ ـ ٥٤٨) من طريق الدارقطني ، وقال :

« قال الدارقطني : تفرد به هشيم ، وهو قديم حديثه » .

ثم رواه ابن عساكر من طريق الحافظ عبد الله بن سليمان بن الأشعث من

طريق أبان بن سفيان ، إلا أنه قال : (إبراهيم بن محمد بن طلحة) مكان (إبراهيم ابن عبد الرحمن مولى آل طلحة) .

قلت : وهذا لم أعرفه ، فقول المعلق على « الفضائل » : « إسناده صحيح » ؛ لا أدري وجهه ! والذي قبله تابعي من رجال مسلم ، مات سنة (١١٠) ، وهشيم لم يدركه ؛ مات سنة (١٨٣) ، وكان يدلس .

وله إسناد آخر يرويه عن أبي حمزة عمران بن أبي عطاء ، وتابعه صفوان بن عمرو قال : حدثني أبو حمزة مولى أبي مريم الغساني قال : كان طلحة . . أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢٥٧٧/١) ، وهو مرسل أيضاً ؛ أبو حمزة هذا تابعي ثقة .

٢ ـ صفحة ٩٤٨ ، تحت الحديث (٢٩٠٢ ـ هامش) :

ثم رأيته في « جامع المسانيد » للحافظ ابن كثير ، ذكره (١٧٣/١٩٦/١) من طريق علي بن عياش فقط . وقد عزاه المعلق عليه الدكتور قلعجي لأحمد في « مسنده » (٣ : ٤١٧) ! هكذا بالجزء والصفحة ! ولست أدري ـ والله ـ أهذا من أوهامه ، أم من تشبعه بما لم يعط ؛ كما يفعل بلديه الشيخ الصابوني ؟ فإنه لا يوجد في المكان المشار إليه من « المسند » إلا حديث تخطي الرقاب الآتي ذكره (ص ٩٥١) ، وذكره ابن كثير قبيل هذا !

٣ ـ صفحة ١٠٤٧ ، تحت الحديث (٢٩٣٤) :

قوله في حديث الدجال : « وإنه يمطر السماء ، وتنبت الأرض » . كذا وقع في « مصنف ابن أبي شيبة » ، وفي « الدر المنثور » (٣٥٥/٥) معزواً إليه : « . . . وتنبت الأرض » ، بحذف (لا) النافية : وفي « المسند » و « السنة » : « . . . ولا ينبت الشجر » ، فأثبت (لا) ، وذكر « الشجر » مكان « الأرض » ، وكذا في « كنز العمال » (٦٠٥/١٤) برواية البغوي .

ولعل الصواب هذا الأخير : إثبات (لا) ؛ لاتفاق المصادر المذكورة عليها ، إلا « الدر » ، فيكون قد سقط منه ؛ من الناسخ أو الطابع ، وإثبات « الشجر » مكان « الأرض » ، وأما رواية « المصنف » : « ولا تنبت الأرض » ، فهي شاذة لمخالفتها لحديث النواس الطويل : « فيأمر السماء فتمطر ، والأرض فتنبت . . » . رواه مسلم وغيره ، ومضى تخريج طرف منه (٨٦٩/١ و ٣٨٣/٤) ، وهو بتمامه في « صحيح الجامع » (٤٠٤٢) . ومثله في حديث أبي أمامة الطويل عند ابن ماجه وغيره ، ومضى تخريجه برقم (٢٤٥٧) ، وهو في «صحيح الجامع» برقم (٧٧٥٢) محذوف ما لم أجد له شاهداً . ثم أفرزته في رسالة خاصة بعنوان (قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه السلام وقتله إياه في آخر الزمان) ، وضممت إليه ما صح فيها عن غيره من الصحابة .

وأما رواية : « ولا ينبت الشجر » ، فلا تخالف رواية « وتنبت الأرض » ، لأنها أخص منها ، فيكون المراد : ما تنبته الأرض من العشب لا الشجر ، وهذا المعنى يكاد أن يكون صريحاً في تمام حديث النواس : « فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذُراً ، وأسبغه ضروعاً ، وأمده خواصر . . .» .

٤ ـ صفحة ١١١٣ ، تحت الحديث (٢٩٥٧) :

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (١٣٤ و ١٣٥ / الروض النضير) بإسنادين أحدهما ضعيف ، وهو مخرج في « الضعيفة » (٥٧٦٠) لزيادة في متنه ، والآخر ـ وهذا متنه ـ ، ورجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير شيخ الطبراني (كوشاذ ابن شهرداذ) ، ولم أجد له ترجمة ، وقد ذكره أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٦٧/٢) ، لروايته هذا الحديث عن شيخه الطبراني ، ولم يذكر فيه شيئاً آخر ، فهو في عداد المجهولين ، وقد فات هذا الإسناد الحافظ الهيثمي ، فلم يذكره في « المجمع » إلا بالإسناد الأول !

وأصله في « صحيح البخاري » مطولاً (٥٤٦٦) عن الوجه الثاني بنحوه ، و له طرق كثيرة عن أنس في « الصحيحين » وغيرهما ، وقد مضى تخريج أحدها تحت الحديث (٣١٤٨) .

٥ ـ الصفحة ١١٣١ ، تحت الحديث (٢٩٦٣) :

ثم طبع كتاب « الصلاة على النبي ﷺ » لابن أبي عاصم ، في سنة (١٤١٥) تحقيق أخينا حمدي السلفي ، فرأيت الحديث فيه كما تقدم برواية الديلمي عنه ، إلا أنه وقع فيه مكان (. . ابن أزهر) (. . . ابن زاهر) ، فلم أعرفه ، لكن يحتمل أنه (محمد بن زاهر ابن أخي خيثمة زهير بن حرب) ، فإنه من هذه الطبقة ، وقد ترجمه ابن أبي حاتم ، والخطيب (٢٨٩/٥) ، وابن عساكر (١٥ / ٣٢٧) فإن يكن هو فالإسناد جيد ، فإن سائر رجاله ثقات على ضعف في بعضهم .

ثم قال ابن أبي عاصم (٧٠/٥٤) : حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم : حدثنا الحسين بن محمد : حدثنا شيبان عن قتادة عن أنس بن مالك عن أبي طلحة مرفوعاً بلفظ حديث (أبي العوام) المتقدم (ص ١١٢٦) ؛ دون قوله : « فإنما أنا رسول من المرسلين » .

ورواه ابن أبي حاتم عن شيخه علي بن الحسين بن الجنيد : حدثنا أبو بكر الأعين ومحمد بن عبد الرحيم ـ صاعقة ـ قالا : حدثنا حسين بن محمد به . كما في « تفسير ابن كثير » (٢٥/٤) .

قلت : فهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ، والحسين بن محمد هو ابن بهرام التميمي المرُّوزي ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن النحوي ، فصح الحديث والحمد لله .